

- ١٢ - المقدمة الأولى في التمهيد من حيث هو وفيها عدة كتب
- ١٣ - الكتاب الأول في المهر
- ١٤ - الكتاب الثاني فيما يتعلق بطر المصارف
- ١٥ - الكتاب الثالث في الشركات وفيه فصول
- ١٦ - الفصل الأول في أنواع الشركات وما يتعلق بها من الأحكام
- ١٧ - الفصل الثاني في وقوع النزاع بين الشركاء وكيفية فصله
- ١٨ - التذييل الأول للكتاب الثالث المتعلق بالشركات وهي شركة المضاربة
- ١٩ - بالسهم وهو خمسة عشر شرا
- ٢٠ - التذييل الثاني في شركة المسؤولية المحدودة وهو أسان وثلاثون شرا
- ٢١ - التذييل الثالث فيما يخص نسخ بعض البنود وتقييم المحاكمات التي في
- ٢٢ - المحاكم قبل نسخ ما نسخ على موجب المسوخ وفيه ثلاثة بنود
- ٢٣ - الكتاب الرابع في انفصال أموال الزوجين
- ٢٤ - الكتاب الخامس في بيان مجمع التجار المسمى بورصة التجارة وفي بيان
- ٢٥ - وكلاء الصيرفة أي سماسة النقود وسماسة البضائع ووظائفهم وفيه فصول
- ٢٦ - الفصل الأول في بورصة التجارة
- ٢٧ - الفصل الثاني فيما يتعلق بوكلاء الصيرفة وسماسة ووظائفهم
- ٢٨ - الكتاب السادس فيما يتعلق برهن المنقولات وبتوكيد الوكلاء في
- ٢٩ - المعاملات وفيه فصول
- ٣٠ - الفصل الأول في رهن المنقولات
- ٣١ - الفصل الثاني في وكلاء العمولة المسماة بالقومسيونير
- ٣٢ - الفصل الثالث في وكلاء نقل البضائع بزاويجرا
- ٣٣ - الفصل الرابع فيما يخص المكاري المتعهد بنقل البضائع أي ناقل
- ٣٤ - البضائع بزاويجرا
- ٣٥ - الكتاب السابع في أحكام البيع والشراء
- ٣٦ - الكتاب الثامن فيما يتعلق بسندات الحوالة المسماة باسم كيبالة وهي

السفينة من سندان اليونان التي وقعتها على سواحلها لتكون تحت
رب الدين وفي أعينهم السندان اليونانيان في حق سفر الحوالة
والسندان التي تحتها من سندانهم في حق سفر

checked
87

- ٤١ الفصل الأول في شروط سندان الحوالة وتشمل على عدة فروع
- ٤٢ الفرع الأول في سندان الحوالة
- ٤٣ الفرع الثاني في كفالة الحوالات بمقابل وقفا
- ٤٤ الفرع الثالث في قبول الحمل عليه للحوالة
- ٤٥ الفرع الرابع فيما يتعلق بسندان الحوالة بالواسطة
- ٤٦ الفرع الخامس في حلول مواعيد صرف الحوالات
- ٤٧ الفرع السادس في منافع سندان الحوالة بقيدأ بملوالة المتابعة على ظهر السندات

- ٤٨ الفرع السابع في ضمان سندان التحويل
- ٤٨ الفرع الثامن في كفالة الحوالة المسماة (أوال) أي كفالة للعهدسة
- ٤٩ الفرع التاسع في كيفية دفع الحوالات
- ٥١ الفرع العاشر في كيفية دفع الحوالة من الواسطة عن الحمل الاصلى أو غيره من الحملين المتساقلين
- ٥٢ الفرع الحادي عشر في حقوق حامل سند الحوالة وواجباته
- ٥٦ الفرع الثاني عشر في اعلان المعارضة الاستهفاضية التي الغرض منها الاستنكار والرد المنجمة بروتسته أي استنكار ما حصل ورده
- ٥٨ الفرع الثالث عشر في تجديد الحوالة بالمعارضة الاستهفاضية في شأن الامتناع من قبولها بسند آخر يسمى في عرف التجار كيبو أي سند

الرجوع

- ٦١ الفصل الثاني في بيان سبد الدين المؤجل الذي يجب دفعه عند حلول
- المعادل رب الدين أو لما ذونه المسمى سندان تحت الاذن
- ٦١ الفصل الثالث في بيان المدة التي يغوث بانقضائها حق التداعي والطلب
- ٦٢ المقالة الثانية فيما يتعلق بالتجارات البحرية وفيها عدة كتب

- ٦٢ • الكتاب الأول فيما يخص السفن ومراكب الملاحة
- ٦٦ • الكتاب الثاني فيما يتعلق بحبس السفن وبيعها
- ٧٢ • الكتاب الثالث فيما يتعلق بإهلاك السفن البحرية
- ٧٣ • الكتاب الرابع فيما يتعلق بسلطان السفينة
- ٨٠ • الكتاب الخامس في عقد الانفاقات مع الطواقم البحرية
ومستخدميها واستجارهم
- ٨٥ • الكتاب السادس في عقد ايجار السفن واستجارها كالأربعة
بالسند الرسمي
- ٨٧ • الكتاب السابع في بيان سند الشحنة المسمى بحافظة الرسالة
- ٨٨ • الكتاب الثامن فيما يتعلق بأجرة السفينة وهو النولون
- ٩٤ • الكتاب التاسع في عقد الاقتراض البحري المعلق على الحوادث
البحرية المغيبة المسمى قرض الجفت والنسيب
- ١٠٠ • الكتاب العاشر في أحكام الكفالات البحرية من الاخطار ونسعى
بالتأمينات البحرية وتعرف عند التجار بالسكورتاه وفيه فصول
- ١٠١ • الفصل الأول في عقد التأمين وكيفية وموضوعه
- ١٠٧ • الفصل الثاني فيما يتعلق بأجبات المؤمن والمؤمن له
- ١١٤ • الفصل الثالث في أحكام ترك الاشياء المكفولة بالتأمين والتبري عنها
للمؤمن وطلب الوفاء بقيمتها منه
- ١٢٢ • الكتاب الحادي عشر في الخسارة البحرية وكيفية تعويضها (المسحاة
في اصطلاح أهل الملاحة بالعوارية)
- ١٢٦ • الكتاب الثاني عشر في الطرح وتعويض الخسارات
- ١٣٠ • الكتاب الثالث عشر فيما يتعلق بالمدد وفوات الحقوق بانقضائها
- ١٣١ • الكتاب الرابع عشر فيما يتعلق بدفع الخصومة
- ١٣٢ • المقالة الثالثة فيما يتعلق بالتفليس والتفالس وفيها عدة كتب
- ١٣٢ • الكتاب الأول في ذكر التفليس وفيه عدة أبواب
- ١٣٢ • الباب الأول في كيفية اعلان التفليس وما يترتب على طلبه

- ١٣٧ الباب الثاني في نصب محكمة التجارة أمننا من طرقها وكبلاعتها
في اجراء عملية تفليس من أصدرت الاعلام بانهار تفليس
- ١٣٨ الباب الثالث فيما يتعلق بضم محلات المفلس والالتزام الواجب
ايجازها في حق
- ١٤٠ الباب الرابع في تعيين وكلاء ديون التفليس وقتيا واستبدالهم
- ١٤٢ الباب الخامس في بيان وظائف وكلاء الديون وفيه فصول
- ١٤٣ الفصل الاول في ذكر احكام عمومية
- ١٤٤ الفصل الثاني في بيان فلك الاختتام وحرد أموال المفلس وتأصيلها
- ١٤٦ الفصل الثالث في بيع بضائع المفلس وأستعته واستخلاص الديون
المطالبة له
- ١٤٨ الفصل الرابع فيما يتعلق بعمليات تحفظية تخص التفليس
- ١٤٨ الفصل الخامس في تحقيق الديون التي على المفلس
- ١٥٣ الباب السادس في المصالحة في مادة الديون وفي اتحاد الغرماء وفيه
فصول
- ١٥٥ الفصل الاول في تجميع أرباب الديون وعقد الجمعية
- ١٥٤ الفصل الثاني في المصالحة بين المفلس وغرمائه (وهي ما تسمى
قوة قورداق) وفيه فروع
- ١٥٤ الفرع الاول في عمل المصالحة
- ١٥٧ الفرع الثاني فيما يتعلق على تمام المصالحة من النتائج
- ١٥٨ الفرع الثالث فيما يتعلق بعلان المصالحة مع المديون وفيه فصول
- ١٦١ الفصل الثالث في قفل عملية التفليس وختامها بعدم كفاية مال
المفلس بمضارفيها
- ١٦٢ الفصل الرابع فيما يسمى في عرف التجار باتحادية أرباب الديون
- ١٦٨ الباب السابع فيما يتعلق بأنواع أرباب الديون من جهة الامتياز
وعدمه وبيان استيفاء حقوقهم في صورة التفليس وفيه فصول
- ١٦٨ الفصل الاول فيما يتعلق بالاشخاص المتعهدين مع المفلس المتكافلين

مع في التزام دفع الدين

- ١٧٠ الفصل الثاني فيمن يذهبهم رهن متاع من أبواب الديون أو من لهم حق الامتياز على أموال المقلس المتاعية
- ١٧٢ الفصل الثالث في ذكر حقوق أبواب الديون الذين يأخذهم رهن عقارى أو لهم حق الامتياز على العقار
- ١٧٦ الفصل الرابع في حقوق زوجات المقلسين
- ١٧٨ الباب الثامن في بيان تقسيم مال المقلس على غرمائه وتصفية حساب عن أمتقنه
- ١٨٠ الباب التاسع فيما يتعلق ببيع عقارات المقلس
- ١٨١ الباب العاشر فيما يتعلق باسترداد ما اشتراه المدين لباثعه بعينه
- ١٨٣ الباب الحادى عشر فيما يتعلق بالمناقضة فيما صدر من الاحكام فى قضايا الافلاس
- ١٨٥ الكتاب الثانى فى التقليل الناشئ عن سوء الاختيار وما يترتب عليه من الاحكام وفيه عدة أبواب
- ١٨٥ الباب الاول فيما يتعلق بتقليل التقرير والتقصير وما يترتب عليه من الاحكام
- ١٨٨ الباب الثانى فيما يتعلق بتقالس التدليس والحيلة
- ١٨٨ الباب الثالث فى الذنوب الكبيرة والصغيرة المرتكبة فى التغاليل ممن ليسوا بمقلسين وانما هم فى حكم المقلسين ويعزلهم
- ١٩١ الباب الرابع فى ادارة أموال المقلسين فى حالة التغاليل الناشئ عن سوء الاختيار بقسجه وهما تغاليل التقرير والتقصير وتغاليل الحيلة والتدليس
- ١٩٢ الكتاب الثالث فى كيفية اعادة اعتبار المقلس اليه فانونا
- ١٩٥ المقالة الرابعة فيما يتعلق بالاقضية التجارية وفيها عدة كتب
- ١٩٦ الكتاب الاول فى تنظيم المحاكم التجارية
- ٢٠١ الكتاب الثانى فى بيان وظائف محاكم التجارة وخصائصها

- ٢٠٤ الكتاب الثالث في بيان المھاكمة امام محاکم التجارة
 ٢٠٥ الكتاب الرابع في صورة اقامة الدعاوى المھاكمة على المحاکم الكبرى
 الملوكیة من الدعاوى التجارية
 ٢٠٧ تکملة قانون التجارة في المھاکات

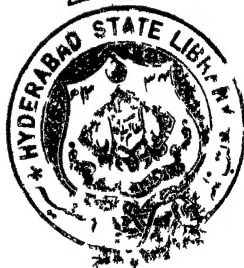
* (خطا وصواب قانون التجارة) *

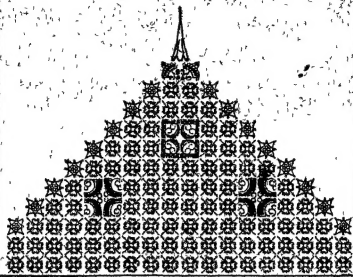
صحيفة	سطر	خطا	صواب
٠٠٥	١٩	بعلامته	بعلامته
٠٣٠	٢٢	لاجراء	لاجراء
٠٣٢	٠٩	أن يتأجروا	أن يتأجروا
٠٤٠	١٠	الكتاب المشايخ	الكتاب السايخ
٠٤٣	٢١	وعلى كفى حالى	وعلى كلفا حالى
٠٤٧	١٥	كل فسخة	كل فسخة
٠٥١	٥٥	ذمه المحيل	ذمة المحيل
٠٧٣	٢١	ن لهم	لمن لهم
٠٧٨	٠١	ان ربا يتجر	أن يتجر
٠٧٩	٢٧	تقرير	تقريره
٠٨٧	٢١	نسخة	ونسخة
٠٨٧	٢٥	أوسند ضمان	أوسند تعهد عدم اخراجها الى البلاد الاجنبية
٠٨٩	٢١	لبضائع	البضائع
٠٩٤	٢١	أوغد	أوغير
١٠٣	٢١	لبطائنها	لقبطائنها
١٠٦	١٤	موخه	الحفا
١٠٦	٢٠	موخه	الحفا
١٠٨	١٢	لاخطار	الاخطار
١١٥	٠٧	يجب التبرى	يجب للتبرى
١٥٩	٢٧	يزها	بيرزها
١٧٧	١١	زوالآيلة	أوالآيلة
١٧٩	٢٥	فيحجز حصته	فيحجز حصتهم
١٨٣	٠٨	درالمبيع	ردالمبيع
٢٠١	١٦	الاعمال التجارية	الاعمال التجارية

١
تعريب قانون التجارة من اللغة الفرنسية
لحضرة رفاعه بك ناظر قلم الترجمة
وأعضاء قو مسيون
المسدارس
المصرية

Mohamed
Ali pascha

1298





بسم الله الرحمن الرحيم

بحمده اللهم تجار تشاربجه وبالصلاة والسلام على صفوة خلقك بضاعتنا
ناجحه فتضرع اليك اللهم بحفظ حافظ رأس مال الوطن والمبادل في متحه
بالقوائد الجمة أعلى عن ألاوهو المليك الجليل خديو مصر اسمعيل يسر
النهم له أسباب مقاصده الخيرية الوثيقة واجعل توفيقه للفضل والعدل
رفيقه

أما بعد فهذا تعريب قانون أحكام التجارة وتقريره للافهام بأسهل عبارة
أخرجته من الفرنسية الى الاعراب اخراج السيف من القراب اجابة
للاوامر العلية الخديوية واصابة لتكميل ترجمة قوانين نابليون الاقول
امبراطور الفرنسية لاسيما وان هذا القانون التجاري مما تمس اليه
الحاجة في غالب الاحوال والافوات حيث اتسعت الآن في مصر نادائرة
المعاملات بين أهالي الممالك الاوروية وكثرت التعاقبات فصار لا بأس
لأرباب التجارة بمعرفة قوانين المعاملة الجارية عند الاجانب بل صار
الاطلاع عليها الى يعقد عقود التجارات معهم من الواجب فلهذا احسن ابراز

هذا القانون بالعربية الى حين الوجود وسجعت بطبعه وتمثله عناية
الحديد والاكرم مولى الكرم والجلود لازال انعامه على وطنه المنيف آخذ في
كمال الازدياد ولا برج اسمه الشريف دائما معدودا في عصره بين أسماء الملوك
الاجداد وهما هو التعريب

المقالة الاولى

* (في التجارة من حيث هي وفي اعدة كتب) *

الكتاب الاول

في التجارين وفيه بنود

* (بند ١) *

يتصف بالتاجر كل من يعاطى أعمال التجارة ويتخذها حرفة عادية راجع
بند ٦١٨ و ٦٩١ و ٦٣١ من قانون التجارة

* (بند ٢) *

كل قاصر ذكر كان أو أنثى خرج من الحجر في سن ثمان عشرة سنة كاملة
وأراد أن يفتنم رخصة التصرف والاذن له في التجارة بموجب بند ٤٨٧ من
القانون المدني لا يباح له أن يشرع فيها ولأن يوصف بوصف الرشد بالقسبة
لعقد العقود التجارية مع غيره الا بشرطين

الاول أن يكون قبل الشروع فيها مأذونا بالتجارة من أبيه ان كان له أب أو من
أمه ان لم يكن له أب أو كان أبوه ممنوع التصرف أو غائبا أو باذن من شوري
العائلة المصدق عليه باعلام من المحكمة المدنية عند عدم وجود الأب والأم
الثاني أن تسجل وثيقة الاذن وتنفى صورتها بالاصاق في محكمة التجارة
ببلدة سكنى هذا القاصر الذي يريد الشروع في التجارة راجع بند ٤٧٦
وبند ٤٧٧ و ٤٨٧ و ١١٢ و ١٠٨ و ١٣٠ من القانون المدني و ٨٨٥
من قانون اقامة الدعاوى

* (بند ٣) *

يجرى منطوق البند السابق في حق القاصرين ولو لم يكونوا تجارا فيما يتعلق
بجميع العمليات المنصوص على أنها من متعلقات التجارة بموجب منطوق

بشدي ٦٢٢ و ٦٢٣ من قانون التجارة وبشدي ١٣٠ و ١٣١
من القانون المدني و ١١ من قانون التجارة

(بند ٤)

لا تعتبر المرأة بموجب الاصول تاجرة في العرف الا اذا اذن لها في ذلك زوجها
الرشد فان كان الزوج قاصرا عن سن الرشد لا يصح ان تعد تاجرة الا باذن
المحكمة لها في التجارة راجع بشدي ٢٢٠ و ٢٢٦ من القانون المدني
وبشدي ١١٣ و ٥٥٧ وما بعده من قانون التجارة

(بند ٥)

اذا اعتبرت الزوجة تاجرة عرفية ساع لها بدون اذن زوجها ان تعقد العقود
المتعلقة بتجارة تجارها وفي هذه الحالة يكون زوجها متضامنا معها ومشاركين
في التسكاف طبعاً اذا كانا خليطين في الاموال

ولا تعد الزوجة تاجرة عرفاً اذا كانت تسائر فقط ببيع تجارة زوجها بالبيع
المسمى في عرف التجارة بالقطامي وكذلك لا تعد الزوجة تاجرة عرفاً الا اذا
اتخذت لنفسها تجارة غير تجارة زوجها فان كانت الزوجة قاصرة و ارادت
الدخول في التجارة فانه يجري العمل في حقها بنطوق بشدي ٢ ولو كان الزوج
بالغاً سن الرشد ورضي لها الدخول في التجارة راجع بشدي ٤٥٧ وما بعده من
القانون المدني وبشدي ٤٦٠ وبشدي ٤٨٤ و ٤٨٧ و ١١٢٥ و ١٣٠٨
و ٣٠٨٥ و ٢١١٤ و ٢١٢٦ من القانون المدني وبشدي ٩٥ من المحاكمات

(بند ٦)

يجوز للتجار القاصرين المازونين في التصرف كما سبق ان يرهنوا عقاراتهم
بأنواع الرهون التضمينية بل لهم ان يتصرفوا فيها بأنواع التصرفات بشرط ان
يكون ذلك بموجب الاصول المقررة في بند ٥٧٥ وما بعده من القانون المدني

(بند ٧)

ويجوز أيضاً للنساء المعدودات قانوناً من ارباب التجارة ان يرهن عقارهن
رهن العادة أو رهن الضمان وأن يعنسه وانما اذا كانت املاكهن
مشروطة جهازاً زوجية لهن عند الزواج على موجب قانون تجهيز الزوجية
فلا يجوز لهن رهنها رهن ضمان ولا تصرفهن فيها بائناً اجهاداً عن ماله

الاقى الاحوال المحدودة والشروط المذكورة في القانون المدني راجع
بندى ٢٢٣ و ١٥٥٨ مدينى

الكتاب الثاني

فيما يتعلق بدفاتر التجارات

(بند ٨)

يجب أن يكون لكل تاجر جريدة يومية يقيد فيها يوم ما عليه وماله من
الديون وعمليات تجارته ومعاملته أخذاً وعطاءً وما يقبله من أوراق
الحالات وما يعطيه منها عن نفسه أو تحت اذنه وما أشبه ذلك
وبالجمله فعليه أن يقيد في هذه اليومية جميع الوارد والمصرف أيأما كان
وفي آخر كل شهر يبين مقدار ما أنفق على منزله وهذه الجريدة اليومية ضرورية
بخلاف غيرها من الجرائد المتخذة للتجارة فانها ليست مثلها في درجة الزوم
ويجب على التاجر أيضاً ان يضع في محفظة جميع ما يرده من المكاتب المتعلقة
بالتجارة وان يفتح جريدة يقيد فيها جميع الصادر منه في دفتر الصادر من
المكاتب والرسائل من كل ما يتعلق بالمعاملات راجع بسند ١٧٨٥ من
القانون المدني وبندود ٨٤ و ٩٦ و ١٠٢ و ١٢١ و ٢٢٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و
٥٩١ من هذا القانون وبند ٤١١ من قانون العقوبات

(بند ٩)

ويجب على التاجر أيضاً ان يعمل كل سنة جرداً بدفتر تصيل يحصر فيه ما يملكه
من عقارات أو منقولات ويحصى فيه أيضاً ما عليه وماله ويمضيه بعلايه
الاعتمادية وينقله سنة بسنة في جريدة معدة لذلك

(بند ١٠)

يجب أن يضع على كل من جريدة اليومية وجريدة الجردات السنوية طرته
وعلامه المراجعة وأما دفتر قيد المراسلات والمخاطبات الصادرة فلا يلزم فيه
اجراء هذه الرسوم

ويجب فيما يكتب في هذه الجرائد أن يكون بحسب ترتيب التواريخ وان لا
يخلل الكتابة فراغ ولا يياض وان لا يكون فيها تخارج ولا هوامش

(بند ۱۱) *

الجراند الواجب تنظيمها بمطوق بندي ۸ و ۹ كما ذكر أعلاه يجب أيضا تبخيرها بالعدد ووضع علامة الطرة والمراد بجمع عليها ما من أحد قضاة محكمة التجارة أو من عمدة الناجية المسجلة أيضا بالدائرة البلدية أو من أحد وكلائه على الوجه المعتاد وبدون دفع رسم وكل تأخر ملزم بحفظ هذه الجرائد من الضياع مدة عشر سنوات

(بند ۱۲) *

يجوز أن تجارة المنظمة على هذا الوجه يجوز اعتمادها للقاضي وأن يخصها بحجة في القضاء بين التجار فيما يتعلق بالمعاملات التجارية راجع بند ۱۳۲۹ و ۱۳۴۰ من القانون المدني وبند ۱۰ من هذا القانون

(بند ۱۳) *

جميع الجرائد التي يجب على التجار تنظيمها على الوجه السابق إذا لم تستوف الشروط المقدمة لا يجوز إبرازها عند المرافعة ولا تكون حجة في الأحكام التجارية بالنسبة لأربابها فضلا عما يترب على المخالفة فيما سمي في ذكره في حق جريدة المحكوم عليهم بالتفليس والتفالس راجع بند ۱۳۴۱ من القانون المدني وبند ۱۷ و ۵۸ و ۵۹ من هذا القانون

(بند ۱۴) *

ليس للمحكمة أن تطلب الجرائد التجارية ولا دفاتر الجرد للاطلاع عليها ومناظرتها إلا في قضايا المواريت والاموال المشتركة بين الزوجين والقضايا المتعلقة بفسخ الشركات والقسمة بين الشركاء وقضايا التفليس راجع بندي ۵۱ و ۷۱ و ۸۱ من هذا القانون وبند ۸۱ و ۸۴ و ۷۶ و ۱۴ و ۱۶ و ۱۸ من القانون المدني

(بند ۱۵) *

يجوز للقضاة في أثناء المحاكمات أن يأمر واجبل الجرائد التجارية لا للاطلاع عليها ولا للنظر فيها بل ليخرجوا الكشف اللازم من محله منها فيما يتعلق بدعوى الخصام راجع بند ۱۳۵۳ من القانون المدني وبند ۲۵ و ۲۶ من المحاكمات

(بند ۱۶) *

إذا لم تقدم الجرائد التجارية للمحكمة أو طلبتها رسميا بعلام أو بأمر وكانت

محل الجرائد بعد من محكمة التجارة المباشرة لأقامة الدعوى جائزة للقضاء أن
رسالة أو مندوباً مخصوصاً إلى محكمة التجارة التي بها محل الجرائد لكشف على
ذلك أو يستنبطو عنهم قاضي خط ذلك المحل في استخراج الكشف المطلوب
فصل واستخراج به بغير ضرورة محضر مضمونه ترسل إلى المحكمة المباشرة
للدعوى راجع بند ١٠٣٥ محكمات

(بند ١٧)

إذا رضى خصم بأن يقبل على نفسه ما في جرائد خصمه ويحكم عليه بما فيها
فطالب الجرائد من الخصم الآخر فامتنع من تقديمها للاطلاع عليها فالقاضي
أن يستخاف الخصم الراضى بقبول ما في الجرائد على ما يعلمه فيها الفصل الحكم
بذلك راجع بند ١٣٦٦ من القانون المدني وبند ١٢٠ محكمات وبند ٣٦٦
جنائيات

الكتاب الثالث

في الشركات وفيه فصلان

الفصل الاول

في أنواع الشركات وما يتعلق بها من الاحكام

(بند ١٨)

يتم عقد الشركة على قواعد الحقوق المدنية وعلى الاصول التجارية
والاتفاقات بحصول ما رضى عليه الجانبان المتعاقدان راجع بسدى
١٣٨٤ و ١٨٧٣ م دى

(بند ١٩)

الشركة التجارية المعتبرة في المعاملات ثلاثة أنواع
النوع الاول شركة المقايضة المسماة شركة قول للقيف أى الشركة الكلمة
النوع الثانى شركة المضاربة المسماة شركة القومنديت أى توكيل أرباب
المال لأرباب العمل
النوع الثالث شركة الوجوه المسماة شركة انونيم أى الغير المنتسبة لاسماء

الشركاء) كالقومية العربية والرومية (راجع بند ٧٤ وما بعده تجاري

*) (بند ٢٠)

شركة المفوضة هي المندقة بين اثنين فأكثر يقصد التجارة على وجه الشركة
بينهم لغرض الربح راجع بند ٣٩ و ٤١ وما بعده تجاري

*) (بند ٢١)

يجوز أن تسمى هذه الشركة بأسماء بعض الشركاء الاحياء لتعرف بعنوانهم
دون غيرهم من المتوفين الذين ينقطع تسميتهم ان كانت قد سميت بأسمائهم
فلا يعتبرون في اسم الشركة التجارية فيما يترتب عليها من الاحكام وليس
المتوفون لهم دخل في عنوانها راجع بند ٢٣ و ٢٥ تجاري

*) (بند ٢٢)

فالشركاء تحت اسم كل واحد واجب تأسيس عقد شركة المفوضة المشتغل على
أسمائهم هم متضامنون في جميع عقود الشركة وتعهدها ولو في حالة ما اذا
وضع أحد الشركاء امضاءه على عقد من العقود بشرط أن يكون ذلك العقد
باسم الشركة راجع بند ١٨٦٢ مدني

*) (بند ٢٣)

تتعد شركة المضاربة من شرك واحد وعدة شركاء مسؤولين ومتضامين
وهو الجانب الاقل مع شرك واحد وعدة شركاء افعين للمال وهو الجانب
الثاني المسمى في الشركة الشريك بالمال أو الشركاء بالاموال وتكون ادارة
حركة هذه الشركة تحت عنوان واحد بتسمة واحدة معلومة وبشرط أن
تكون ادارتها في يد شرك واحد وأيدي عدة من الشركاء المسؤولين
المتضامين (يعني من أصحاب العمل لامن أصحاب المال) راجع بند ١٢٠٠
مدني

*) (بند ٢٤)

اذا كان في الشركة عدة شركاء متضامنون واصططحو على تسمة واحدة
بعنوان واحد لاسم الشركة سواء كانوا اكلهم يديرون حركة المصلحة معا
أو كانت ادارة حركتها مفوضة لواحد أو عدة لادارة بالنيابة عن الجميع كانت
هذه الشركة في آن واحد محتالطة أي شركة مفوضة بالنسبة لهم جميعا وشركة

مضاربة بسيطة بالنسبة لأرباب الاموال الذين هم شركاء بالمال فقط

(بند ٢٥)

لا يدخل للشركاء بالمال في مسؤولية مصلحة الشركة فلا يكون امضاهم
معتد به فيما يخص الالتزامات والعقود المتعلقة بهم هذه المصلحة راجع بند ٢١
و ٢٣ تجارى

(بند ٢٦)

لا يسرى على الشركاء بالمال في خسارة الشركة الا بقدر ما دفعه أو ما التزم
بدفعه من المال للشركة راجع بند ١٨٦٨ مدنى

(بند ٢٧)

ليس للشركاء بالمال أن يعقد عقد يخص مصلحة الشركة ولأن يستخدم في
أى مصلحة من مصالحها ولو بوظيفة وكيل

(بند ٢٨)

وفي حالة ما اذا ارتكب الشركاء بالمال ما نهى عنه في البند السابق لزمه أن
يكون متضامناً أسوة بأرباب شركة المفاوضة وعليه ما عليهم في جميع
ما يخص الشركة من حقوق وعقود في كل ما يترتب عن عقودهم التي أمضاها في
شركة إدارة الشركة ثم انه يجوز على حسب كثرة ما صدر عنه من العقود بطريق
الفضول أو على حسب جسامته ما يترتب على عقودهم من السقامة ان يحكم
عليه بالتزام اشتراكه في التضامن والتكافل بالنسبة لجميع ما يخص معاهدات
ومشارطات جمعية الشركة أو الزامه بالتضامن والتكافل في البعض دون
البعض بحسب اقتضاء الاحوال وهذا الجواز بالنسبة لما صدر عنه من
العقود والشروط والعمليات

وأما ما صدر عنه في مصلحة الشركة من التنيهات والنصائح واعطاء الآراء
وعمليات الدفاتر وما يجريه من ضبط وربط المصلحة فلا شئ من ذلك يوجب
الزامه بالتضامن والتكافل

(بند ٢٩)

لا يصح أن تكون شركة الوجوه مسماة بتسمية المتعاقدين فلا تعنون بأسم أحد
من الشركاء راجع بند ٤٠٣ و ٥٥ تجارى

(بند ٣٠)*

واتما تسمى شركة الوجوه بموضوع غرضها المقصود من قيامتها

(بند ٣١)*

وتكون ادارتها بوكلاء مفوضين الى أجل معلوم فابدين للابقاء والعزل سواء
كانوا من الشركة أم من غيرهم بأجر أو مجاناً

(بند ٣٢)*

وليس على هؤلاء الوكلاء المباشرين لشركة هذه الشركة مسؤولية الا فيما يتعلق
باجراء دائرة مأموريتهم في التوكيل ولا يجوز لهم أن يعقدوا بوصف حركة
ادارتهم أى عقد خاص بهم أو فيه ضمان على الجمعية مما ليس في دائرة اذنتهم

(بند ٣٣)*

وليس على الشركاء في هذه الشركة من الخسارة الا بقدر مبلغ سهامهم فيها

(بند ٣٤)*

ينقسم رأس مال شركة الوجوه الى سهام بيل والى اجزاء مهمام أى اقنساط
متساوية القيمة

(بند ٣٥)*

تثبت ملكية السهم للشريك باعطائه سنداً تحت يده
وفي هذه الحالة لا ينقطع اسم الشريك من الشركة الا بائنة قال ذلك السند عن
يده وأيلولته لغيره بالتسليم للغير

(بند ٣٦)*

وقد تثبت ملكية السهام بالتسجيل في جرائد الشركة وفي هذه الحالة لا يكون
خروج الشريك من الشركة وحجته فروغه لغيره الا باشعار بمضى منه أو من
وكيله المفوض في ذلك يفيد انقال السهام من يده الى غيره بالتسجيل في
سجلات المصلحة

(بند ٣٧)*

لا يعتبر تأسيس شركة الوجوه الا باذن والى الامر وتصديقه على سند عقدها
المنية عليه ويجب أن يكون تصديق والى الامر عليها على الوجه المشروط في
قوانين الادارة العمومية راجع بند ٢٩ وما بعده و ٤٠ و ٥٠ و
تجارى

(بند ٣٨)*

(بند ۳۸)*

يجوز أيضا في رأس مال شركة المضاربة أن ينقسم إلى سهام لكن بدون أن يغير يحصل في الأصول الخاصة بحقيقة نوعها راجع بند ۳۴ تجارى

(بند ۳۹)*

يجوز أن تكون شركات المفاوضة وشركات المضاربة التي بين المتعاقدين محطرة بسندات في الحكومة أو بسندات ذاتية بدون توسط عليها امضاء المتعاقدين لكن يشترط في هذه الحالة الأخيرة أن تكون على طبق منطوق بند ۱۲۲۵ من القانون المدني راجع بند ۲۰ و ۲۳ و ۴۱ وما بعده و ۴۹ و ۱۳۲۵ و ۱۳۴۱ و ۱۳۴۷ و ۱۸۳۴ مدنى

(بند ۴۰)*

لا يعتبر عقد تأسيس شركة الوجوه الا ان كان بسندات محطرة في الحكومة راجع بند ۱۳۱۷ مدنى

(بند ۴۱)*

لا تسع البيئة ولا تكون حجة فيما يخالف ويغير منطوق ومفهوم سندات الشركة ولا فيما يخص ما يدعى من الاتفاقات الحاصلة قبل كتابة السند وعند كتابته أو بعدها ولو كان في مقدار دون خمسمائة قران راجع بند ۳۹ تجارى وبند ۱۳۴۱ و بند ۱۸۴۱ مدنى

(بند ۴۲)*

متى تأسست شركة المفاوضة أو شركة المضاربة وتحررت سندات في الحكومة أو بين الشركاء بامضاءهم وجب أن يسـتخرج خلاصة السندات قبل مضي خمسة عشر يوما من تحريرها لترسل الى قلم تحريرات محكمة التجارة التي بالقسم الذي يكون فيه بيت تجارة الشركة ليسجل في دفاتر القلم وبصبراعلانه ولصقه في محل جمعية المحكمة التجارية بمدة ثلاثة شهور

فاذا كانت الجمعية الشركة عدة بيوت تجارية في اقسام متعددة فتسليم خلاصة السندات وقيدھا ونشرھا للتعليق بصبراجراؤه في المحكمة التجارية من كل قسم فيه بيت الشركة وفى كل سنة في ابتداء السنة الشمسية يجب على مدير الجهة أن يعين طبقا للقرار الاخير وقبعة أو عدة وقائع

ليدريج فيها خلاصات سندات شركات المفاوضة والمضاربة قبل مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تحرير تأسيسها وبذ كر مدير وهذه الوقائع قيمة رسوم طبعها في وقائعهم ويكون اثبات درجاتها في الوقائع ياخذ نسخة من الوقعة عليها شهادة مسدبر الوقائع وتصديق عمدة الناحية لتسجيل في محل التسجيل قبل انقضاء ثلاثة شهور من تاريخها

وهذه الأصول الرسمية يجب اتباعها وجزاء المخالفة فيها الحكم بالغائها في حق من لهم مدخل فيها ولكن لا يصح أن يكون بطلان العقد بهذه المخالفة مطعناً من أربابها لتفويت حقوق غيرهم من أرباب الحقوق الذين ليس لهم دخل في ذلك راجع بند ١٠٢٩ محاكمات

(بند ٤٣)

يشترط في الخلاصة المذكورة أن تشمل على أسماء الشركاء وألقابهم وأوصافهم ومساكنهم ماعدا أصحاب السهام والشركاء بالاموال وعلى موضوع وغرض تجارة الشركة وعلى بيان الشركاء المأذوقين في اجراء حركة التجارة وفي ادارتها وفي الامضاء بالتوكيل عن جمعية الشركاء وعلى مبلغ الاموال التي صار تسليمها أو يصير تسليمها من سهام للمفاوضة أو مال للمضاربة

وعلى التاريخ المحدود لابتداء التجارة والتاريخ المحدود لانتهائها راجع بند ١٨٥٦ وما بعده مدني

(بند ٤٤)

يصير امضاء الخلاصة المذكورة المستخرجة من شروط جمعية الشركة من الموثق المأذون بالتوثيق اذا كانت السندات محزنة في الحكومة ويصير امضاءها من جميع الشركاء في شركة المفاوضة ومن المضاربين المتضامنين أو من المديرين لحركة المصلحة في شركة المضاربة سواء كانت منقسمة الى سهام أو غير منقسمة

(بند ٤٥)

يشترط في انعقاد شركة الوجوه أن تاذن الدولة في تأسيسها بصدد رأمر فيجب

اعلان الامر واشهاره مع سند الشركة في محل محكمة التجارة قبل مضي خمسة عشر يوما مضي من تاريخه

(بند ٤٦)

إذا انقضى الميعاد المحدود لشركة من الشركات وأراد الشركاء استمرارها فإنه يثبت ابقاؤها باعلان صادر عن جمعية الشركاء باتحادهم فيبذل ذلك ويجب في هذا الاعلان اجراء الشروط الرسمية المقررة في بنود ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ وتجري هذه الشروط الرسمية أيضا في جميع الوثائق المحررة فيها فسمح الشركة قبل حلول مدتها المحدودة في سند تأسيسها وفي تغيير أحد من الشركاء أو استعفائه وفي كل ما يحدث في الشركة من عقود وشروط وفي كل تغيير وتبديل لموضوع الشركة فكل هذا تجزئ فيه الشروط الرسمية المذكورة

وفي حالة ما إذا أهمل اجراء هذه الشروط الرسمية يجب تطبيق منطوق الجزاء المعين في بند ٤٢ من هذا القانون

(بند ٤٧)

وقد أجازت القوانين زيادة عن الشركات الثلاثة المذكورة نوعا رابعا وهو شركات المحاصة والمراجعة المتجربة راجع بند ١٩ وما بعده تجارى

(بند ٤٨)

وموضوع هذه الشركات عملية تجارية أو عدة عمليات تجارية وتنعقد بالاتفاق على المحاصة في الارباح بحسب الشروط التي وقع عليها التراضي بين الشركاء راجع بند ١٨٤١ مدنى

(بند ٤٩)

وهذه الشركات التجارية المبنية على المحاصة يجوز اثباتها عند التداعى بالكشف من جرائدها والاطلاع على المراسلات بين أربابها أو بشهادة البيئة إذا ظهر للقاضى سماع شهادتهم

(بند ٥٠)

ولا يشترط في شركات المحاصة المتجربة ما اشترط في حق غيرها من الشروط الرسمية لتأسيسها راجع بند ٣٩ وما بعده و ٤٢ وما بعده و ٤٦ تجارى

الفصل الثاني

في وقوع النزاع بين الشركاء وكيفية فصله

(بند ٥١)

يصير فصل أي نزاع بين الشركاء في خصوص الشركة بتعيين محكمين مميزين من أهل الخبرة راجع بند ٦٠ تجاري وبند ١٠٠٥ محاكمات

(بند ٥٢)

إذا حكم مجلس المحكمين بحكم جاز للمتظلم طلب إعادة الدعوى في مجلس الاستئناف أو رفعها إلى مجلس الفسخ مالم يكن قد شرط على نفسه في سند التحكيم أنه بعد حكم المحكمين لا يكون له حق في الإحالة المذكورة راجع بند ٦٣ تجاري وبند ١٠١٥ محاكمات

(بند ٥٣)

يكون تعيين المحكمين بوثيقة بالامضاء الخصوصي أو بوثيقة من قلم التوثيق الرسمي أو بوثيقة محكية ليست على صيغة قطع الحكم أو بالتراضي بين الخصام في المحكمة على تعيين فلان وفلان للتحكيم راجع بند ٥٥ تجاري وبند ١٠٠٥ وما بعده محاكمات

(بند ٥٤)

يقدّر لحكم المحكمين ميعاد معلوم بمعرفة الخصمين من وقت تعيين المحكمين فإذا لم يقع التراضي بين الخصمين على مدة الحكم يصير تقدير المدة بمعرفة القضاة

(بند ٥٥)

إذا امتنع أحد الشركاء أو عدة منهم عن تعيين المحكمين وجب تعيينهم رهما بمعرفة محكمة التجارة راجع بند ١١٢ محاكمات

(بند ٥٦)

يسلم الخصام سنداتهم وأوراقهم للمحكمين بدون حكم المحكمة في ذلك راجع بند ١٠١٩ محاكمات

(بند ٥٧)

إذا تأخر أحد الشركاء عن تسليم ما تحت يده من السندات والأوراق جبر من

بند ٥١ إلى ٦٣ ما رتبته راجع ٦٣

٢٥
مجلس التحكيم على تسليمها في ميعاد عشرة أيام زاجع بند ١٠٠٩ محكمات

(بند ٥٨)

للمحكمين أن يعطوا فسخة بتطوير الميعاد لتسليم السندات والاوراق اذا
دعت الحاجة لذلك

(بند ٥٩)

اذا لم يحصل تجديد مهلة لتسليم السندات والاوراق أو انتهت المهلة الجديدة
حكم المحكمون ونوا حكمهم على مجرد ما استلموه من الاوراق والسندات
التي استلموها راجع بند ١١٤ محكمات

(بند ٦٠)

اذا انقسمت آراء المحكمين نصفين عينوا محكماً زائدا عليهم ان لم يكن معينا
في سند التحكيم فاذا وقع الاختلاف بين المحكمين في الحكم الزائد ولم يتفقوا
على واحد صار تعيينه بمعرفة محكمة التجارة

(بند ٦١)

يجب فيما استصوبه مجلس المحكمين من القرار أن يذكر السبب الذي ينوبه
عليه وان يسلموه في قلم كتابة محكمة التجارة
فيصير الحكم به من طرف المحكمة بدون تغيير ولا تبديل ثم يسجل بموجب أمر
سهل بسيط من رئيس المحكمة في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ وروده في قلم
كتابة المحكمة راجع بند ١٠١٩ محكمات

(بند ٦٢)

تسرى تلك الاحكام السابقة على أي شركاء المتوفين وورثتهم ومن لهم عليهم
حقوق وديون راجع بند ١٠١٢ محكمات

(بند ٦٣)

اذا كان للقاصر من منفعة في التداعي فيما يخص الشركة التجارية لا يجوز
للوكيل أن يتنازل عن حقه في طلب استئناف الدعوى التي حكم فيها بمجلس
التحكيم راجع بند ٥٢ تجاري وبند ١١٠ محكمات
(تنبيه) من بند ١٠ الى غاية بند ٦٣ صار نسخه بموجب لائحة ١٦ يولييه
الى ٢٣ منه سنة ١٨٥٦ ميلادية وصورتها

* (التذييل الاول للكتاب الثالث المتعلق بالشركات) *

في الجمعيات الخيرية وأحكامها بالنسبة لما تجدد في قانون ١٦ شهر يوليو سنة ١٨٥٦ في شركات المضاربة بالسهم والحصص وهو خمسة عشر بندا
* (بند ١) *

ليس لشركة المضاربة أن تقسم رأس مالها الى سهام ولا قسوط اقل من مائة
فرتك السهم فيما اذا كان رأس المال لا يتجاوز مائتي ألف فرنك ولا اقل من
خمسائة فرنك اذا كان رأس المال زائدا عن القدر المذكور
ولا تعتبر شركات المضاربة مؤسسة تأسيسا قطعيا الا بعد تمام قيد المساهمين
لرأس مال الشركة وتوريد ربع قدر السهام المقيدة من كل مساهم
وكل من تقييد أسماء المساهمين وبيان توريدهم بصيرا ثباته باعلام مدير الشركة
بوثيقة موثقة رسميا ويرفق بها هذه الوثيقة قائمة أسماء المساهمين وقيمة فائضة
التوريد وسند الشركة وهذا الاعلام ومأمعه من السندات يقدم لاقول جمعية
عمومية تعتقد لتب حتمه

* (بند ٢) *

سهام شركة المضاربة تكون بأسماء أربابهم الى تمام وقاد رأس المال

* (بند ٣) *

المساهمون في شركة المضاربة ضامنون لدفع رأس مال مائعه وابه من السهام
بتمامه ولو وقع الاتفاق على خلاف ذلك
وبجميع السهام والحصص لا يجوز نقلها من أسهمهم ببيع ولا شراء الا بعد وفاة
خمس رأس المال

* (بند ٤) *

اذا قدم احد شركاء المضاربة في مصلحة الشركة شيئا من الاعيان غير النقود
أو شرط لنفسه منفعة خصوصية في الشركة وجب على جمعية عموم المساهمين
أن يقرموالعين أو المنفعة بالنقود بالتحقيق التام ولا يكون تأسيس الشركة
قطعيا الا بعد استصوابه والقرار عليه في الجمعية المتأخرة العمومية وقراراتها
انما تكون بأغلبية آراء المساهمين الحاضرين
ويجب أن تشغل هذه الاغلبية على ربع المساهمين وربع مال الشركة النقدي

الشركاء الذين دفعوا أعياناً واشتروا أنفسهم منافع يصير تقوم أعيانهم
أو المنافع بعرفة الجمعية ويجوز حضورهم فيها دون أن يكون لهم رأى ولا أن
يدخلوا في الاطسية

(بند ٥)

يترتب في كل شركة مضاربة سهامية شوري ملاحظة ويكون أعضاء مجلسها
لا يتقصون عن خمسة من المساهمين ويكون تعيين هذه الشوري بعرفة جمعية
عموم المساهمين عقب تأسيس الشركة القطعي وقبل تشغيل أموال الشركة
ويجوز تجديد أرباب الشوري المذكورين كل خمسة سنوات بالاقبل ولكن
أول شوري لا يصير ترتيب أعضائها الا لسنة واحدة

(بند ٦)

كل شركة مضاربة سهامية لم تكن مؤسسة على مقتضى الاحكام المذكورة
في البنود السابقة باطالة لا يعتد بها يترتب عليهم من النتائج بالنسبة للشركاء
المتدخلين في المخالفة

(بند ٧)

اذا صار انقضاء الشركة بمنطوق البند السابق فاعضاء شوري الملاحظة يجوز
أن يحكم عليهم بالمسؤولية والتضامن مع المديرين لحركة الشركة فيضمنوا جميع
العمليات التي حصلت بعد انقضاءهم للشوري وكذلك يجوز الحكم بمسؤولية
التضامن على من قدموا من مؤسسي الشركة عينان أو من
اشتروا أنفسهم منافع خصوصية

(بند ٨)

وظيفة أعضاء شوري الملاحظة تقتضي دفاتر الشركة وصندوق مالها ومحافظة
أوراقها وجميع أعيانها المقومة وفي كل سنة يقدمون تقرير الجمعية العموم
فيما يخص برده مصالح الشركة وفيما يستصوبونه من توزيع الارباع عند
الصرف بعرفة مدير الشركة حكم القاماته

(بند ٩)

يجوز لشوري الملاحظة أن تطلب انعقاد الجمعية العمومية عند الاقتضاء
ويجوز لها أن تطلب فسخ الشركة بالتماس ذلك من المحاكم التي رظيفتها ذلك

(بند ١٠) *

كل عضو من أعضاء شوري الملاحظة متضامن مع المديرين لحركاتها كما هو
ضامن بالذات في الحالتين الآتيتين.
أولاً إذا كان حصل ارتكاب غلط فاحش في دفاتر الجرد ومما يضر الشركة
والأجانب الذين لهم حقوق عليها وكان يعلم ذلك
الناسي إذا رضي بتوزيع الأرباح التي لم يصير التصديق عليها بالصحة في دفاتر
الجرد المخزنة على الأصول وكان يعلم حقيقة الحال

(بند ١١) *

جزاء اخراج سهام أو أقساط سهام من شركة مؤسسة على خلاف ما هو مسطر
في بندي ١ و ٢ من هذه اللائحة الحبس وأقله ثمانية أيام وأقصى ستة
أشهر مع دفع غرامة لا تتقص عن خمسمائة فرنك ولا تزيد عن عشرة آلاف فرنك
وقد يكتفى في الجزاء بالحبس فقط وبالتغريم فقط وهذه الجزاءات تجري أيضاً
في حق مدير الشركة الذي يشرع في اجراء عمليات الشركة قبيل دخول
مشورة الملاحظة والاشتغال بوظائفها

(بند ١٢) *

التجارة في السهام وأقساط السهام التي قيمتها أو طريقة تخالفها لأحكام
بندي ١ و ٢ من هذه اللائحة أو التي لم يصير توريد تخسيم طبقاً للبند ٣
جزاء فاعلمها تغريم خمسمائة فرنك إلى عشرة آلاف فرنك
ويجوزى بهذا الجزاء كل من يشترك ويتدخل في هذه التجارة المذكورة أو من
يعلن قيمة هذه السهام بنشرها في المنشورات العمومية

(بند ١٣) *

يجازى بالجزاء المقرر في بند ٤٠٠ من قانون الحدود والعقوبات ويكون
ممنزلة من ارتكبوا ذنب التحيل والتدليس والنصب بجميع الأشخاص
الآتي ذكرهم

أولاً كل من نال القيد في دفتر المساهمة أو نال توريد عن السهام باظهار القيد
أو التوريد بدون قيد ولا توريداً وبشراعه زوراً وبهتاناً في المساهمين
والموردين

ثانياً كل من رغب الغش في الدخول في المساهمة أو في توريد عن السهام
بتدليس في درجته في المطبوعات أسماء أشخاص بدون أصل سواء دخلوا في
الشركة أو عزموا على الدخول فيها بأى عنوان
ثالثاً كل مدير لحركة الشركة في غيبة دفتر الجرد أو بعد مل جرد من ورسم بين
المساهمين أو باحاليست مكتسبة في الحقيقة للشركة

* (بند ١٤) *

في حالة ما إذا كان المساهمون في شركة المضاربة مضاربين بالمدل واقتضت
مصلحتهم العمومية أن يكون بينهم وبين الناظر أو بين أحدهم أعضاء شورى
الملاحظة دعوى لهم أو عليهم فإنه يجب عليهم في هذه الحالة أن يوكلا وكلاء
من طرفهم بصير تعيينهم بعرفة الجمعية العمومية
فاذا كانت المحكمة خاصة ببعض المساهمين لكونهم مدعين أو مدعى عليهم
وجب تعيين الوكلاء بانتخاب جمعية من المساهمين الداخلين في الدعاى
فاذا منع مانع من تعيين الوكلاء بعرفة الجمعية العمومية والخصوصية
يفوض الامر في تعيينهم للمحكمة التجارية بناء على من يتبادر بالطلب في
المحكمة

ومع تعيين الوكلاء فكل مساهم له الحق أن يحضر نفسه في مجلس القضاء
بشرط أن يتحمل على نفسه بصارف توسطه

* (بند ١٥) *

يجب على جميع شركات المضاربة المساهمة الموجودة الآن وليس مرتباً فيها
شورى ملاحظة أن ترتب هذه الشورى في مدة ستة أشهر اعتباراً من اعلان
هذه اللائحة

ويكون ترتيب هذه الشورى على مقتضى منطوق بند ٥
وأما جميع المشورات الموجودة في الشركات قبل صدور هذه اللائحة والتي
ترتبت بعدها لاجراء منطوق بند ٥ المذكور فلهم حق في أن يجروا منطوق
بندى ٨ و ٩ وهم تحت المسؤولية المقررة في بند ١٠
فاذا قصرت شركة من الشركات في ترتيب شورى الملاحظة في أثناء المدة
الموجلة لذلك كان لكل مساهم حق أن يتطلب فسخ الشركة ولكن لا مانع

من تطويل الميعاد بمعرفة المحاكم اذا ظهر لديهم مقتضيات احوال تقضى بذلك

ثم ان بند ١٤ يصير تطبيقه على الشركات الموجودة الآن

التذييل الثاني

للكتاب الثالث

في شركة المسؤولية المحدودة وأحكامها بالنسبة لما تجدد في قانون ٢٣ شهر مايو سنة ١٨٦٣ وفيما ينود

(بند ١)

يجوز زيدون الاذن اللازم في بند ٣٧ من قانون التجارة عقد شركات تجارية لا يكون كل شريك فيها ضامنا لزيد من القدر الذي دفعه من المال في الشركة

وتسمى هذه الشركات شركات المسؤولية المحدودة

وتجوز عليها أحكام بنود ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٠ من قانون التجارة

وتكون ادارة هذه الشركات مفوضة لوكيل واحد أو عدة وكلاء ويتخبون للادارة من الشركاء مئة معلومة قابلية للابقاء والعزل بمقابل أو مجاناً

(بند ٢)

لا يجوز أن يكون عدد الشركاء في هذه الشركة دون سبعة

(بند ٣)

لا يجوز أن يزيد رأس مال الشركة عن عشرين مليون فرنك ولا يجوز أن يكون السهم فيها دون مائة فرنك اذا لم يتجاوز رأس مالها عن مائتي ألف فرنك ولا أقل من خمسمائة فرنك اذا تجاوز رأس مالها ما ذكر

وتفيد السهام على أسماء الشركاء المساهمين الى تمام استيفاء المطلوب ولا تجوز التجارة في السهام أو الاقساط الا بعد ثوريدها خمس رأس المال في صندوقها

وكل مساهم ضامن في الشركة بقدر ما دخل به فيها من الاسهم ما لم يشترط

خلاف ذلك فيعتبر الشرط

(بند ٤)

لا تعتبر شركة المسؤلية المحدودة مؤسسة تأسيساً قطعياً إلا بعد تمام قيد أسماء المساهمين برأس المال وتوريد قدر ربع المال نقداً ويثبت قيد المساهمين وتوريدهم بأعلام المؤسسين الموثق بوثيقة رسمية ويرفق بهذه الوثيقة قائمة أسماء المساهمين وقائمة التوريد وسند الشركة وهذا الأعلام وما معه من السندات يصير تقديمه لمجلس أول جمعية عمومية

(بند ٥)

إذا قدم أحد شركاء المسؤلية المحدودة في مصلحة الشركة شيئاً من الأعيان غير النقود أو شرط لنفسه منفعة خصوصية في الشركة وجب على جمعية عموم المساهمين في انعقاد أول جمعية أن يقوموا الأعيان أو المنافع بالنقد بالتصديق التام ولا يصح كون تأسيس الشركة قطعياً إلا بعد استصوابه والقرار عليه في جمعية عمومية أخرى في شأنه من بعد الطلب وقراراتها تكون بأغلبية آراء المساهمين الحاضرين ويجب أن تشمل هذه الأغلبية على ربع المساهمين وربع مال الشركة النقدية والشركاء الذين دفعوا أعياناً واشتروا أنفسهم منافع يصير تقويم أعيانهم أو المنافع واستصوابها بمعرفة الجمعية ويجوز حضورهم فيها بدون أن يكون لهم رأى ولا أن يدخلوا في الأغلبية

(بند ٦)

وعلى كل حال فيطلب المؤسسون للشركة ترتيب جمعية عموم بعد اثبات قيدية أسماء الشركاء وتوريدات ربع المال نقداً وهذه الجمعية العمومية يصير انتخاب مأموري الإدارة الأول وتنتخب أيضاً السنة الأولى للوكلاء المقتضى ترتيبهم بمقتضى بند ١٥ الآتي

ولا يجوز أن تزيد مدة تعيين مأموري الإدارة عن ست سنوات ويجوز تجديد انتخابهم إلا إذا تقرر خلاف ذلك

ثم إن مذاكرة الجمعية متى صدقت على قبول مأموري الإدارة والوكلاء باحضارهم في المجلس في يوم هذا التصديق يصير ثبوت الشركة وتأسيسها

* (بند ٧) *

يجب أن يكون للمامورى الادارة ملكية سهام تبلغ جزءا من عشرين من رأس مال الشركة منقسمة بينهم الى حصص متساوية قسماهم المكونة لجزء من عشرين من المال هي مقابلة ضمان حسن حركة ادارة المصلحة وتكون سندات السهام مقيدة باسمائهم بالملكية مشتر وطاقيها عدم الانتقال بنوع من التصرفات مضمي عليها بختم دمغة منصوصا فيها على عدم التصرف بالبيع والاشراء وتوضع في صندوق الشركة.

* (بند ٨) *

يجب على مامورى الادارة قبل مضي خمسة عشر يوما الى تمام تأسيس الشركة أن يضعوا في قلم التصريبات بحكمة التجارة الاوراق الآتية أولا نسخة من سند عقد الشركة وسند أسماء المساهمين في رأس المال ودفع الربع نقدا

ثانيا صورة قرارات الجمعية العمومية وعليها تصديقهم في الاحوال المذكورة في بنود ٤ و ٥ و ٦ ونسخة من قائمة أسماء المساهمين مشتملة على اسم كل واحد منهم ولقبه وأوصافه ومسكنه وعدد سهامه وكل انسان له حق في أن يحيط علمه بهذه السندات المذكورة أعلاه بل يجوز له أن يخرج منها صورة لتكون تحت يده بشرط أن يدفع ماعلى اخراجها من الرسم ويلزم أيضا طبع صورة هذه السندات وتعليقها على أبواب مكاتب الشركة على وجه ظاهر مشاهد.

* (بند ٩) *

قبل انقضاء مدة الخمسة عشر يوما المذكورة أعلاه يجب اخراج كشف من قرار الجمعية العمومية ومن السندات المذكورة في البند السابق ليصير نشرها وتعليقها على الوجه المبين في بند ٤ من قانون التجارة ويشتمل هذا الكشف على أسماء مامورى الادارة وأقاربهم وأوصافهم ومسكنهم وبيان اسم وموضوع الجمعية والغرض المقصود منها ومن مركز ادارتها وبين فيه أنها شركة مسؤولية محدودة ومقدار مال الشركة من نقود وأعيان وقدر الاقساط التي تستنزىل من الربح على ذمة النقود الاحتياطية

وينقبة استناد تأسيسها وانتهاء مدتها وانخرج موضع سنداتها في قلم تحريرات محكمة التجارة على موجب بند ٨

وهذا المكشوف يكون ممضيا من مأموري ادارة الشركة

(بند ١٠)

يجرى العمل ببندى ٨ و ٩ في السندات والقرارات الصادرة من الجمعية العمومية في كل ما يتعلق باصلاح قوانين وتنظيم الشركة ونحوها واشباتها ونطويل مدتها زيادة عما هو مسطر في سند تأسيسها أو فسخها قبل تمام هذه المدة وكيفية تسوية حساباتها فيتبس في هذا كله رسوم البذنين السابقين

(بند ١١)

جميع ما يصدر من شركة المسؤولية المحدودة من سندات وحوافظ واعلانات ومنشورات وغير ذلك من المستندات يجب أن يكتب عليها هذا العنوان الآتي بالقلم الغليظ (شركة المسؤولية المحدودة) مع بيان قدر رأس مال الشركة

(بند ١٢)

يلزم في كل سنة بالاقل عقد الجمعية العمومية في الوقت المحدود في قانونها الاساسي وكذا يجب النص في الترتيبات الاساسية على عدم السهام المجوز للشريك بوضع يده عليها بوصف الملكية أو بوصف التوكيل أن يكون من ارباب الجمعية العمومية ويبين قدر الاراء المخصصة لكل مساهم بالنسبة لمقدار عدد سهامه الحامل لها

وانما في أول انعقاد الجمعيات الاول العمومية لهذه الشركة بقصد أن ترتب على موجب بنود ٤ و ٥ والاحوال المذكورة في هذه البنود يكون لكل واحد من المساهمين له رأى في الجمعية

(بند ١٣)

في جميع اجتماعات الجمعية العمومية تؤخذ القرارات بموجب أغلبية الآراء

ويلزم تقييد الحاضرين المساهمين في قائمة يبين فيها أسماءهم ومساكنهم وعدد ما أدى الواحد منهم من الاسهم ويصدق على هذه القائمة أعضاء الجمعية

العمومية وتوضع بيت الشركة المركزي ليطلع عليها كل من يرغب

(بند ١٤)

يلزم أن تكون الجمعية العمومية لهذه الشركة مؤلفة من عدة مساهمين لهم
اليد فيها على ربيع مال الشركة فأكثر من الربع فإذا نقص عدد أرباب الجمعية
عن أصحاب الربع وجب طلب عقد جمعية أخرى لتذكرها فيما يقتضي وتقطع
الحكم أياما كانت حصة المساهمين الجاسرين فيها ولو نقصت عن القدر
المقتن

ولكن الجمعيات العمومية التي تعقد للمذاكرة على الغرض المذكور في البند
الخامس وعلى تعيين مأموري الإدارة أو لمرة للقوانين الأساسية وعلى التماس
ابقاء الجمعية وزيادة عن مدتها المجدودة أو التماس فسخها قبل انقضاء هذه المدة
لا تكون جمعيات مقبولة الرأي معتبرا قرارها إلا إذا كان أربابها عدة من
المساهمين لهم يد على نصف مال الشركة فأكثر من النصف وإذا أكرت
الجمعية على الغرض المذكور في البند الخامس فعند أربابها الذين هم عبارة
عن نصف المال فأكثر يعتبر نصف المال بالنسبة إليهم فقط من الأصناف
والموجودات المقومات بدون أن يشترط في هذه الأصناف تحقيق تقويمها

(بند ١٥)

تعين الجمعية السنوية وكيلًا وعدة وكلاء من أرباب السهام أو غيرهم لعمل
تقرير تفتيش يتقدم لجمعية السنة الآتية فيما يتعلق بحالة الشركة وميزانيتها
وحسابات مأموري إدارتها

فكل قرار من جمعية العموم مصدق على الميزانية أو الحسابات بدون قرار من
الوكلاء المأمورين بعمل التقرير يكون لأغلب لا يعتد به

فإذا الميتين للتقرير أحد من طرف الجمعية أو حصل عذر مانع من تفتيشهم
وتقرير تقريرهم أو صار تعيينهم فاستنعوا من ذلك يجب أن يطلب تعيينهم
أو استبدلهم بموجب أمر من محكمة التجارة التي بمركز الشركة وهذا الطلب
يكون ممن لهم حق ومنفعة بحضور مأموري الإدارة بخطاب رسمي

(بند ١٦)

للوكلاء المأمورين بالتفتيش حق في الاطلاع على دفاتر الشركة وعملاتها كلها

استحسنوا ذلك لمصلحة الشركة ولهم الحق أن يلتصوا عقد الجمعية العمومية عند استصوابهم ذلك لمصلحة الشركة أيضا

(بند ١٧)

يجب على شركة المسؤولية المحدودة أن تحتز كل ثلاثة أشهر كشفا مختصرا عن مطالب الشركة بمالها وما عليها وتسلم هذا الكشف للوكلاء

ويلازم غير ذلك في آخر كل سنة عمل جرد دفتر تاصيل يشتمل على بيان قيمة موجودات وأمنعة الشركة وقيمة عقاراتها وأعمالها وما عليها وما لها من الديون ويرسل دفتر هذا الجرد للجمعية العموم

(بند ١٨)

قبل اجتماع الجمعية بخمسة عشر يوما لأقل منها يصير نسخ صورة من ميزانية جرد الشركة بطريق الاختصار ونسخ صورة من مضمون تقرير الوكيلاء ويرسل صورة من ذلك لكل واحد من المساهمين المعلومين وتوضع نسخة من ذلك أيضا في قلم التصريبات بحكمة التجارة ويجوز لكل واحد من المساهمين أن يطلع في مركز مصلحة الشركة على صورة الجرد أو قائمة المساهمين المفصلة

(بند ١٩)

يستنز كل سنة من أرباح الشركة بالقليل نصف عشر ربحها ينحصر من ذلك رأس مال احتياطي وهذا أمر واجب وينتهي وجوب ذلك إذا بلغ رأس المال الاحتياطي عشر أصل رأس مال الشركة

(بند ٢٠)

إذا انعدم من الشركة ثلاثة أرباع رأس مالها وجب على مأموري ادارتها أن يسعوا في طلب عقد الجمعية العمومية المؤقتة من جميع المساهمين لقصد المذاكرة في أنه هل يستحق أن يحكم على الشركة بالفسخ أولا وعلى كل حال فالمذاكرة في هذا الخصوص تكون جهرا وعلى رؤوس الاشهاد وجارية على الرسوم المقررة في بند ٨ فاذا حصل تقصير من مأموري الادارة في عقد الجمعية لرؤية صحة الفسخ كان لكل صاحب حق على السهام ومنفعة فيها أن يسعى في محاكم التجارة في فسحها يطلب فسح الشركة

* (بند ٢١) *

يجوز الحكم على الشركة بالفسخ بناء على طلب كل من له حق في فسخها
إذا مضت ستة أشهر كاملة من تاريخ تناقص عدد الشركاء عن سبعة أعضاء
مساهمين كما في بند ٢

* (بند ٢٢) *

يجوز للمساهمين الذين يستحقون جزءاً من عشرين من رأس المال فأكثر أن
يؤكلوا المصالح العمومية وكلاً أو أكثر عنهم للعجالة مع ما موري إدارة
الشركة فيما يخص حركة إدارة الشركة وهذا غير ما هو جائز لكل مساهم أن
يتداعى عن نفسه وعما يخصه من السهام

* (بند ٢٣) *

كل ما موري إدارة ممنوع منعاً كلياً من أن يتخذ لنفسه بالمباشرة أو بالواسطة
منفعة خاصة به سواء عادت عليه من أشغاله مع الشركة أو من أشغال أخرى على
ذمة الشركة وجعلها لنفسه إلا إذا كان مأذوناً من طرف الجمعية العمومية
بعض معاملات خصوصية محدودة

* (بند ٢٤) *

كل شركة مسؤولة محدودة غير جارية في معاملاتهم على نص بنود ١
و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ فهي باطلة لا يعتد بما يترتب عليها من
النتائج بالنسبة للشركاء المساهمين وكذلك تكون جميع سنداتهم وقراراتهم
المذكورة في بند ١٠ فاسدة أيضاً لم يكن صار تخويلها ونشرها على
الوجه المذكور في بندي ٨ و ٩ ولكن أحكام هذا البطلان لا تكون
مطعناً من الشركاء في ضياع حقوق الغير عند التداعي

* (بند ٢٥) *

إذا حكم على الشركة أو على عقودها وقراراتها بالبطلان وعدم الاعتماد
بموجب بند ٢٤ المذكور أعلاه فجميع المؤسسين للشركة المسؤولين
عنها وجميع ما موري الإدارة المباشرين لها في وقت البطلان هم متضامنون
بعضهم مع بعض وكل واحد ضامن بالذات بالنسبة للأجانب الذين لهم
حقوق على الشركاء وهذا غير تطلب حقوق الشركاء ويجوز أن يحكم بالتضامن

أيضا على المساهمين الذين لم يحصل معهم تحقيق قيمة المقومات التي أدوها
للشركة أو في شأن المناقص التي اشترطوها لانقصهم ولم تتحقق قيمتها

* (بند ٢٦) *

يصير تحديد درجة مسؤولية الوكلاء المندوبين بتفتيش الشركة في بيان ما يترتب
على مسؤوليتهم على مقتضى قواعد أحكام الوكالة العمومية

* (بند ٢٧) *

مأمور والادارة مؤاخذون للشركة وللغير عملا بقواعد حقوق العباد بعضهم
على بعض بجميع الخسران المترتب على مخالفتهم لاحكام هذه اللائحة أو ما
ترتب عن تقصيرهم في حسن ادارة حركة الشركة فهم متضامنون ومتكافلون
فيما يتسبب عن ادراتهم من الضرر الحاصل للشركة أو لغيرهم بسبب توزيعهم
الارباح أو اقرارهم على توزيعها اذا انضم من كشوفات جرد الشركة
انها ليست مكتسبة حقيقة للمصلحة

* (بند ٢٨) *

كل مخالفة تقع في شأن العمل بمنطوق بند ١١ بغزاة فاعلها تغرم خمسين
فرنكافانزيد الى ألف فرنك

* (بند ٢٩) *

كل من حضر في جمعية عمومية من جمعيات الشركة بدعوى أن له أسهما أو
أقساط أسهم والحال انه ليس كذلك بل حضر لتمثيل كثير عددا أعضاء الجمعية
ولزيادة الآراء بهذه الحيلة بغزاة غرامة أقلها خمسمائة فرنك وأكثرها عشرة
آلاف فرنك وهذا غير ما يحكم عليه عند الاقتضاء بدفع ما ترتب على دعواه من
المضار للشركة أو لغيرها ونظير هذا الجزاء يعاقب به المساهم الذي أعطى سنداته
للغير ليدلس بها على الجمعية

* (بند ٣٠) *

اخراج السندات على خلاف البند السادس من هذا التذييل بجازي فاعله
بالسجن من ثمانية أيام بالاقل وستة أشهر بالاكثير وبدفع غرامة لاتنقص عن
خمسمائة فرنك ولا تزيد عن عشرة آلاف فرنك ويجوز الاكفاء في المجازاة
بأحد الجزاءين وكذلك البيع والشراء في الأسهم أو أقساطها بعدم مراعاة

إجراء البند الثالث ليصير شراء فاعله غرامة أقلها خمسة مائة فرنك وأكثرها
عشرة آلاف فرنك ويجرى هذا الجزاء أيضاً في حق كل من تداخل واشتترك
في البيع والشراء ومن أعلن بيعها أو شراءها في مطبوعات العمومية
(بند ٣١)

يجازى بالجزاء المقر في بند ٥٠ من قانون الحدود والعقوبات زيادة
على من ارتكبوا ذنب التحيل والتسديس والنصب بجميع الأشخاص الآتي
ذكرهم

(أولاً) كل من نال القيد في دفتر المساهمة أو نال توريد عن السهام باظهار
القيد أو التوريد أو بغير اسمه زوراً وبهتاناً في المساهمين والموردين
(ثانياً) كل من رغب الغش في الدخول في المساهمة أو في توريد عن السهام
بتدليس في درجه في المطبوعات أسماء أشخاص بدون أصل سواء دخلوا في
الشركة أو عزموا على الدخول فيها بأي عنوان
(ثالثاً) كل مدير لشركة الشركة قسم في غيبة دفتر الجرد أو بعمل جرد مزور
بين المساهمين أو باحاليست مكنته في الحقيقة للشركة
(بند ٣٢)

فبند ٦٣ من قانون الحدود والعقوبات يجازى به من تكبو الذنوب
المذكورة في هذا البند

التبديل الثالث للكتاب الثالث

(بند أول) من بند ١ الى بند ٦٣ من قانون التجارة مما يشتمل على احالة قطع
التزاع بين الشركاء على محكمين مجبورين على فصل الدعاوى قد صار نسخته
(بند ثانى) محاكم التجارة تحقق المنازعات بين الشركاء فيما يخص الشركة
التجارية
(بند ثالث) أحكام وقفية

المحاكمات المفتحة قبل نشر هذه اللائحة يصير تيممها وفصلها على حسب
النود القديمة التي نسخت ويعتبر افتتاحها من وقت ما عينت محكمة التجارة
المحكمين حين صار تعيينهم معروف الاخصام انتهى

(بند ٦٤) *

جميع التداعيات على الشركاء الغير وكلاء في تنظيف حسابات الشركة وجميع التداعيات على أي هؤلاء الشركاء المتوفين وورثتهم وأرباب الحقوق عليهم لا تتبع بعد مضي خمس سنوات ابتداء من انقضاء مدة الشركة أو من فسخاها بشرط أن يكون عقد الشركة المنصوص فيه مدة بقائها أو سنده عقد فسخاها صار نشره وتسجيله على منطوق بنود ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٦ وأن يكون من وقت اجراء أصول النشر والتسجيل لم يحصل تداعي في المحاكم في اثنا مدة الخمس سنوات راجع بند ٢٢٤ و ٢٢٥ و بند ٢٢٠ و بند ١٢٥٧ مدني

الكتاب الرابع

في انفصال اموال الزوجين

(بند ٦٥) *

كل طلب يتعلق بفصل الاموال تصير المحاكمه فيه وتحقيقه وقطع الحكم فيه طبقا لما هو مشروط في القانون المدني في الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الخامس من المقالة الثالثة منه وطبقا لما هو مذكور في قانون المحاكمات المدنية في الكتاب الثامن من المقالة الاولى من القسم الثاني راجع بند ١٤٤ و ما بعده مدني و بند ٨٦٥ و ما بعده محاكمات

(بند ٦٦) *

كل حكم صدر بالتفريق بالبدن بين الزوجين أو بالتطليق وكان أحد الزوجين ناجرا فانه يترتب على هذا الحكم اجراء الرسوم الاصولية المشروطة في بند ٨٧٢ من قانون المحاكمات المدنية فاذا لم تجر هذه الشروط جاز لأرباب الديون أن يطعنوا في ذلك التفريق أو التطليق فيما يتعلق بحقوقهم وان يتناقضوا في نمو الحسابات المترتبة على التفريق أو التطليق الواقع بدون اجراء الاصول المشروطة راجع بند ١١٦٧ و ١٤٤٥ مدني و ٨٧٢ محاكمات

(بند ٦٧) *

إذا انعقد عقد زواج وكان أحد الزوجين تاجرا يجب إرسال نسخة من خلاصة هذا العقد قبل مضي شهر من تاريخ العقد في الاقلام والمحاكم المذكورة في بند ٨٧٢ من قانون المحاكمات المدنية لتعليقها في لوحة تلك المحلات المذكورة في هذا البند

ويجب أن يبين في هذه الخلاصة هل الزوجان اشترطا في عقد الزواج خلط أموالهما أو فصلها وتميزها أو أن عقدهما حصل فيه الاتفاق على الطريقة الجهازية أي أن جهاز المرأة من مال ومتاع من متعلقات زوجها وله حق الانتفاع فقط راجع بند ١٢٩١ و١٢٩٩ و١٣٩٦ و١٥٤٠ مدني

(بند ٦٨)*

على كل موثق رسمي استلم وثيقة عقد الزواج أن يجري فيها مضمون البند السابق فإذا أهمله كان جزاؤه دفع مائة فرنك تغريمًا بل إذا ثبت أن أهمله في إجراء ذلك البند ناشئ عن مواساة فجزاؤه العزل وضمان الديون لاربابه اراجع بند ١١٤٩ و١٣٨٢ و٢١٠٢ مدني و٢٦ محاكمات

(بند ٦٩)*

كل زوج مفترق المال أو تزوج بالطريقة الجهازية وصدر منه الاشتغال بحرفة التجارة بعد زواجه وجب عليه أن يرسل وثيقة بذلك طبقا للبند السابق المذكور قبل مضي شهر من تاريخ افتتاحه التجارة فإن أهمل ذلك ثم أفلس فإنه يحكم عليه بعقاب التاجر المقلس أفلا سايس اراجع بند ٤٣٧ و٨٨٠ تجاري و٨٧٢ محاكمات و٤٠٢ جنابات

(بند ٧٠)*

يجب أيضا إرسال نسخة خلاصة الزوجية لاجراء المقتضى فيها منطوق بند ٨٧٢ من كل زوج مفترق المال من زوجته أو متزوج بشروط الطريقة الجهازية إذا كان في وقت نشر هذا القانون التجاري محترا فبحرفة التجارة فإن أهمل إجراء منطوق هذا البند كان جزاؤه ما ذكر في البند الذي قبله راجع بند ٨٧٢ محاكمات

الكتاب الخامس

في بيان مجمع التجار المسمى بورصة التجارة وفي بيان وكلاء الصيرفة أى
سماسة النقود وسماسة البضائع ووظائفهم وفيه فصول

الفصل الأول

في بورصة التجارة

(بند ٧١)

بورصة التجارة هي مجمع التجار ورؤساء السفن وكلاء الصيرفة المتجربين في
المعاملات والسماسة وهذا المجمع التجاري تحت الولاية الملوكية راجع بند
٦١٣ و ٦٠٧ و ٢٨٥ تجارى

(بند ٧٢)

نتيجة ما يعمل في البورصة من المعاملات والتراخيص المتفق عليها ينبنى عليه
تسعيراً وراق الحوالات والبضائع والتأمينات وعوائد الحوالات وأجرة نقل
البضائع برا وبحراً من أمتعة مبرية وأهلية من كل ما ينقل الى صوب مقصده
ويستحق لتسعيه تعريفه راجع بند ٤٦٩ جنائيات

(تبنيه) الصيرفة هي الاجرة التي يأخذها الصيرفي في مقابلة توصيل
المعاملات من محل الى آخر بسند حواله المسمى كونياله على مدينه تحت اذن
رب الدين الذي اشتراها

(بند ٧٣)

وتعتمد هذه التسعيرات المختلفة المعمولة بمعرفة وكلاء الصيرفة أى السماسة
في النقود اذا استوفت الشروط الرسمية المذكورة في لوائح الضبط والربط
العمومية والخصوصية راجع بند ٧٦ تجارى

الفصل الثاني

فيما يتعلق بوكلاء الصيرفة والسماسة ووظائفهم

(بند ٧٤)

قد استصوبت الاصول والقوانين فيما يخص العقود التجارية والعماليات

التجارية على وجود وكلاء متوسطين في المعاملات وهم وكلاء الصيرفة
والسماسرة راجع بند ٧٦ وبند ٧٨ و ٨١ و ٨٢ تجارى
(بند ٧٥)

كل مدينة فيها اؤسسة للتجارة يكون تعيين وكلاء صيرفتها وسماسرتها من ولى
الامر صاحب الحكومة

(بند ٧٦)

وكلاء الصيرفة المرتبون بموجب الشروط المنصوصة في القانون لهم حق
دون غيرهم أن يتوسطوا في معاملات البضائع العمومية وغيرها من الامتعة
القابلة للتأمين والتقويم ولهم الحق في أن يتأجروا بالتوكيل عن الغير في
الاموال وسندات الحوالة والبنوات والبوليسات وسائر الاوراق التجارية
وان يخصصوا وان يسعروا البضائع والسلع ويقوموها ووكلاء الصيرفة
حق في الاتحاد مع سماسرة البضائع في التوسط في سمسة بيع المواد المعدنية
المتطرفة وهم دون غيرهم لهم رخصة تسعير هذه المواد المعدنية المتطرفة راجع
بند ٧٨ و ٨٢ وما بعده و ٨٧ وما بعده تجارى

(بند ٧٧)

السماسرة طوائف

سماسرة البضائع التجارية الا التي ذكرهم
وسماسرة التأمينات من الاخطار المسماة سيكورتاه
وسماسرة الترجمة وتأجير السفن

وسماسرة نقل البضائع برا وبحرا راجع بند ٨١ وما بعده تجارى

(بند ٧٨)

اذا حصل ترتيب سماسرة البضائع على الوجه المشروط في القانون كان لهم
الحق دون غيرهم أن يسعسروا في البضائع وأن يعينوا أسعارها وأن يشتروا
مع وكلاء الصيرفة في سمسة المواد المعدنية المتطرفة راجع بند ١٠٩
٤٩٢ تجارى

(بند ٧٩)

ويجب على سماسرة التأمينات أن يحرروا وثائق التأمينات التي هي عبارة عن

وثائق تحفظية بالاتحاد مع الموثقين الرسميين ويشتمل هذه الوثائق
بامضائهم ويصدقوا على مقدار المبالغ التي دفعت برسم التأمينات لأربابها
فيما يخص أسفار السفن في البحار المالحة والانهار راجع بند ٨١ وما
بعده وبند ٣٣٢ تجارى

* (بند ٨٠) *

سماسة التبرجة وتأجير السفن يسمرون فيما يخص تأجيرها وهم دون غيرهم
يحتصون فيما اذا وقعت منازعات ورفعت الى المحاكم بترجة أوراق التظلمات
والكشوفات المستخرجة من الجرائد فيما يخص ايجار السفن وأوراق
الرسائل وسندات العقود وكل وثائق التجارة التي يقتضى الحال ترجيحها وهم
الذين يشتمون دفع نفقة الجمارك البحرية وأجر السفن
وفي جميع الدعاى التي يلزم تحقيقها وفيما يخص الجمارك هم دون غيرهم
يترجون لجميع الاجانب من ارباب السفن والتجار وركاب السفن ولكل
الاشخاص البحرية راجع بند ١٩٠ و ٢٣٤ و ٢٤٥ و ٢٧٣ و
٢٨١ و ٣١٢ و ٣٢٩ و ٣٤٠ و ٤١٤ و ٤١٦ تجارى

* (بند ٨١) *

ويجوز للشخص الواحد أن يجمع بين وظائف سماسة الصيرفة وسماسة البضائع
وسماسة التأمينات وسماسة التبرجة وتأجير السفن راجع بند ٧٧ وما
بعده تجارى

* (بند ٨٢) *

سماسة نقل البضائع برا وبحرا اذا كانوا مرتين على موجب القانون لهم
دون غيرهم الرخصة في الاماكن المقيمين بها أن يسمروا في نقل البضائع
براً وبحراً ولا يرخص لهم أن يجمعوا في أى حالة من الاحوال ولا لسبب من
الاسباب بين وظيفتهم ووظائف سماسة البضائع والتأمينات أو وظائف
سماسة تأجير السفن مما هو معين في شئود ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ تجارى

* (بند ٨٣) *

كل من حكم بافلاسه لا يرخص له في وكالة الصيرفة ولا في وظيفة السماسة
ما لم يحكم له باعادة اعتباره القانونيه راجع بند ٦٠٤ وما بعده تجارى

* (بند ٨٤) *

يجب أن يكون لوكلاء الصيرفة والسعاسة تجريدة مستوفية للأصول
المشروطة في بند ١١

وعليهم أن يقيّدوا في هذه التجريدة يوماً بيوم جميع عقود المبيعات والمشتريات
والتأمينات والمصالحات وكل ما يخص عمليات التجارة الموكولة لآمانتهم وأن
يكون قيدها بترتيب تواريخها ومن غير شطب ولا تحلل كتابة بين السطور
ولا تحريجات وأن تكون الكتابة بالكلمات الكاملة لا بالأختصار والرموز
وتسكون التواريخ بالكلمات لا بالرقوم

* (بند ٨٥) *

لا يرخص لوكيل الصيرفة ولا للسعاس في حالة من الاحوال ولا لسبب من
الاسباب أن يعمل اشغالاً تجارية ولا صيرفة لنفسه أي معاملة في النقود
والسندات ولا يجوز له أن يفعل من الافعال التجارية ما يعود على نفسه
بالمنفعة مباشرة أو بواسطة سواء كان ذلك باسمه أو باسم متوسط له في ذلك في
أي مشروع تجاري

ولا يجوز له أن يستلم أو يدفع شيأ على اسم الموكل عنهم راجع بند ٧٧ تجاري

* (بند ٨٦) *

لا يجوز له أن يكفل تنفيذ بيع أو شراء ما توسط فيه

* (بند ٨٧) *

إذا حصلت منه مخالفة لأحكام البندين السابقين فانه تستدعى عزله وتغريمه
وإن يحكم عليه بذلك من طرف محكمة الضبطية التأديبية ولا تجوز هذه
الغرامة مبلغ ثلاثة آلاف فرنك مع ما يضاف الى ذلك من دفع ما يترتب على
مخالفته من الخسارة والاضرار لاربابها المثبتين لذلك عند المحكمة

* (بند ٨٨) *

كل وكيل صيرفة أو سعاس صار عزله بموجب البند السابق لا يجوز أن يرجع
الى وظائفه

* (بند ٨٩) *

كل وكيل صيرفة أو سعاس يتقدم دعواه في حالة تقليصه بوصف التفاس الذي

بسبب اختيارى راجع بند ٤٣٨ وما بعده و ٥٠ وما بعده تجارى و ٤٠
جنايات

(بند ٩٠)

تصير إقامة الدعوى على وكيل الصيرفة المذكور على مقتضى اصول الادارة
العمومية في الاحوال الانتبيه
أولاً فيما يخص رهون المنقولات بشرط أن لا يزيد قدرها على مائتين وخمسين
ألف فرنك

ثانياً فيما يخص التوسط في الاخذ والاعطاء فيما يخص الاوراق العمومية
أو في نقل ملكيتها من يد الى أخرى وفي جميع ما يتعلق بإجراء الاحكام
المنصوصة في هذا الكتاب الخامس

الكتاب السادس

فيما يتعلق برهن المنقولات ويتوكل الوكلاء في المعاملات وفيه فصول

الفصل الاول

في رهن المنقولات

(بند ٩١)

يصح رهن المنقول من التاجر وغير التاجر ويكون عقداً من عقود المعاملات
التجارية ويجرى حكمه في حق الأجنيين عنه والعاقدين له إذا كان جارياً
على منطوق بند ١٠٩ من القانون التجارى ويصح الرهن أيضاً بالنسبة
لاوراق المعاملات ذات القيمة إذا كان الرهن مقيداً بقيوداً موافقاً لاصول
على ظهر هذه الاوراق ومصرحاً في القيد بأن قيمة ما في السند صارت مضبوطة
بالرهن وكذلك إذا كان الرهن سهماً أو قسوطاً أرباحاً ثابتة بالمشروطات
الشركية المحترقة باسماء الشركاء سواء كانت شركات مالية أو صناعية أو
تجارية أو مدنية من كل ما يصح في شركته نقل اسماء الشركاء بالابلوات من اسم
الى اسم بتغيير الملكية في جرائد الشركة يصح فيه رهن السهام أو القسوط ويثبت
ذلك بتعويلها والنص على رهنيتها بإثبات قيد ذلك في جرائد هذه الشركات

ورهن السهام والقسوط على هذا الوجه لا يفوت الحقوق المذكورة في بند
٢٠٧٥ مدى فيما يخص أوراق التجارات التي اذا انتقلت الى انسان
وتحولت اليه لا يصير مطالباً من طرف الا الجانب ملاك الرهن الا بشعاره
بملكية الدين المحول اليه للمدين
وسندات التجارة التي سلت للدائن بوصف الرهن هي التي يستوفى منها الدائن
المسرفين دونه

(بند ٩٢)

في جميع الاحوال لا يلزم الرهن الا اذا كان المدين الراهن قد سلم الرهن للدائن
او لامين تراضي الراهن والمرتمن على تسليمه الرهن وبقي الرهن في يد المرتمن
او الاجنبي المؤتمن ويعتبر التاجر واضع اليد على البضائع وانها في حوزة
مق كانت عنده في مخزن او كانت في سفينة او في ديوان جسر ك او في مخزن
عمومي من مخازن المملكة او كانت قبل وصولها اليه جاءت باسمه اليه في شائها
ارسالية الحمل والنقل التي تثبت انها على ذمته

(بند ٩٣)

اذا فات ميعاد وفاء الدين ولم يوفه المدين لرب المال كان للدائن بعد ثمانية ايام
من تاريخ اعلام المدين واعلام الاجانب الدافعين للرهن اذا كان لاجنبي
حق في أن يطلب من المحكمة الاذن ببيع الرهن في المزاد العمومي
وبيع الاشياء التي ليس بيعها من وظائف وكلاء الصيرفة يكون بمعرفة
السفاسرة لكن لو طلب ارباب عقد الرهن من المحكمة التجارية أن يكون
المبيع بمعرفة أحد من ارباب الوظائف الميرية ففي هذه الحالة يصير الموظف
العمومي الوكيل في البيع ملازم بالسير على طريقة الاصول المقررة في شان
السفاسرة في جميع ما يخص الشروط والاستمارات والمسؤولية ثم ان احكام
البنود من بند ٢ الى بند ٧ المنسدرجة في قانون ٢٨ مايس سنة ١٨٥٨
مسالدية المتعلقة بالمبيع في المزاد العمومي يجري منطوقها في حق بيع
المرهونات المذكورة في آخر هذا البند وكل شرط يجوز للمرتمنين أن
يتلکوا الرهن أو يتصرفوا فيه على خلاف الاصول المذكورة أعلاه فهو
لاغ لا يعتد به

الفصل الثاني

في وكلاء العمولة المسماة بالقومسيونير

(بند ٩٤)

الوكيل في البيع والشراء هو الذي يعمل البيع والشراء باسم نفسه أو باسم متعارف في الشركة على ذمة موكله وبإياديه عنه ثم إن واجبات وحقوق وكيل البيع والشراء الذي يعمل ذلك لموكله محدودة في الكتاب الثالث عشر من المقالة الثالثة من القانون المدني

(بند ٩٥)

كل وكيل في التجارة له المزية والاولوية في غن البضائع المرسلة اليه من موكله أو المخزونة أو المسلمة اليه فيستحق الغنى والتقدم بهم بمجرد الارسال أو الوضع في المخزن أو التسليم لصرف ما يلزم من أثمانها في وفاء الاستقرضات ودفع الغرايين ووفاء ما دفعه من مال نفسه سواء كان ذلك الدفع قبل وصول البضائع اليه أو في أثناء وضع يده عليها ولا تكون هذه المزية إلا بالشروط المقررة في بند ٩٢ السابق ويدخل في الدين الممزي بالتقدم بالنسبة للوكيل في دفعه من غن البضائع مع الاصل استيفاء الارباح والفوائد أو جرد امدادات المتجر والمصاريف اللازمة

وإذا كانت البضائع صاريبها وتسليمها على ذمة الموكل أخذ الوكيل من غن البضائع قيمة دينه بالتقدم على جميع الدائنين للموكل

الفصل الثالث

في وكلاء نقل البضائع برا وبحرا

(بند ٩٦)

الوكيل الذي يتعهد نقل البضائع في البر أو في السفن ملزم أن يقيده في جريدته اليومية بيان جنس البضائع ومقدارها وإذا طلب منه علم الثمن استحصل عليه وقيدته راجع بند ١٠٧ تجاري و١٧٨ مدني

(بند ٩٧)

هو ضمان لوصول البضائع والموجودات التجارية في الميعاد المحدود في
مكتوب عربية الارسالية الا في حالة القوة الجبرية التي تثبت قانونا راجع بندي
١٣٠٢ و ١٧٨٣ مدني وبندي ٣٨٦ محاكمات

(بند ٩٨)

هو ضمان للبضائع والموجودات التجارية الى وصولها محلها اذا حصل فيها
تلف او عذمت ما لم يكن مشروطا بخلاف ذلك في رسالة عربية النقل او لم يحصل
التلف بقوة جبرية راجع بندي ١١٣٧ و ١٧٨٤ مدني

(بند ٩٩)

هو ضمان لآعمال وكلائه المتوسطين معه في النقل الذين يرسل اليهم البضائع
راجع بندي ١٣٨٤ و ١٩٩٤ مدني وبند ١٠٨ تجاري

(بند ١٠٠)

البضائع الخارجة من مخزن البائع او من مخزن المرسل هي مدة الطريق
في ذلك صاحب المالك ما لم يشترط خلاف ذلك لكن في صورة ما اذا حصل
فيها شيء من التلف يكون له التداعي على وكيل الشراء ووكيل النقل

(بند ١٠١)

مكتوب الارسالية مع المكارى حجة على عقد الحل بالاجرة الجارية بين مرسل
البضائع وصاحب العربية او بين المرسل والوكيل وصاحب العربية راجع
بند ١١٠٢ و ١١٨٤ و ١٢٢٥ مدني

(بند ١٠٢)

يجب في مكتوب عربية الارسالية أن يكون مشتملا على تاريخ ارسال المنقولات
وعلى جنسها ووزنها أو ميعارها وعلى ميعاد توصيلها الى محلها وان يبين فيه
اسم الوكيل الذي بواسطته يصير اجراء النقل ومنزله وهل هو واحد او متعدّد
وان يشتمل على بيان اسم المرسل اليه تلك البضائع وعلى اسم صاحب العربية
ومنزله وعلى بيان اجرة العربية وعلى بيان ما يدفع من التفرغ في تطهير التأخير ثم
يصير امضاء هذا المكتوب من المرسل أو وكيله ويكون على هامشه نشانات
البضائع المطلوبة للنقل وغرها ويجب أن يقيده وكيل الارسالية في جريدة
مرتبعة بالفترة والتاريخ بدون تخلل شيء بين السطور ومع التسلسل راجع

بشدي ١١٤٩ و ١٧٨٥ مدني وبند ٢٨١ تجاري

الفصل الرابع

فيما يخص المكاري المتعهد ينقل البضائع

(بند ١٠٣)

المكاري ضامن لضاياع الاشياء المنقولة الا في حالة القوة الجبرية وهو ضامن
ايضا لما يحصل لها من التلف في أثناء الطريق ما لم يكن متولدا من حادث
طبيعي في ذات البضائع او من عيب حادث من قوة جبرية راجع ببند ٩٨
تجاري و ١١٣٧ و ١٧٨٢ وما بعده مدني و ٣٨٧ و ٤٧٥ جنائيات

(بند ١٠٤)

اذا حدث عن القوة الجبرية تأخير وصول المنقولات عن ميعادها لا يكون
المكاري مكلفا بدفع شيء في مقابلة التأخير

(بند ١٠٥)

استلام الاشياء المنقولة ودفع اجرة المكاري مبطل لكل تداع عليه

(بند ١٠٦)

اذا امتنع المرسل اليه البضائع من استلامها او وقع بينه وبين المكاري
نزاع في شان الاستلام عين رئيس محكمة التجارة او باب الخبرة بأمره شرعا على
عريضة لتحقيق حال البضاعة وتقريرهم ما عاينوه في شأنها فان لم يوجد رئيس
محكمة تجارة بالحل عين القاضي المصالحات كذلك ارباب الخبرة

ثم امر بوضعها في مخزن او تحت يد مؤتمن ثم بوضعها في مخزن الحكومة اذا لزم
واذا اقتضى الحال بيعها لاستيفاء اجرة المكاري متعهد ينقل البضائع امر
القاضي ببيع ما يني بقدر الاجرة فقط راجع ببند ٢٠٧ مدني

(بند ١٠٧)

احكام هذا الكتاب السادس تجرى في حق ارباب سفن الجولات التجارية
في الانهر و ارباب العجلات وعربات الركوب بالنسبة لما ينقل بواسطتها راجع
ببند ١٧٨٦ مدني

(بند ١٠٨)

لا تسع الدعوى على الوكيل بالعمولة ولا على المكارى متعهده النقل في شأن
ضمايع البضائع أو حصول خسارة فيها بعد مضي ستة أشهر في الارسلات
الداخلية بجهات فرانسا ولا بعد سنة في ارسلات البلاد الخارجة وعلى كل
فيحسب ابتداء المدة في شأن الضمايع من اليوم المحدود لنقل البضائع
وتوصيلها لمحلها وفي حال الخسارات المعبر عنها بالعوارية تحسب من يوم
استلام البضائع بالفعل ومحل القوائم بهذه المدة اذ لم يكن الضمايع أو الخسارة
ناشئة عن غش وخيانة والافلا فوات بهذه المدة بل تكون مدة القوائم عشر
سنوات في الذنوب الكبيرة وثلاث سنوات في الذنوب الصغيرة راجع بند ٩٧
وما بعده وبند ١٠٣ وما بعده تجارى

الكتاب السابع

في أحكام البيع والشراء

(بند ١٠٩)

يثبت البيع والشراء من الجانبين بعدة اوجه
بالخط والسندات الرسمية
وبالسندات التي عليها امضاء المتعاقدين
وبحفاظة مستوفية للاصول التجارية محزنة بتوسط سمسار صيرفية أو
سمسار بضائع وعليها امضاء العاقلين
وبحفاظة البضائع (المسماة بالبرناج) المشعولة بقبول البيع والشراء
وبالمخاطبات والمراسلات بالتراضي على البيع والشراء
وبما يوجد في دفاتر البائع والمشتري مما يدل على عقد البيع والشراء
وبشهادة البيعة على البيع والشراء في حالة ما اذا اقتضى نظر القاضى سماعها
ونبت عنده صحة ما شهد به مما يوجب الحكم راجع بندى ١٣٤١
١٣٤٧ مدنى

الكتاب الثامن

فيما يتعلق بسندات الحوالة المسماة باسم كيباله وهي السقجة
وبسندات الديون التي وفأوها عند حلولها تكون تحت اذن رب

الدين وفي أحكام المدة الطويلة التي تفوت حقوق الحوالة
والسندات التي تحت الاذن باقتضاها وفيه فصول

الفصل الاول

في شروط سندات الحوالة ونشتمل على عدة فروع

الفروع الاول

في صورية سندات الحوالة

(بند ١١٠)

سندات الحوالة هي السندات المحولة من بلد الى آخر لا يصير قبض ما اشتملت
عليه من القيمة في هذا المحل راجع بند ١١٢ تجارى
يشترط في سندات الحوالة أن تكون مؤرخة
وأن يبين فيها القدر الذي يستحق الدفع
واسم المحال عليه الدفع

والميعاد الذي يستحق الدفع بمجاوله راجع بند ١٢٩ تجارى
والبلد الذي يلزم أن يدفع فيه القدر المطلوب في سند الحوالة
والميعاد الذي يستحق الدفع بمجاوله راجع بند ١٢٩ تجارى
والبلد الذي يلزم أن يدفع فيه القدر المطلوب في سند الحوالة
والقدر المدفوع في الاصل للمحيل في مقابلة الحوالة نقداً أو بضاعة أو
مقاصة أو غير ذلك كأن يكون ثمن عقار مشروط القبض من المحيل
في محل كذا

ويكون سند الحوالة تحت اذن أجنبي أو تحت اذن المحيل نفسه (لكن لا تكون
الحوالة صحيحة في حق المحيل الا اذا قيدها على ظهر السند باسم غيره باعترافه
انه قبض منه القدر المبين في متن السند في مقابلة دراهمه حتى لا يتهدد المحيل
والمحال)

واذا كان تحت رهن سند الحوالة عدة نسخ بقيمة الحوالة متحدة المضمون منقذة
بالنمرة الاولى والثانية والثالثة والرابعة الخ فانه يبين في صلب كل نسخة نمرة
وأن يكون الاعتماد على نسخة واحدة ليستوفي حقهم ولا يعتبر في الصرف

خلافها راجع بند ١٤٧ وما بعده من قانون التجارة

(بند ١١١)

يجوز في الحوالة أن تكون محالة على شخص محال عليه في بلد ومحل قبضها في بلد غيره ويجوز أن تكون تحت إذن غير المحيل وعلى ذمة غيره وانما المحيل وكيل في شرائها

(بند ١١٢)

جميع الحوالات المشتملة على تزوير أسماء وأوصاف المحيل أو المحال أو المحال عليه أو محل إقامة كل منهم أو محل القبض لا تعتبر الاتفاقات عادية مجردة عن أحكام الحوالة المتبعة فلهذا حكم الاتفاقات الجارية عادة بين الناس راجع بندى ١٣٩ و ٦٣٦ وما بعده تجارى وبندى ١٤٧ و ١٤٨ جنابات

(بند ١١٣)

وضع امضاء النساء المتزوجات وغير المتزوجات اللائق من متصفات بصفات التجارة العرفية على سندات الحوالة لاغ وغير معتبر في حقهن وليس بالنسبة لهن الا مجرد اتفاق عادى راجع بند ٦٣٧ تجارى

(بند ١١٤)

يوسع الحوالات التي يعقدها القاصرون الذين هم ليسوا تجارا لاغية فلا يعتد بها في حقهم وبالنسبة اليهم في اجراء أحكام الحوالات وانما ابراعى حقوق كل واحد من الجانبين في ذلك طبقا منطوق بند ١٣١٢ مدنى

الفرع الثاني

في كفالة الحوالات بمقابل الوفاء

(كفالة الحوالة عبارة عن تحقق وجود قدر معتد تحت يد المحال عليه أو أجنبي لدفعها في ميعادها ويسمى هذا القدر بمقابل الوفاء)

(بند ١١٥)

يبين المحيل أو المحال في سند الحوالة مقابل الوفاء وفي هذه الحالة لا يزال المحيل الحقيقي الذي تحررت الحوالة باسمه وتحت اذنه مدانا وخذ للمتناقلين

ولحاملها

وصورة ذلك أن زيد المقيم باسكتندرية وكل عمر المقيم بالمحروسة أن يشتري له سند حوالة على خالد التاجر المقيم باسيوط فاشترى عمر وسند الحوالة على ذمة زيد وتحت أذنه ليخصمها في دينه فزيد التاجر هو الملتزم بدفع مقابل الوفاء فإذا أنقض زيد قبل دفع خالد الاسميوطى مافى السند المذكور وبعد وضع علامة القبول عليه صار خالد المذكور ملزما بدفع مافى السند لو اضع اليد عليه المأذون حامله بقبض مافيه فليس لخالد المذكور التداعى مع عمر والموكل في التصويل لأن عمر لم يشتتر الحوالة الا على ذمة زيد فلا وجوب خاله عليه ولا طلب لخالد عليه في مقابل الحوالة لأن خالد لا يجهل أن مدينه الحقيقي انما هو زيد وان عمر انما عقد عقدا اشترى الموكله في هذه الحوالة لتتفع بها موكله فهو يلهأ والتصرف فيه لمن يريد من يأذن لهم أو يرضه هابن أيديهم فهو مسئول بالنسبة اليهم فيما يضر بحقوقهم فليس لهم رجوع على غيره في التداعى عند الاقتضاء

(بند ١١٦)

يثبت مقابل الوفاء اذا حل به سندا الحوالة وكان المحال عامه الدفع مدينا للمجمل وألن اشترى الحوالة باسمه بقدر مساو بالافل اقدر مافى سند الحوالة راجع بند ١٢٩٠ مدنى

(بند ١١٧)

قبول المحال عليه للعوالة يتضمن لزوما وجود مقابل الوفاء ويكون ذلك حجة للمتناقلين من كل من آل اليه سند الحوالة منهم ودليله عند التداعى في اثبات حقوقهم وعلى كفى حالى القبول وعدمه يكون المجمل وحده دونهم هو الملتزم في حالة انقضاء والانسكار عليهم باثبات ان المحال عليهم كان تحت يدهم مقدار مقابل الوفاء وقت حلول الدفع والا كان ملزما بكفالة ذلك فان لم يقدر على اثبات ذلك وحصلت المعارضة الاستحفاظية كان ملزما بكفالة مقابل الوفاء ولو في حالة ما اذا حصلت المعارضة الاستحفاظية بعد فوات المواعيد الهدودة لذلك راجع بند ١٦٩٤ مدنى

الفرع الثالث

في قبول المحال عليه للحوالة

(بند ١١٨)

المحيل بسندات الحوالة والمشترون سنداتهم الآيلة اليهم بالتحويل كلهم متضامنون لقبولها بدفع ما فيها عند حلول الميعاد راجع بند ١٢٠٠ وبند ١٦٩٤ وبند ١٦٩٥ مدنى

(بند ١١٩)

يثبت الامتناع من قبول الحوالة باعلان المعارضة الاستحفاظية بصورة اشهاد رسمي يسمى معارضة امتناع القبول راجع بند ١١٢٦ مدنى

(بند ١٢٠)

فعلى موجب اشعار اعلان المعارضة الاستحفاظية بعدم القبول وافادته للمحيل الاصلى والمحيلين الاخر المتناقضين بصير كل منهم ملزماً بأن يحضر كقبلا يضمن دفع ما في سندات الحوالات عند حلول مواعيدها أو يؤدى ما في سندات الحوالات مع دفع رسم اعلان المعارضة الاستحفاظية ورسم تجديد الحوالة

ثم ان هذا الكفيل سواء كان كافلاً للمحيل الاصلى أو لمن بعده من المحيلين المتناقضين لا يكون ضامناً عارماً الا لسند الحوالة الذى تعهد بوفائه راجع بندى ٢٠٤٠ و ٢٠٤١ و ٢٠٤٨ و ٢٠٤٩ و ٢٠٥٠ محاكمات

(بند ١٢١)

من قبل الحوالة فقد التزم ضماناً بوفائه
ففى صارت قابلاً له الايجوزة أن يرجع فى قبوله ويعود الى ماله من الحقوق قبل القبول ولو فى حالة ما اذا ثبت ان المحيل قد افلس قبل القبول وكان مجهول افلاسه راجع بندى ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٤٩ تجارى

(بند ١٢٢)

قبول الحوالة يكون بوضع امضاء من يقبلها بصيغة القبول الرسمية (صيغة القبول الرسمية عبارة عن كتابة لفظ مقبول أو ما يدل عليه ولا بد أن

يؤرخ القبول من تاريخ النظر أى الحضور إذا كان سند الحوالة مؤرخا
الدفع بيوم أو عدة أيام أو شهر من نظرها أى الحضور بها
وفي حالة عدم وضع تاريخ القبول من النظر يعتبر الاجل المعلوم من تاريخ
الحوالة)

(بند ١٢٣)

في صيغة قبول الحوالة المستحقة الدفع في محل غير محل إقامة القابل لها يذكر
هذا القابل بيان المحل الذى بصير الدفع فيه والاجازة التى اعطى معه في هذا
الشأن

(بند ١٢٤)

لا يجوز في قبول سندات الحوالة شرط ولا تعليق ولكن يجوز فيها قبول بعض
المقدار المطلوب

وفي هذه الحالة يجوز لحامل سند الحوالة التلمهة القبول ان يعلن اعلان
المعارضة الاستحقاقية بشأن ما زاد عما صار قبوله وان يطلب العطل
والاضرار ارجع بند ١٢٤٤ مدنى وبندى ١٥٦ و ١٧٣ تجارى

(بند ١٢٥)

يجب قبول سند الحوالة بمجرد تقديمه للمحال عليه وان تأخر القبول فلا يزيد
ميعاده عن اربع وعشرين ساعة من وقت تقديمه فبعد هذه المدة يجب ان يسلم
هذا السند ليد من يحضره وعليه علامة القبول أو الرد ومن يمنع من تسليمه
لمن حضره بصير ملازم الحامل السند بتعويض الربح والخسران راجع
بند ١١٤٩ وبند ١٣٨٢ مدنى وبند ١٢٨ محاكمات

الفرع الرابع

فيما يتعلق بسند الحوالة بالواسطة

(القبول بالواسطة) هو أن يرضى الواسطة بكتابة القبول عن المحل الاصلى أو
غيره من المحلين المتناقلين على سند حوالة كتب في شأنه اعلان المعارضة
الاستحقاقية بالتظلم من عدم القبول

(بند ١٢٦)

في حالة ما اذا كتب اشهاد المعارضة الاستحقاقية بالتظلم من عدم قبول سند

الحالة يجوز قبوله من أجنبي عن العقد متوسط يساهبه عن المحيل أو أحد المحيلين ويذكر المتوسط في سند الشهاد ويضفى عليه بعلامة المتوسط المذكور

(بند ١٢٧)

على المتوسط أن يخبر فوراً بدون مهلة بتوسطه لمن توسط عنه في القبول

(بند ١٢٨)

يستحفظ بالمعارضة حامل سند الحوالة على بقا جميع حقوقه على المحيل الاصلى فيما يتعلق بعدم القبول من المحال عليه ولو بلغت ما بلغت درجة قبول الواسطة من الاعتبار راجع بندي ١١٨ و ١٦٠ تجارى

الفرع الخامس

في حلول مواعيد صرف الحوالات

(بند ١٢٩)

يجوز تعيين مواعيد حلول الحوالة بعدة أمور

جميعاً دنظر المحال عليه وإطلاعه عليها	{	وبعيداً يوماً واحداً وعدة أيام
		وبعيداً شهراً واحداً وعدة أشهر فلكية
		وبعيداً شهراً وعدة أشهر عديدة
		وبعيداً يوماً وعدة أيام
من تاريخ نظر المحال عليه	{	وبعيداً شهراً وعدة شهور فلكية
		وبعيداً شهراً وعدة أشهر عديدة

وينتهى بمعاذ يوم ثابت كيوم كذا في الشهر أو إلى يوم محدد كيوم موسم درى

(بند ١٣٠)

سند الحوالة الموجل ييوم النظر يحل دفعه يوم ابراز العمل عليه

(بند ١٣١)

سند الحوالة ينتهى أما ييوم أو بعدة أيام أو بشهر أو بعدة شهور عديدة

أوبشهر أربعة شهور فلكيه من تاريخ النظر والاطلاع راجع بنود ١١٨
و ١٢٦ و ١٧٤ تجارى

* (بند ١٣٢) *

الشهر العددي ثلاثون يوما كاملة تمضي من صباح ثاني يوم تاريخ الحوالة
وأما الأشهر الفلكية فتكون على موجب التقويم التي عليها العمل

* (بند ١٣٣) *

سند الحوالة المستحق الدفع في ميعاد موسم سوق دوري يحل ميعاده في اليوم
السابق على يوم انقضاء السوق وفي يوم السوق ان كان نصيبه يوما واحدا
راجع بندي ١٦١ و ١٦٢ تجارى

* (بند ١٣٤) *

اذا كان ميعاد سند الحوالة مؤجلا ليوم من أيام الأعياد والمواسم الرسمية
يكون استحقاق الدفع في اليوم الذي قبل اليوم المذكور راجع بنود ٦٣
و ٧٨١ و ١٠٣٧ محاكات وبند ١٦٢ تجارى

* (بند ١٣٥) *

كل فسحة في الميعاد تطويله كانت من رخصة لجزء المعروف أو المحبة أو إجراء
للعادة وعرف البلدة فيما يتعلق بدفع الحوالات منسوخة لا يجري عليها العمل
راجع بند ١٢٤٤ مدني

الفرع السادس

في مناقلة سندات الحوالة بقيداً بأولية المناقلة على ظهر السندات
(مناقلة الحوالات هو عقده يجعل مالك سند التحويل حقه لآخر بشروط
أصولية معلومة)

* (بند ١٣٦) *

يتقل مالك سند التحويل حقه الى غيره بقيداً بأولية الحوالة من اسمه الى اسم
ذلك الغير على ظهر سند التحويل راجع بند ١٦٩٠ مدني

* (بند ١٣٧) *

يجب بيان تاريخ تحويل الحوالة من اسم الماسم بالأولية وبيان القدر

المدفوع في مقابلته أو بيان اسم من آلت إليه بالتحويل وما رتب تحت تصرفه
 * (بند ١٣٨) *

إذا لم يكن نقل الحوالة على موجب منطوق البند السابق لا يكون التحويل
 صحيحاً بل يكون مجرد توكيل في استلام ما في السند راجع بند ٥٧٤ تجارى
 * (بند ١٣٩) *

تقديم تاريخ تحويل الحوالات المتناقلة بالايولة عن يوم عقدها من نوع
 ويجازى من نكبه بالجزاء المقر لمركب التزوير راجع بند ١٤٧ جنائيات

الفرع السابع

في ضمان سندات التحويل

* (بند ١٤٠) *

المحمل الاصلي والمحال عليه القابل للحوالة والمحيلون المتناقلون متكافلون
 فيما العمل بها بموجب مضامهم راجع بند ١٢٠٣ مدنى وبند ١٦٤
 تجارى

الفرع الثامن

في كفالة الحوالة المسماة (أوال) أى كفالة العهدة

* (بند ١٤١) *

سند الحوالة بقطع النظر عن كونه مضموناً بالقبول ومضموناً من المحيلين
 المتناقلين بقيد الايولة يجوز ضمانه بالضمان المسمى بكفالة الحوالة وبضمان
 العهدة راجع بند ٢٠١٣ مدنى

* (بند ١٤٢) *

ضمان عهدة الحوالة أن يتعهد أجنبي عن العقد بوفاء الحوالة أما بقيد صورة
 الكفالة على ظهرها أو بوثيقة أخرى فضامن عهدة الحوالة هو ضامن غارم
 اسوته كاسوة المحيلين المتناقلين في الحوالات بالايولات لغيرهم ما لم توجد
 شروط بالكفالة بين الجانبين تقضى بخلاف ذلك راجع بندى ١١٣٤
 و ٢٠١١ مدنى

الفرع التاسع

في كيفية دفع الحوالات

(بند ١٤٣)

يجب دفع القدر الذي في سند الحوالة من صنف المعاملة المعينة فيه

(بند ١٤٤)

من دفع القدر المبين في سند الحوالة قبل حلول ميعاده كان ضامنا لعصمة الدفع
وإصادة الدفع محلا ولما كان يترتب عليه من الأضرار راجع بندى ١١٨٦
و ١١٨٧ مدنى

(بند ١٤٥)

من دفع القدر الذى في الحوالة عند حلول الميعاد دون مناقضة من الغير برت
فثبت براءة صحبة راجع بند ١٢٤ مدنى

لا يسوغ إكراه من يده حوالة على استلام ما فيها قبل حلول ميعادها راجع
بندى ١١٨٧ و ١٢٥٨ مدنى

(بند ١٤٧)

دفع ما في الحوالة على واقع النسخة الثانية والثالثة والرابعة وهكذا من
النسخ المتقدمة صحيح إذا كانت النسخة الثانية والثالثة والرابعة وهكذا
التي يصير بها الدفع مكتوبا على أن لا يجوز دفعها بمطل حكم ما عداها من
النسخ الأخرى التي صارت لا يعتد بها راجع بند ١١٣٤ جنايات

(بند ١٤٨)

كل من دفع القدر الذى في سند الحوالة بموجب نسخة ثانية أو ثالثة أو رابعة
وهكذا بدون أن يسترجع النسخة التي كان كتب عليها علامة القبول فلا يكون
خالى المسؤولية بالنسبة لحقوق واضع اليد على النسخة التي عليها علامة
القبول

(بند ١٤٩)

لا تسع المناقضة بالنسبة لدفع الحوالة إلا في حالة ضياعها وتغليس واضع اليد
عليها

(بند ١٠٠)*

إذا ضاع سند الحوالة غير المشمول بعلامة القبول جاز لصاحبه أن يطلب دفع قدر ما فيه بموجب نسخة ثانية أو ثالثة أو رابعة الخ

(بند ١٠١)*

إذا كان سند الحوالة الضائع مشمولاً بعلامة القبول فلا يجب على المحال عليه دفع ما فيه بموجب نسخة ثانية أو ثالثة أو رابعة الخ إلا بالأعلام من قاضي التجارة مع الكفالة اللازمة راجع بشدى ٢٠٤٠ و ٢٠٤١ مدلى
وبند ١٧٠ محكمات

(بند ١٠٢)*

يجوز لمن فقد نسخة حوالة مشحولة بعلامة القبول أو غير مشحولة بها وتقدر عليه ابراز ثانية أو ثالثة أو رابعة الخ أن يطلب دفع سند الحوالة الضائع بالسبب الى محكمة التجارة واخراج اعلام صحيح يشهد له بعصمة قد بذل السند مع تأدية الكفالة اللازمة

(بند ١٠٣)*

في صورة ما إذا امتنع المحال عليه من الدفع بموجب اعلام المحكمة على منطوق البندين السابقين يكون لصاحب الحوالة الضائعة السند حفظ جميع حقوقه باعلان المعارضة الاستحفاظية ويجب أن يكون هذا الاعلان ثانياً يوم حلول ميعاد الحوالة الضائعة ويجب أن يشعر باعلان المعارضة المحيل الاصل والمحيل الاخرين المتناقلين بموجب الرسوم القانونية والمواعيد المحدودة التي سيأتى ذكرها في الاعلان

(بند ١٠٤)*

إذا طلب صاحب نسخة الحوالة الضائعة تحصيل نسخة ثانية من المحيل الذي انتقلت اليه الحوالة منه بلا واسطة كان هذا المحيل ملزماً بأن يعطيهما من ذات محيله السابق وهو يعطيهما من قبله وهكذا كل محيل يرجع على سلفه الى أن يصل الى المحيل الاصيل الذى هو اقل ككافل * ومصاريف سند الحوالة الضائعة تكون على مالك سند الحوالة التى فقدتها

(بند ١٠٥)*

وضمنان التكفيل المذكور في بندي ١٥١ و ١٥٢ يتقطع بعد ثلاث سنوات اذالم يكن وقع في اثباتها تطلب حقوق ولا تداع في المحاكم راجع بند ١٢٣٤ و ٢٢٤٤ و ٢٢٧٩ مدني و ١٨٩ تجاري

(بند ١٥٦)

كل ما يدفع من أصل قدر ما في سند الحوالة من الدراهم تبرأ به فمه المحيل الأصلي والمحيلين بعده فليس لحامل السند أن يعارض المعارضة الاستحفاطية في شأن الحوالة الا بقدر ما بقي له منه فقط

(بند ١٥٧)

لا يجوز للقضاة أن يجتدوا هله بما لتطويل دفع سند الحوالة متى حل ميعادها راجع بند ١٣٥ و ١٦١ تجاري و ١٢٤٤ مدني

الفرع العاشر

في كيفية دفع الحوالة من الواسطة عن المحيل الأصلي أو غيره من المحيلين المتناقلين

(بند ١٥٨)

يجوز في سند الحوالة المتكامل فهم من منع الدفع بطريق المعارضة الاستحفاطية أن يدفعها الواسطة أيأما كان وجد دفعها باذن المدفوع عنه أو بفرضه عن المحيل الأصلي أو عن المحيلين المستقلة اليهم منه وانما يكتب ثبوت التوسط والدفع في متن سند المعارضة الاستحفاطية أو في ذيل سند الحوالة راجع بند ١٢٦ تجاري و ١٢٣٦ مدني

(بند ١٥٩)

كل من دفع في سند الحوالة بالتوسط عن غيره لحامل هذا السند قيمة ما فيه صار قائما مقامه في السعي في استيفاء حقوقه وعمل واجباته القانونية

فاذا كان المتوسط دفع الحوالة عن المحيل الأصلي ثبتت براءة جميع المحيلين المتناقلين واذا دفع الحوالة عن أحد المحيلين المتناقلين برئت ذمة من بعده منهم

فإذا اجتمع عدة وسياط وتزاحوا على دفع الخوالة فيقدم منهم من يدفعه للذراهم
تبرأ ذمة كل من المحيلين
فإذا كان سند الخوالة على المحال عليه المقتنع من القبول لسبب أصلي من
الاسباب وأراد دفعها أو سطا فهو مقدم على غيره من المزاجين على التوسط
راجع بند ١١٩ تجارى

الفرع الحادى عشر

في حقوق حامل سند الخوالة وواجباته

(بند ١٦٠)

حامل الخوالة المحالة من بر قطعة أو روبا من جزائرها أو بلاد الجزائر ومستحقة
الدفع في الاملاك الاوروباية التابعة لمملكة فرنسا أو في بلاد الجزائر
سواء كانت مشروطة الدفع بمجرد نظر المحال عليه أو يوم أو أيام أو شهر أو
شهرين أو سنة أو شهرين أو شهر واحد من تاريخ النظر يسعى في طلب دفعها
أو قبولها في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخها والا كان جزاؤه أن لا يكون له
حق في الطلب على المحيلين المتناقلين بل ولا على المحيل الاصلى بشرط أن
يكون المحيل الاصلى أجرى مقابل وفاته بموجب الاصول
فإذا كانت الخوالة محالة من بلاد سواحل البحر الابيض المتوسط أو من بلاد
سواحل البحر الاسود على بلاد الاملاك الفرنسية في أوروبا أو كانت
محالة من بر قطعة أو روبا أو من جزائرها على محلات تجار الفرنسية في البحر
الابيض المتوسط أو البحر الاسود تكون مهلة الدفع أربعة أشهر
فإذا كانت الخوالة من بلاد افريقية الى حد رأس حشم الخير أو من بلاد
افريقية الى حد رأس هورن على البلاد الاوروباية التابعة لفرنسا أو محالة
من قطعة أو روبا أو جزائرها على الاملاك الفرنسية في أقاليم افريقية الى
حد رأس حشم الخير وفي أقاليم افريقية لحد رأس هورن فمهلة الدفع المعطاة
للحامل ستة شهور

وان كانت الخوالة محالة من غير تلك الاقاليم من أقسام الارض أياما كانت
على أملاك فرنسا بأوروبا أو كانت محالة من قطعة أو روبا أو جزائرها على

املاكة فرنسا ومحالها التجارية في أي قسم من أقسام الأرض كانت مهلة
طلب الدفع والقبول سنة من تاريخ الحوالة فإذا قامت هذه المواهب سقط
حق الطلب والرجوع على من ذكر فيما سبق من المحيل الأصلي والمحيلين
المتناقلين

وكذلك بقوت حق الطلب على من ذكر على سند الحوالة الحالة بنظرها أو يوم
أو أيام من نظرها أو بشهر أو بفترة شهر من نظرها إذا كانت محالة بين
فرنسا أو من الاملاكة الفرنسية أو من محال تجارتهم ومستحقة الدفع
في البلاد الأجنبية ولم يطلب حاملها دفعها أو قبولها في المواعيد المقررة فيما
سبق في شأن كل مسافة من المسافات

وتضاعف المهلة السابقة مرتين في وقت الحرب البحري فيما يتعلق بالبلاد
بحريرا
وهذه الاحكام المذكورة أعلاه يجري العمل بها ما لم يشرط بين المحيل والمحال
عليه والمتناقلين خلافها

(بند ١٦١)

يجب على من يئده سند الحوالة المستحق للدفع أن يسمي في طلب دفع ما فيه يوم
حلول ميعاده راجع بند ١٢٤٧ مدني

(بند ١٦٢)

يجب اثبات امتناع الدفع من طرف المحال عليه ثاني يوم حلول ميعاد الدفع
بالاعلان المسمى بالمعارضة الاستحفاظية من امتناع الدفع
فإذا كان اليوم المستحق للتظلم فيه يوم موسم من المواسم الرسمية كان التظلم
في اليوم الذي بعده راجع بند ٦٣ و٧٨ و١٠٣٧ مدني

(بند ١٦٣)

موت المحال عليه أو فقليه لا يسقط ملزومية حامل السند من عمل المعارضة
الاستحفاظية في شأن الدفع ولو كان سبق منه المعارضة الاستحفاظية من عدم
القبول

وفي حالة تقليس من قبل الحوالة قبل حلول الميعاد يجوز لحاملها أن يعمل
المعارضة الاستحفاظية راجع بند ١١٨٨ مدني و١٢٤ محاكمات

(بند ١٦٤)*

يجوز لحامل سند الحوالة المتكلم في شأن عدم دفعها بالمعارضة الاستحفاظية أن
يتسنى في التداخي فيها الضمان حقوقه

وتداعيه اما على ذات الحيل الاصلية خاصة أو على كل واحد من المتناقلين
بالابالة على حدته أو عليهم معامع الحيل الاصلية

ويجوز التداخي على هذا الوجه على الحيل الاصلية من طرف كل من المتناقلين
وتداعي كل منهم على سلفه من الحيلين بلا واسطة

(بند ١٦٥)*

فاذا سعى حامل السند في التطلب من الحيل له بخصوصه فعليه أن يشهده
بالمعارضة الاستحفاظية فاذا لم يدفع له بعد الاشعار بطلبه المحاكمة قبل منضي
خمس عشرة يوما تاريخها بعد سلوك طريق الاعلان بالمعارضة الاستحفاظية
وذلك اذا كان محل اقامته بعيدا عن محل الدفع بمسافة تزيد عن ألف متر أو
عشرة فراسخ ومصرف المحاكمة على الحيل المذكور والمهلة في حق الحيل المقيم
في أزيد من تلك المسافة من محل الدفع أن يزيد اليه احدى عشر يوما واحدا لكل خمسة
وعشرين ألف متر أو خمسة فراسخ في كل ما زاد عن الخمسين ألف متر تراجع
بند ٢١٨٥ مدني و ١٠٣٣ و ١٠٣٧ محاكمات

(بند ١٦٦)*

سند الحوالة المحالة من فرنسا المستحقة الدفع في خارج مملكة أرض فرنسا
بأوروبا في حالة المعارضة الاستحفاظية من عدم قبولها يجوز المرافعة مع
محليها والمتناقلين منهم المقيمين في فرنسا في المواعيد الآتية
يقدم ميعاد شهر واحد للسندات الحوالة المستحقة الدفع في جزيرة قرقسقه
وبلاذ الجزائر والجزائر البريطانية أي جزائر مملكة الانكليز وفي إيطاليا
ومملكة الفلنك والبلجيك

وفي الممالك المتعاهدة ببلاد النمسا المجاورة لحدود فرنسا

ويقدر ميعاد شهرين للسندات التي استحققت الدفع في الممالك الاخرى سوا في
أوروبا أو على سواحل البحر المتوسط الايض أو سواحل البحر الاسود
وميعاد خمسة أشهر للسندات التي استحققت الدفع خارج أوروبا الى بونغاز

ملقة وبوغاز وسودة أوراس هورن
وبعد ثمانية أشهر للسندات التي استحققت المدفع بعد بوغازي ملقة وسودة
وبعد أوراس هورن وهذه المواعيد تكون على موجب التناسب في المسافات
بالنسبة للتداعي على المحيلين والمتناقلين المقيمين في ملحقات فرانساج
أرض فرانسا بالنظر بعد المسافات
وتضاعف هذه المواعيد مرتين في حق بلاد بحر بترافي حالة وقوع حرب بحري

(بند ١٦٧)

فإذا تطلب حامل سند الحوالة حقوقه دفعة واحدة من جميع المتناقلين
والمحيل الأصلي كان له حق بالنسبة لبلد كل واحد منهم برخصة المهلة المحدودة
للتداعي بحسب البنود السابقة
وكل واحد من المتناقلين للحوالة له الحق في هذا التداعي على كل واحد على
حدته أو على الجميع في المهلة المذكورة
وابتداء المهلة في حق من ذكر ثاني يوم من تاريخ طلب حضور الخصم في
المحكمة راجع بنود ٥٩ و ٦١ و ٦٨ و ٦٩ محاكمات

(بند ١٦٨)

تسقط حقوق من يده سندات الحوالة التي تحل بالنظر بدون أن يكون له
طلب على المتناقلين بحلول المواعيد المذكورة أو علام بعد انتهاء المدة المحدودة
في البند السابق في الصور الآتية
فلا يكون له حق في تقديم سند الحوالة المؤرخ بالنظر أو بأيام أو أشهر فلكية أو
عديدة من تاريخ النظر
ولا يكون له حق في المعارضة الاستحفاطية من عدم الدفع
ولا يكون له حق في السعي للحصول على استحفاط حقوقه في القدر
الذي في السند

(بند ١٦٩)

وكذلك يسقط حق المتناقلين في أي نزاع لضمان أموالهم على المحيلين
البائعين لهم بعد فوات المواعيد المقررة فيما سبق بالنسبة لاميعة المقرر لكل
واحد منهم

(سند ١٧٠)*

وكذلك تسقط حقوق حامل الحوالة والمحال لهم المتناقلين في حق المحصيل نفسه إذا ثبت أنه كان أعطى مقابل الوفاء الكامل للدفع عند حصول مهلة سند التحويل

ففي هذه الحالة لا يكون لحامل السند تداع الاعلى المحال عليه

(سند ١٧١)*

سقوط الحقوق وعدم سماع دعاوى بها شوات المدد المذكورة في البنود السابقة يبطل حكمه في حق من يده سند الحوالة فيجوز تداعيه على المحصيل وعلى كل واحد من المتناقلين في حالة ما إذا كان بعد اتمام قضاء المراجعة المدونة لأعمال المعارضة الاستعفاطية ولاعلان هذه المعارضة أو لطلب المرافعة قد دخلت النقود المعدة لأن تكون في مقابلة الوفاء في ذمة المحصيل أو أحد المتناقلين المذكورين سواء كان دخوله في ذمته في مقابلة محاسبة أو مقاصة وفسخ دين في دين أو في مقابلة شيء آخر راجع بسندى ١٢٣٤ و١٢٨٩ مدنى

(سند ١٧٢)*

كما يجوز لمن يده سند الحوالة المحرر في شأنه المعارضة الاستعفاطية من عدم الدفع أن يسعى في الحصول على حقوقه بموجب الاصول المقررة أعلاه أيضا أن يهجز على سبيل الاحتياط والاحتراس أمتعة المحيل الاصلى والمحال عليه القابل للحوالة والمحيلين الآخرين المتناقلين باذن محكمة التجارة في ذلك راجع بنود ١٧٢ و ٥٥٧ و ٨٢٢ محاسبان

الفرع الثاني عشر

في اعلان المعارضة الاستعفاطية التي الغرض منها الاستسكار والرد السماع بروتستة أى استسكار ما حصل ورده

(المعارضة الاستعفاطية المعبر عنها بالبروتستة هي اشهاد من يده الحوالة على الامتنع من قبولها أو دفعها بغنى تطلبه للمصاريف والرجح والخسارة وتطلب قيمة سند الحوالة وجعل هذه القيمة في درل من امتنع من دفعها)

بروتستة حقيقة تها ما يسمى
لاستسكار على الشيء وعدم
قراء عليه وهو بهذا المعنى
مدنى غالباً يعلى ومنه
سكران شتاعلى الناس
لهم ولا ينكرون القول
بث نقول

عبر عن البروتستة
سكارية أو الاستسكارية
كثرة كدفقة لصح أيضاً

(سند)

(بند ١٧٣)*

يجوز كتابة اشهاد المعارضة الاستحفاضية في شأن امتناع القبول أو الدفع
وبصير كتابتها عن يده وثق أو خاويش محضر من المحكمة وتصح بشهود
وبدون شهود

ويجب تحريرها عن يد الموثق في عدة جهات
في جهة اقامته من استحققت الدفع منه أو في آخر جهة معروفة باقامته فيها
أو في جهة اقامة الأجنبي الذي وضع عليها علامة القبول بطريق التوسط
وعلى كل فتكون اشهاداً واحداً اتحاد الصورة بدفع رسم واحد
وفي حالة ما اذا عين المحلل نحل اقامة للمحال عليه على سبيل الكذب والتزوير
وجب أن يتقدم على وثيقة المعارضة الاستحفاضية تقرير في محضر يكتب فيه
الموثق أنه قد علمت الاستعلامات اللازمة عن جهة اقامة المحال عليه ولم
يعلم له محل

(بند ١٧٤)*

يشتمل اشهاد المعارضة الاستحفاضية على ما سياتي
على نسخ صورة سند الحوالة والقبول وأيلولات التعويلات
وبيان أسماء الكفلاء وبيان التنبهات الرسمية بالدفع
ويذكر فيه بيان حضوراً وغيبية من يلزمه أن يدفع قدر القيمة المذكورة
في السند

وبين فيه أيضاً أسباب الامتناع من الدفع وإن لم يحصل امضاءها من المحال
عليه يذكر سبب ذلك إن كان عجزاً عن الامضاء أو امتناعاً

(بند ١٧٥)*

لا يقوم مقام اشهاد المعارضة الاستحفاضية المذكورة أعلاه سند آخر أياً ما
كانت شهادته بالتأيد لحامل سند الحوالة فيما عدا الحالة المذكورة في بند
١٥٠ وما بعده المتعلق بضائع سند الحوالة

(بند ١٧٦)*

يجب على الموثقين والكتاب المأذونين من طرف المحكمة بالتوثيق أن
يحفظوا عندهم نسخة صحيحة من جميع صور اشهاد المعارضة الاستحفاضية

التي تعمل على يدهم أياما كانت وان يسجلوا هذه الشهادات حرقيا او ما يقوم
بترتيب تواريجها في سجل مخصوص منتم مضى عليه وان يكون مستوفيا
للرسوم المقررة في حق السجلات المرعية فاذا لم يستوفوا هذه الاصول
استحقوا العزل والرموا بدفع ما يترتب على ترك ذلك من المصاريف
والخسران ويريح التأخير لمن يترافع معهم في طلب هذه الحقوق

الفرع الثالث عشر

في تجديد الحوالة بالمعارضة الاستحفاضية في شأن الامتناع من قبولها
بسند آخر يسمى في عرف التجار ركبوا أى سفد الرجوع

(بند ١٧٧)

تجدد الحوالة بسند جديد يسمى سند حوالة الرجوع

(بند ١٧٨)

سند الرجوع هو سند تحويل آخر جديد يرجع به المحال له على المحيل الاصل
أو على أحد المحيلين الآية اليهم الحوالة ويكون هذا السند بقيمة الحوالة
الاصلية التي صدرت في شأن المعارضة الاستحفاضية مضموما اليها مصاريفها
ومصاريف تجديد التحويل

(ويشتمل سند حوالة الرجوع المرفوق بحافظة مفصلة ومضامة من المحيل
وحده ومقيدة على ظهر السند على عدة أشياء)

أولا على نسخة السند الاصلى المعلن في شأنه المعارضة الاستحفاضية
ثانيا على مصارف سند المعارضة الاستحفاضية والترافع للحكمة ان كان
تم ترافع

ثالثا على أرباح تأخير الوفاء

رابعا على تعويض خسارة أسعار التحويلات بالخطاط قيمتها

خامسا على رسم دفعة سند الرجوع ودفع رسومه التي هي خمسة وثلاثون
سنتيما

(بند ١٧٩)

تحدد قيمة سند الرجوع الجديد بالنسبة لرجوعه على المحيل الاصلى بأسعار

سندات حوالاات محل البلدة المستحقة الدفع فيها على بلدة المحبل الاصل
وبالنسبة للمحبلين المتساقلين بحسب بأسعار تحويل البلدا التي حصل فيها
التوافق على البلدا التي يستحق فيها قيمة دفع الحوالة المحددة
وقد صدر نسيج هذا البند بالبند الآتي الجاري عليه العمل الآن وصورة

* (بند ١٧٩) *

قيمة حوالة الرجوع مقننة بالنسبة لمملكة فرانسافي أراضيها البرية على
الصورة الآتية

وربع في المائة للتحويل في المدن قواعد المديريات

نصف في المائة في المدن قواعد الاقسام

ثلاثة أرباع في المائة من بلدة الى بلدة أخرى غير القواعد المذكورة

ولا يجوز في حالة من الاحوال تجديد حوالة رجوع بين مدن مديرية واحدة
ثم ان التحويل لا بالنسبة للبلاد الاجنبية وبالنسبة لاملاك الفرانساوية
الخارجية عن أرض فرانساتجري على حسب عرف التجارات واصطلاح
تجارهم فيها

واجرا منطوق بنود ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٦ من قانون التجارة موقوف
موقتا ومعلق عن العمل انتهت

* (بند ١٨٠) *

ترفق حوالة الرجوع بحافظة حساب مفصلة تشهد بالرجوع

* (بند ١٨١) *

تشتمل حافظة حساب الرجوع على بيان سند الحوالة الاصلية التي حصلت
في شأن الامتناع من قبولها المعارضة الاستعفاظية للحقوق
وعلى مصرف اشهاد المعارضة المذكورة وغير ذلك من المصارف المقبولة
فانونا كمصارف عمولة البنوك والسهمرة ورسم الدمغة والبوستة
ويبين فيها اهم من تحوات عليه حوالة الرجوع المحددة بقيمة التحويل الذي
وقع عليه الاتفاق
ويصير التصديق على هذه الحافظة من سمسار الحوالات المعبر عنه بوكيل
المصرف

وفي البلاد التي ليس فيها ممارسة حوالا يتصدق على المحافظة المذكورة
اثنتان من التجار

وتعصب المحافظة المذكورة بسند الحوالة المعمول في شأن الامتناع من
قبولها الشهاد المعارضة الاستحفاضية أو بصورة مبنية من هذا السند الذي
يصير نسخة

وفي حالة ما اذا كانت حوالة الرجوع محالة على أحد المحيلين المتناقلين
بالايلولات يجب أن تكون مصحوبة غير ذلك بأشهاد يفيد تفنين سعر
الحوالات من البلدة التي كان سند التحويل مستحق الدفع فيها على البلدة
المترجمة اليها راجع بند ١٧٩ تجارى

(بند ١٨٢)

لا يجوز تحرير حوافظ حسابية متعددة في شأن سند حوالة واحدة
بل جميع حساب هذه المحافظة التراجعية يصير تأديته من محيل الى محيل آخر
بالسلسل حتى ينتهي الى المحيل الا الى اؤديه للمعامله

(بند ١٨٣)

لا يجوز الزام المحيل الواحد بدفع أثمان الحوالات المتجددة المترجعة على
المحيلين الآخرين و اضافتها جميعها على حساب محيل واحد بل كل
محيل لا يلتزم الا بدفع عن الحوالة التي جتدها وكذلك المحيل الاصلى يلتزم
بتأدية قيمة ما في السند الراجع اليه

(بند ١٨٤)

فوائد أصل سند الحوالة التي صار في شأن الامتناع من دفعها عمل اشهاد
المعارضة الاستحفاضية تستحق أن تحسب من يوم كتابة ذلك السند راجع
بند ١١٣٩ و ١٩٠٧ و ٢٢٧٧ مدنى

(بند ١٨٥)

لا تحسب فوائد مصارف السند والتجديد وغيره من المصارف المعبرة قانونا
الامن تاريخ طلب التداعى في المحكمة راجع بند ١١٥٣ مدنى

(بند ١٨٦)

ولا يلتزم المحال عليه بدفع الحوالة الجديدة الا اذا كانت حافظة حساب

٦١
الرجوع من فوقه بسندات تصديق من ماسرة الحوالات أو من اثنين من
التجار كما هو مقرر في بند ١٨٢ تجارى

الفصل الثاني

في بيان سند الدين المؤجل الذى يجب دفعه عند حلول الميعاد
لرب الدين أو لأذونه المسمى سنداً تحت الاذن

(بند ١٨٧)

جميع أحكام سندات الحوالة وما يتعلق بها فيما يخص هذه الاشياء الآتية وهى
حلول ميعادها وتحويلها بالايولة
وتضامنها من المجلدين
وكفالتها من أجنبي
ودفعها من القابل لها بالتوسط
وما يعمل فى شأنها من المعارضة الاستحقاقية
وما يجب على حاملها وله من الواجبات والحقوق
وما يلزم فيها من الالتزام بتجديد التحويل المسمى حوالة الرجوع ومن الفوائد
كل هذا يجرى فى السند الذى تحت الاذن مع مراعاة الاحكام المنصوصة
فى حق الاحوال المذكورة فى بنود ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٣٨ من هذا
القانون

(بند ١٨٨)

يشترط فى السندات التى تحت الاذن أن تكون مؤرخة
وأن يبين فيها القدر الذى يستحق الدفع
واسم من هو تحت اذنه
وميعاد استحقاق الدفع
وبيان مقابل قدر ما فى السندان كان عن نقد أو بضاعة أو دين أو بوجه آخر

الفصل الثالث

فى بيان المدة التى ينفوت بانقضائها حق التسداعى والطلب

بالسبة لسندات الحوالات والسندات التي تحت الاذن

(بند ١٨٩)

جميع المرافعات المتعلقة بسندات الحوالات وبسندات الديون التي تحت الاذن المتعلقة بين التجار والمسيبين والصيارف تقوت مواعيد هافي حق من امضاها من التجار وأرباب المعاملات والصيارف وفي حق من تشبث بشئ يتعلق بالتجارات بعضي خمس سنوات من ابتداء عمل المعارضة الاستمقاطية او من آخر طلب في المحكمة للتداعي اذا لم يكن صدر من المحكمة حكم في شأنها أو لم يظهر للدين سند آخر غير سند الحوالة راجع بنود ١٢٣ و ١٣٣ و ١٣٩ و ٢٢١ و ٢٢٤ و ٢٢٧ و ٢٢٨ مدني

ولكن بعد مضي هذه المدة اذا طلب كل مدع بالدين استخلاص المدين وجب على المدين أن يحلف أن هذا المدعى لا يستحق في ذمته شئاً مما ادعى به واذا توفي المدعى عليه بالدين وطلب المدعى تخليف الزوجة أو الوارث أو الوصي من صكك من تصل اليه المنفعة من وفاة الميت فعليه أن يحلفوا أنهم يعتقدون اعتقاداً صحيحاً أن ذمة المتوفى بريئة بالكلية من هذا الدين راجع بنود ٧٢٤ و ١١٢٢ و ١٣٥٧ و ٢٢٧ و ٢٢٨ مدني و ١٢٠ و ١٢١ محاكمات و ٣٦٦ جنابات

(المقالة الثانية)

فيما يتعلق بالتجارات البحرية وفيما عدا كتب

الكتاب الاول

فيما يخص السفن ومراكب الملاحة

(بند ١٩٠)

تعتبر السفن البحرية وغيرها من المراكب التي تسير في البحر من قبيل المنقولات والمتاع راجع بند ٥٢٧ مدني ولكن تكون في مقابل وقاعدون البائع لها وخصوصاً في مقابل وفاء الديون التي لها الامتيازات عليها بالقانون راجع بندي ٥٣١ و ٢١٢٠ مدني و ٦٢٠ محاكمات

(بند ١٩١)*

الديون التي لها الاولوية في اقتضاء بيع السفن لتقضى من ثمنها بالامتنياز على
غيرها بالعوائن هي المذكورة هنا بالترتيب الآتي
أولا مصاريف المحاسبة وغيرها في شأن السفن وما يخص بيعها وتوزيع
أثمانها بإقامة الدعوى

ثانيا كإرارة وعوائد رياسة البوغاز دخول اخر وجاؤه واند الحولة وعوائد
الطالوعة التي تنزع المياه من السفن والمراسي بالليمان ودخول الاسواض
والقنطرة للتعمير

ثالثا أجر خفرا السفينة ومصاريف المحافظة عليها من ابتداء دخولها
في الليمان لغاية مدة بيعها

رابعا أجرة المخازن التي وضع فيها مهمات السفن وطقوماتها
خامسا مصاريف تعهد السفينة ومهمات وطقوماتها من التلف من وقت
حضورها من سفرها الاخير ودخولها في الليمان

سادسا ماهية وأجرة القبطان وغيره من البحرية المستخدمين فيها إلى مدة
سفرها الاخير

سابعا المبالغ التي اقترضها القبطان لاحتياج السفينة مدة السيرة الاخير
ودفع عن البضائع المشحونة التي اضطر الى بيعها عند الاحتياج

ثامنا الديون التي في ذمة رب السفينة لبايعها أو لبائع مهماتها أو لاشغالين في
عمارهم في حالة ما إذا لم يسبق للسفينة سفر (٩) وكذلك الدين المطاوب للدائن في
مقابلة توريد نفود أو أدوات للتعمير أو ذخائر ومونات أو تسليحات أو طعفيات
وتحوز ذلك من كل مالزم قبل سفرها ولو في حالة ما إذا كانت سبق لها سفر

تاسعا الاقتراضات الخطرية المقترضة على البحث والنصب المرهون في شأنها
السفينة أو قاعدتها الاساسية المسماة بالسكنة والقصة أو مهماتها إذا كان
الاقتراض البحري بقصد الترميم والتعمير والتطعيم والتسلح أو لتحصيل
الذخائر والمونة في حالة ما إذا كان ذلك كله قبل سفرها

عاشرا مبلغ مجموع جهات التأمينات من الاخطار البحرية المشهورة باسم
السيكور تاه ذات السفينة أو قاعدتها الاساسية أو مهماتها وطقوماتها

(٩) مفهوم هذا الشرط
لوسبق للسفينة سفرة لا يكره
لمن ذكر الامتنياز في القسم
وهو كذلك لانهم أهموا في
تزل السفينة تسافر صور
مقصدها بدون أن يستحق
على حقوقهم أو يستوفو

٦٤
وسائر عدتها التي استحققت المزية على السفينة في سفرتها الأخيرة
الحادى عشر تعويض الخسارات والارباح المستحقة الدفع للمستأجرين
في الامتناع من تسليمهم بضائعهم المشحونة أو وفاء الخسارات في مقابلة
ما حصل من ضرر البضائع الناتج من فعل القبطان أو الملاحين
ثم ان أرباب الديون الداخلين في كل عدد من أعداد هذا البند يتراجعون طبقة
بعد طبقة في المحكمة لاستيفاء حقوقهم من ثمن السفينة على حسب درجاتهم
وفي حالة عدم كفاية ثمن السفينة لأفراد طبقة من الطبقات بصيرة تقسيم الثمن
عليهم بطريق قسمة الغرماء بواقع تخصيص المقادير راجع بند ٢٠٩٣
مدنى وبند ٦٥٦ محاكمات

(بند ١٩٢)

مزية الاولوية بحق التقدم في الديون على الوجه المذكور في البند السابق
لا تثبت لأربابها ما لم توجد براهين تدل عليها على الوجه الآتى
أولاً مصاريف المحاكم المطالبين بالاثبت الابقديم حواظ المصارف التي
عليها تصديق المحاكم التي وظائفها تخصيص هذه المصارف بتعريفة
ثانياً عوائد الشحن والحولة وغيرها تثبت لطالبها بسندات ايصالات غلاق
مبرية من محل التحصيلات المبرية
ثالثاً الديون المنصوصة في العدد الاول والثالث والرابع والخامس
من بند ١٩١ يكون اثباتها بحواظ مقررة الثبوت من محكمة التجارة
رابعاً مرتبات البحارة وأجرهم بصيراثياتهم من قيودات التطقيم ورفع
التطقيم المسمى بالتعازيل بالكشف من أقلام تسجيلات البحرية
خامساً المبالغ المقترضة وقيمة البضائع المبعة لضرورة احتياجات السفينة
في آخر سفرها بصيراثياتهم من الحواظ المحتررة من القبطان المستندة الى
محاضر عليهم امضاء القبطان ورؤساء البحرية الذين هم بالسفينة المذكورة مما
يدل على ضرورة هذه الاقتراضات

سادساً بيع السفينة يثبت بوثيقة صحيحة التاريخ وأما توريد ما يلزم لها
من المهمات والتطعيمات والذخائر فصيراثياتها بحواظ وقوائم وسندات
واعلامات عليها صحة القبطان ومكونة الحساب بعرفة المطقم السفينة والمنظم

لها ويوضع من هذه السندات نسختان في قلم كتابة محكمة التجارة قبل سفر السفينة أو بعد سفرها بعشرة أيام فإدونها

سابعاً الاقتراضات الخطرية المقترضة على البحت والنصيب التي رهنّت في وفائها السفينة أو قاعدتها الأساسية المسماة بالتكسنة أو مهماتها أو طقوماتها أو أسلحتها أو موجوداتها قبل سفرها بصيراثاتها بسندات محررة في شأن هذا الاستقراض عند موثق رسمي أو بسند مضمي عليه من المتعاقدين ويكون من نسخها صورتان في قلم محكمة التجارة وقبل مضي عشرة أيام من تاريخ تحريرها

ثامناً قيم جماعات التأمينات من الاخطار تثبت بسنداتها المسماة بالبوليسات أو من جرائد سماسرة التأمينات

تاسعاً دفع قيمة الخسارات والارباح المستحقة للشاحنين بصيراثاتها بقرار المحاكم أو بقرار مجلس المحكمين المميزين المتوسطين في تسويتها بالمصالحة راجع بسدي ١١٤٩ و ١٣٨٢ مسدني و بسدي ١٢٨ و ١٠٢٠ محاكمات

* (بند ١٩٣) *

تسقط هذه الامتيازات التي يستحق بها رب الدين الاولوية والتقدم على غيره بالطرق العمومية التي تسقط بها اسائر الالتزامات والتعهدات وتسقط ببيع السفينة بأمر المحكمة بموجب الاصول المقررة في الكتاب الثاني الآتي ذكره راجع بند ١٩٧ تجارى

وكذلك تسقط اذا بيعت السفينة من مالكيها بطوعه واختباره وكانت بعد البيع سافرت سفرة بحرية باسم مشتريها وعلى ذمته بدون ان تحصل منافضة من طرف ارباب الديون التي على البائع راجع بند ٦٩ تجارى

* (بند ١٩٤) *

تعتبر السفينة مسافرة في البحر بوجهين الاول اذا كان ذهابها ووصولها معلوم الثبوت في مئنتين مختلفتين وكانت مدة السفر ثلاثين يوماً من ابتدائها سيرها الثاني اذا انتقلت من ميناء الى ميناء آخر ومضى عليها استون يوماً

بين الذهاب والاياب الى المنيا التي خرجت منها أو كانت السفينة سافرت
بقصد سفر طويل ومكثت في المسير أزيد من ستين يوماً دون أن يحصل تداع
من أرباب الديون على البائع

(بند ١٩٥)

يجب أن يكون بيع السفينة الذي بالطوع والاختيار بموجب وثيقة محررة
أمر رسمية عند الموثق أو خصوصية بسند العادة بانضاء البائع والمشتري
ويجوز أن يكون البيع المذكور لجميع السفينة أو لصفة منها
وسواء كان بيع السفينة في المنيا أو في السفر

(بند ١٩٦)

بيع السفينة بالطوع والاختيار وهي مسافرة في البحر لا يضيع حقوق أرباب
الديون التي على البائع

فمع هذا البيع لا تزال السفينة أو غنمها كافلة لديون هؤلاء الدائنين حتى انه
يجوز لهم أن يطعنوا في صحة البيع بأنه مبني على الخيلة والتدليس اذا
بداهم التداعي في شأن ذلك راجع بندي ١١٦٧ و ٢٢٦٨ مدني

الكتاب الثاني

فيما يتعلق بحبس السفن وبيعها

(بند ١٩٧)

يجوز حبس وبيع السفينة البحرية بأمر المحكمة فتصير امتيازات أرباب
الديون ساقطة بالشروط الآتية راجع بنود ٥٣١ و ٢٠٩٢ و ٢٠٩٣
و ٢١٢٠ مدني و بنود ٥٤ و ٥٨٣ و ٦٢٠ محاكمات

(بند ١٩٨)

ليس لدى الامتياز والاولوية أن يباشر حبس السفينة الا بعد مضي أربعة
وعشرين ساعة من وقت أمر المحكمة للمدين بدفع الدين

(بند ١٩٩)

الخطاب المشتغل على أمر المحكمة بالدفع يرسل الى مالك السفينة أو الى محل

أقامته في حالة ما إذا كانت دعوى الدين مدنية على دين معتاد
ويجوز أن توجه الخطاب بالامر بالدفع الى قبطان السفينة إذا كان الدين
من عدد الديون الممتازة التي لها الاولوية على السفينة بموجب بند ١٩١
تجاري وبند ٥٤٥ محاكمات

(بند ٢٠٠)

يذكر المحضر في صورة خطاب الطلب اسم صاحب الدين وصنعتة وبيان
مستنه

والوجه المستند عليه في طلب بيع السفينة والمقدار الذي يتداعى في دفعه
اليه

وذكر انتخاب المنزل الذي يختار مئة المرافعة صاحب الدين في بلد المحكمة
التي يكون فيها رب الدين متطلبا لبيع السفينة

وذكر انتخاب المنزل الذي ينتخبه رب الدين في المحل الذي حبست فيه السفينة
ورست عليه

واسم صاحب السفينة وقبطانها

وذكر اسم السفينة وجنسها وشحنها

وان يبين في المحضر وصف السنادل والقبلايك والطقومة والموجودات
والاسلحة والذخائر والمأكولات والمؤنات

وان يعين خفيرا للسفينة راجع بنود ٤٤٢ و ٥٨٥ و ٥٨٨ و ٥٩٦

و ٥٩٧ و ٥٩٩ محاكمات و ٦٢٧ تجاري و ٤٠٠ جنائيات

(بند ٢٠١)

اذا صار حبس سفينة للبيع في مقابلة دين وكان مال كها سا كافي قسم محكمة
التجارة فعلى الحابس السفينة أن يخبر المالك بالحبس الرسمي في ميعاد ثلاثة
أيام بارسال نسخة اليه من محضر حبس السفينة ويطلب حضوره امام
المحكمة المذكورة لاجل أن يحضر مباشرة بيع السفينة المحبوسة
ومتعلقةاتها راجع بنود ٥٩ و ١٠٣٣ محاكمات

فاذا لم يكن المالك سا كافي قسم المحكمة فاعلان نسخة الحبس وطلب
المحكمة بفادهم قبطان السفينة المحبوسة فاذا لم يكن موجودا يقوم مقامه

في ذلك وكيل المالك أو وكيل القبطان

وإذا كان مالك السفينة غائبا عن محل إقامته بمسافة بعيدة ينادى في المهلة لكل خمسة فراعين يوم واحد راجع بندي ١٦٥ و ١٩٩ تجارى
فإذا كان المالك أجنبيا وخارج أرض مملكة فرنسا يجزى في ارسال صورة المحضر وخطاب طلب الحضور بالمحكمة ما هو مقر في بند ٦٩ من قانون المحاكمات في حقه راجع بندي ٧٣ و ٧٤ محاكمات

(بند ٢٠٢)

إذا كانت السفينة المحبوسة تزيد عن عشر طونلا فينادى عليها ثلاث مرات وتعلن في الاوراق اليومية ثلاث اعلانات على ثلاث مرات فكل نداء من النداءات الثلاثة يعمل في ثمانية أيام وكذلك كل اعلان من الاعلانات الثلاثة ويكون ذلك على التوالي في أول كل ثمانية أيام بمعنى لا يفصل بين الثلاثة أدوار بدور متخلل بينهما وتكون النداءات والاعلانات بهذه الطريقة في البورصة أى مجمع التجار وفي الميدان العمومي المشهور في البلدة التي رست بجمهاها السفينة المحبوسة

ويصير التنبيه على ذلك في احدى الوقائع العمومية المطبوعة في البلدة التي بها المحكمة الا حرة بالجزا فاذ لم يكن في بلدة المحكمة مطبعة وقائع ينشر ذلك في احدى يوميات مطابع المديرية التي فيها هذه المحكمة

(بند ٢٠٣)

ويعلق في كل يومين تالين لكل نداء و اعلان أو اوراق افشاء البيع على صاري السفينة المحبوسة وعلى الباب الاصلى من المحكمة الخاكمة بالبيع وعلى جدران رحبة البلدة وعلى رصيف الميناء التي رست عليها السفينة وعلى بورصة التجارة

(بند ٢٠٤)

النداءات والاعلانات والافشاءات يجب أن يبين فيها اسم طالب البيع في المحكمة ووصفته ومسكنه

وكذا مال له من الحق في بيع ذلك ومقدار دينه

واتخابه للمحل الذي يقيم به في بلدة المحكمة والمحل الذي يقيم به في البلدة التي

٦٩
رست فيها السفينة مدة مباشرة البيع
وكذا اسم مالك السفينة المحبوسة ومسكنه

واسم السفينة وبيان تطعيمها بالمهمات والاسلحة ان كانت مطعمة أو جارية
تطعيمها واسم القبطان ومقدار الجولة والشحنة وهل هي واقفة بالميناء وعلى
الماء وكذا كاتب المحكمة الذي بيده قضية طلب البيع وكذا فتح باب الثمن
بأول مزاد

وكذا الايام المعينة لاشهارها في المزاد بمحكمة التجارة

(بند ٢٠٥)

بعد المناذاة الاولى يصير قبول المزايدات في اليوم المعين في اعلانات الافشاآت
المعلقة في محالها بين يدي القاضي المأمور بالبيع رسمًا من طرف المحكمة
المدنية التي أحيل عليها قضية الحبس ويستقر هذا القاضي على قبول المزايدات
عقب كل نداء من ثمانية أيام الى ثمانية أيام في يوم النداء المحدود بامر هذا القاضي
المأمور بالبيع راجع بند ٦٢٤ محاكمات

(بند ٢٠٦)

فاذا انتهى النداء الثالث يصير تعليق السفينة لمن أعطى أقصى قيمة في آخر
مزاد عند انقضاء الشعبة بدون صيغة أخرى غير ذلك
ويجوز لأمين القاضي المأمور ببيع السفينة من طرف المحكمة أن يجتد
مهلة ثمانية أيام أو مهلتين كل مهلة منهما ثمانية أيام اذا ظهر له باجتهاده أن
آخر مزاد فيه بخس يضر بالبائع أو أن أرباب المزايدات متواطئون على الشراء
بالثمن الخس

ويجب نشر ما يجتد من المهلة بالطبع والافشاء بالتعليق كما سبق راجع بند
٧٠٦ محاكمات

(بند ٢٠٧)

اذا كانت السفينة المحبوسة على الدين من السفن الصغيرة أو الصنادل أو من
غير ذلك من السفن التي حولتها عشر طونو لا فوقها ومنها فاتها بيعها وتعليقها
للمشتري يكون في المجلس بعد الاعلان على الرصيف مدة ثلاثة أيام متوالية
وتعليق الافشاء على الصاري فان لم يكن بها صاري يصير تعليق الافشاء على محل

ظاهر من المركب وعلى باب المحكمة
ولا بد أن تكون المدة التي بين إعلان حبس نوع هذه السفن الصغيرة وبيعها
ثمانية أيام كاملة من تاريخ ائتمار الحبس الى يوم البيع راجع بندي ٦٢٠
و ١٠٣٣ محاكمات

(بند ٢٠٨)

يجوز تعليق السفينة للمشتري ببيع المحكمة تنتهي وظيفة القبطان وينفصل
عنها الكن له أن يطلب تعويض خسارته عن له الرجوع عليه في ذلك من مالك
اوضامن راجع بند ٢١٨ تجاري

(بند ٢٠٩)

يجب على مقلكي السفن بالسرا من المحكمة بالمراد أياما كان معيار جاولتها
أن يدفعوا الارباب الدين الجاسين لها ثمنها في مدة أربع وعشرين ساعة
أو يودعوا الثمن في قلم كتابة محكمة التجارة بدون دفع رسوم عليه في حاله
إذا كان في ذلك الثمن نزاع من أرباب ديون أخر فاذا انقضت هذه المدة بدون
تأدية الثمن جاز حبسهم لاستيفاء ذلك فاذا حصل مطلق في الدفع أو الايداع
صار ائتمار السفينة في البيع ثانيا ويعطى مهلة ثلاثة أيام بعد الاثمه والاشافي
بيعهها وافشائه بالتعليق وطرحها في المزاد المسمى بمزاد خسران المشتري
وبصفة المغبون فتباع فيه السفينة على طريقة أصول المزاد بالسعر الحاضر
ويجبر المشتري الاول على دفع ما ترتب على مطله في فرق الثمن من الخسارات
والارباح والمصارف راجع بندي ١٣٨٢ و ١٦٥٠ مدني و ٦٢٤
و ٧٣٧ و ٧٤٤ محاكمات

(بند ٢١٠)

إذا كان للسفينة المحبوسة في مقابلة دين مالكتها أشياء تابعة لها كصنادل
وقطار يملوكه لتغير وجب على مالك التوابع أن يطلب افرازها بصيغة تسمى
طلب الافراز وهي اعلان لقلم تحريرات المحكمة من طرف مالكتها قبل تعليق
المحكمة السفينة وما يتبعها للمشتري راجع بندي ٦٨ و ٧٢٥ محاكمات
فاذا تأخر اعلان الفرز عن التعليك من المحكمة كان حكم طلب الفرز كاحكام
المطاعنات الاخر الموجهة فقط لعدم تسليم ثمن السفينة لارباب الديون فيرجع

حق طلب القرض وما إلى حقوق المطاعنات والمناقضات أسوة بأرباب الديون
الأخر الطالين اشتراكهم في الثمن مع الدائن الذي حبس السفينة في مقابلة
دينه راجع بند ٥٥٧ محاكمات

(بند ٢١١)

فالمدعى للأشياء التابعة أو المناقض في بيعها الحق في مهلة ثلاثة أيام لإبراز
ما يثبت حقه من السندات والبراهين فيعطى إشعار للمشتري
وكذلك يعطى المدعى عليه بذلك ثلاثة أيام ليذافع عن حقوقه بالنقض
والمعارضة

ثم ترفع الدعوى لمجلس المحكمة بمجرد خطاب طلب بالحضور فقط للمحكم بدون
مناقشات راجع بند ٨٢ محاكمات

(بند ٢١٢)

يجوز قبول المطاعنات قبل مضي ثلاثة أيام تمضي بعد يوم التليك للمشتري لمنع
تسليم ثمن السفينة وطلب التسوية في الديون فإذا مضت هذه المدة لا تسمع
دعوى المطاعنات في شأن توقيف هذا الثمن من مطاعن بالتداعي على صاحب
الدين وهذا استثناء من مبيع المحبوسات المنصوصة في بند ٦٥٩ محاكمات

(بند ٢١٣)

يجب على أرباب الديون المطاعنين المتطاعين عدم تسليم الثمن لغيرهم أن يبرزوا
في قلم تحريرات المحكمة سندات ديونهم في مهلة ثلاثة أيام تمضي من تاريخ
الطلب من المحكمة الوارد اليهم بناء على طلب رب الدين الساعى في بيع السفينة
أو على موجب الطلب الوارد لهم بناء على طلب صاحب السفينة التي حجزت
للبيع في المزاد فإذا قصر أو في إبراز سنداتهم في هذه المدة يصير تقسيم الثمن
السفينة على غيرهم بدون أن يدخلوا في جلة أرباب الحقوق والديون راجع بند
٦٥٦ محاكمات

(بند ٢١٤)

يجرى ترتيب أرباب الديون في مراتبهم لتوزيع الثمن عليهم بتقديم الاميز فالاميز
بحسب درجاتهم بالطريقة الامتيازية المرتبة في بند ١٩١ وفي حق غيرهم
من أرباب الديون المعتادة يصير التوزيع بطريقة استيفاء تقسيم الغرماء

وكل رب دين داخل في دائرة الامتياز له الحق في الامتياز في الربح والمصرف
كما امتياز في رأس المال راجع بند ٢٠٩٣ مدني

(بند ٢١٥)

لا يجوز حبس السفينة الممتنعة للمسير الا اذا كان الدين في مقابلة مهمات
تجهيز هذا السفر المشروع وفي هذه الحالة ان وجدت كفالة لهذا الدين
لا يجوز حبسها الاجله راجع بند ٢٠١١ مدني
ومعنى تمهيد السفر ان يكون القبطان استوفى جميع الاوراق والتذاكر
المتعلقة بالسفر

(الكتاب الثالث)

فيما يتعلق بملاك السفن البحرية

(بند ٢١٦)

كل مالك لسفينة هو بموجب القوانين المدنية ضامن لافعال قبطانها واملزم
باجراء الشروط والاتفاقات التي يعقدها القبطان مع غيره فيما يتعلق بالسفينة
وبالسفر ونقل البضائع راجع بند ١٣٨٤ مدني
ومع ذلك فللمالك حق في كل حال من الاحوال ان يخرج من عهده ضمان
العقود التي عقدها قبطانه بفوات السفينة والاجرة والتنازل عن ذلك راجع
بند ٣٦٩ تجاري

لكن ليست رخصة ترك السفينة جائزة في حق من هو قبطان وصاحب ملك
أو قبطان وشريك في السفينة واذا لم يكن القبطان الاشريك في السفينة
لا يكون ضامنا الا للشروط التي اتفق عليها والعقود التي عقدها بالنسبة لما
يخص السفينة وما قيمها من الارشاليات بقدر حصته فقط

(بند ٢١٧)

ملاك السفن المجهزة للحرب المؤجرة للحكومة ليسوا ضامين لما يقع من
الذنوب ومن السلب والنهب مما يرتكبه في السفر العساكر الذين هم على ظهر
سفنهم أو طاقم البحرية الا بحسب عدد النفوس الذي تعطى به الكفالة
للحكومة من طرفهم ما لم يشترك هؤلاء الملاك في الذنب أو يتعدوا مع المذنبين

راجع بندى ١٣٣٤ و ١١١ و ٢٠٠ مدنى

(والسكفالة المذكورة هي سبعة وثلاثون ألف فرنك لكل سفينة يبلغ عدد
ملاحها مائة وخمسين نفرا فأقل بما فيهم ضباط السفينة ونفراؤها وتكون
أربعة وسبعين ألف فرنك لكل سفينة فيها أربعين ذكرا)

(بند ٢١٨)

يجوز لملك السفينة ان يعزل القبطان
وليس ملزما بأن يعوضه شيئا في مقابلة انفصاله عن السفينة ما لم يكن اشترط
مع ذلك بوثيقة تشهد له به راجع بند ١١٢ مدنى

(بند ٢١٩)

فاذا كان القبطان المعزول من وطنيته شريكا للمالك الذى أراد أن يستبدله
بقبطان آخر جازله ان يتنازل لشريكه عن نصيبه ويطلب منه دفع الثمن بقدر ما
يخصه في الشركة

ويصير تقويم السفينة بعقوبة ارباب الخبرة اتفاق الشريكين على الرضا
بتقويمهم أو يصير تعيينهم من طرف المحكمة راجع بند ٣٠٢ محاكمات

(بند ٢٢٠)

جميع ما يكون فيه المصلحة العمومية لعدة شركاء في سفينة كل منهم يرى
رأيه في بيعها أو ابقائها فالعبرة فيه بأغلبية آراء الشركاء المذكورين فهى التى
يجرى عليها العمل وأغلبية الآراء هنا انما تعتبر بغير حصص الشركاء الزائدة
عن النصف راجع بند ٤١٠ تجارى

وحق اولوية الشفعة في السفينة لا يجوز أن يطلبها في المحكمة من الملاك الا
ن لهم ملكية نصف السفينة فأكثر ما لم يكن بينهم شروط أخرى فيجوز عليها
العمل راجع بند ٥١٨ و ١١٣٤ و ١٦٦٨ مدنى

الكتاب الرابع

فيما يتعلق بقبطان السفينة

(بند ٢٢١)

كل قبطان سفينة أو مستعمل أو بطرون موكل بتسيير سفينة ضامن فيما يخص
وظائفه للضرر الناشئ من تقصيره راجع بندى ١٣٨٣ و ١٩٩٢ مدنى

(بند ٢٢٢)

هو ضمان أيضا للبضائع التي يسلمها الشخص
ويعطى بها سند اعتراف بالاستلام
ويسمى ذلك حافظة الارسالية او الرسالة راجع بندى ٢٢٦ و ٢٨١ تجارى

(بند ٢٢٣)

من وظائف القبطان أن يجهز أشخاص السفينة وغيرهم من الطوائف وان
يعين أبحرهم بحرقته وانما يستشير في ذلك ملاك السفينة اذا كان معهم
في محل اقامتهم

(بند ٢٢٤)

يجب أن يكون تحت يد القبطان جريدة ممتلئة عليها طرزة أحد قضاة محكمة التجارة
أو طرزة عمدة الدائرة البلدية أو معاونه في الحال التي ليس فيها محكمة تجارة
ويقيد في هذه الجريدة عدة أشياء وهي
الاغراض المصعج على فعلها في السفر
والواردات والمنصرفات التي تخص السفينة وعلى العموم كل ما يتعلق بشحنها
وما يؤدى الى حساب يطلب أو الى سؤال وجواب راجع بنود ٥٩ و ٨٦
و ١٩٩٣ مدنى وبند ٥٢٧ محاكمات وبند ٢٤٢ تجارى

(بند ٢٢٥)

يجب على القبطان قبل أن يشحن السفينة بالبضائع أن يسعى في الكشف عليم
على موجب ما هو مذكور بالوائح القانونية المقررة في شأن ذلك بكتابة صورة
محمض
وتوضع مضبوطة ذلك الكشف في قلم تحريرات محكمة التجارة ويعطى منها صورة
للقبطان المذكور

(بند ٢٢٦)

على القبطان أن يكون تحت يده في السفر السندات الآتية ذكرها وهي
سند ملكية السفينة
وسند اثبات أن السفينة فرنساوية مستكملة للشروط والمزايا المقررة للسفن
الفرنساوية
وجريدة أسماء ملاحها

وسند الجولة وهو سند الاختار
 وسند الشحنة وهو حافظة الرسالة
 وصورة مختصر الكشف على السفينة
 وسندات خلاص الكمرك والعوائد وسندات وضع الكفالة بعدم اخراج
 البضائع الى البلاد الاجنبية

(بند ٢٢٧)

يجب على القبطان أن يكون حاضرا بنفسه في السفينة عند دخولها في المين
 وفي الموارد البحرية وفي الاثر وعند خروجهما من ذلك راجع بندي ٢٣٨
 و ٢٤١ تجارى

(بند ٢٢٨)

اذا وقعت مخالفة من القبطان في واجباته المقررة في الاربعة البنود السابقة
 كان ضامنا لجميع ما يعرض من المضار في حق جميع من لهم حقوق
 على السفينة أو على الشحنة راجع بندي ١١٤٩ و ١٣٨٢ مدنى

(بند ٢٢٩)

وكذلك يضمن القبطان جميع الخسران الذي يعرض للبضائع اذا وضعها تحت
 الكشف على ظهر السفينة بدون تحرير اذن من صاحبها بذلك راجع بندي
 ٣٧٧ و ٤٢١ تجارى

ولا يجزى هذا الحكم في حق السفن الصغيرة النقلة التي تسافر في وسط المملكة
 لتوصيل بضاعة من بلد الى آخر وغالب سيرها بقرب السواحل والشطوط

(بند ٢٣٠)

ضمان القبطان لما ذكر لا يقطع الا باقامته الحجة الواضحة على ان ما حصل من
 الخسران كان بعوارض سماوية وقوة جبرية وانه ليس له فيه ذنب راجع بندي
 ١١٤٨ و ١٣٠٣ مدنى وبندي ٢٤٢ و ٣٤٣ تجارى

(بند ٢٣١)

مضى كان القبطان وطائفة الملاحين على ظهر السفينة أو على ظهر صنادل
 التعديلة الموصلة اليها فوراً لا يجوز حجزهم فيما عليهم من الديون وحقوق
 الناس غير الجنائية الا اذا كانوا اقترضوا الدين للزوم هذا السفر
 وفي هذه الحالة أيضا لا يجوز حجزهم اذا أحضروا كفيلا بالدفع راجع بنود

٢٠٤٠ ٢٠٣٠ ٢٠٢٠ ٢٠١٠ ٢٠٠٠ مئتي

(بند ٢٣٢)

لا يجوز للقبطان في البلدة التي فيها وطن المالك للسفينة أو وكلائه المفوضين أن يعمروا أو يصلح السفينة أو يشتري قلوبا وجبالا ومهمات ولا أن يقترض بقود الدالك بصيانة السفينة ولا أن يؤجرها للشحن بدون إذن المالك أو وكلائه

راجع بنود ٢٣٦ وما بعده و ٣٢١ تجارى

(بند ٢٣٣)

إذا كان تأجير السفينة برضا عدة شركاء وامتنع آخرون من اشتراكهم معهم من إعطاء الدراهم اللازمة لسيرها جاز للقبطان في هذه الحالة بعد أربع وعشرين ساعة أن يعلن الممتنعين بخطاب يطلب فيه ما يلزم للسفينة بقدر حصة كل واحد منهم فإذا لم يوفوا بذلك اقترض قرضا بجره على البحت والنصيب على حسابهم بقدر حق كل منهم في السفينة باذن من قاضى محكمة

التجارة راجع بندى ٣١١ و ٣٢٢ تجارى

(بند ٢٣٤)

إذا احتاجت السفينة في أثناء السفر في جهة من الجهات لتعمير ضرورى أو اشراء بعض ذخائر ضرورية نجح القبطان رؤساء البحرية للشورى فيختر قرار المذاكرة بامضاءهم لاثبات الاحتياج لذلك ثم يقترض قرضا برهن السفينة أو جزئها أو برهن شئ من البضائع المشحونة أو يبيع جزء منها بقدر ما يقتضى للاشياء الضرورية بعد الاذن من محكمة التجارة إذا كان في فرانس أو عند عدم وجودها من قاضى الخط وفي البلاد الاجنبية من القنصل وعند عدمه من حكام البلدة التي هو فيها

ويقيم أثناء البضائع المباعة لمصلحة السفينة أربابها الحاضرون أو القبطان النائب عنهم في البيع بالاسعار الجارية في البلدة التي يجرى فيها تفويج البضائع المشحونة باعتبار سعر قيمتها جنسا وصفة

ثم إذا كانت البضائع المشحونة على ذمة مالك واحد أو عدة مالكة وانفقوا جميعا على المعارضة في بيع القبطان لها أو رهنها جاز لهم المعارضة في البيع والرهن بشرط اخراجها ودفع ثمنها من طرفهم بقدر مسافة الطريق التي

قطعوها وأخرجوا منهاها البضائع
فإذا خالف بعض أرباب البضائع الباقين في الانخراج والدفع وامتنع من
تفريغ البضائع لزمه أن يدفع ثلثين بضاعته كاملاً

(بند ٢٣٥)

يجب على القبطان قبل سفره من ميناء أجنبية أو من ميناء البلاد الخارجية
التابعة لمملكة فرنسا بقصد الرجوع إلى فرنسا أن يرسل لملك السفينة
أو لوكلائهم المفوضين كشفاً شاملاً ويضمن عليه باسمه ويكون ذلك الكشف
مستقلاً على بيان البضائع المشحونة وعلى بيان قدرتها وعلى مقدار ما اقترضه
من النقود وعلى أسماء المقرضين له ومحل إقامتهم

(بند ٢٣٦)

إذا أخذ القبطان نفوداً ومؤونة أو قطيعات السفينة بدون ضرورة أو رهن
أو باع بضائع وأمتعة مما فيها كذلك أو أدخل فيها حساباته تعويض خسارات
بحرية أو مصارف هوائية فانه يكون مسؤولاً للمتعهدين بشور يربطهم
للسفينة في عطلهم واضرارهم وملزماً أيضاً بدفع ما أخذ من النقود ودفع غن
الاشياء المباعة أو المرهونة لأربابها وإذا ثبت عليه الخيانة في ذلك عند المحكمة
يجازى بجزاء الخيانة

(بند ٢٣٧)

لا يجوز للقبطان السفينة أن يبيعها بدون تفويض خصوصي من ملاكها
فإذا باعها بدون ذلك كان البيع باطلاً إلا في حالة ما إذا ثبت قانوناً أن السفينة
قد عطلت بالكلية عن الاسفار وذلك يكون بحضور مصدق عليه من أهل
الخطرة راجع بندي ١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠ مدي

(بند ٢٣٨)

كل قبطان عقد مشارطة لسفره ملزم أن يتمها على موجب العقد فإذا لم
يتم السفرة كان جزاؤه أن يدفع جميع المصارف والخسارات والارباح
لملك السفينة أو لوكلائها راجع بند ١٩٩١ مدي

(بند ٢٣٩)

قبطان السفينة الذي أجرة سفينته على الاوباح من السفينة لا يجوز له أن
يتجر أي تجارة كانت الخاصة نفسه ولا أن يتكسب تكسبا خاصا الا اذا كان
هناك شرط آخر راجع بند ٢٥٥ تجاري ونسب ١٨٤٧ مدي

(بند ٢٤٠)

في حالة ما اذا خالف القبطان احكام البند السابق يصير ضبط جميع البضائع
المشطوبة المملوكة للقبطان خاصة للمشتريين معه جزءا له على مخالفته

(بند ٢٤١)

لا يجوز للقبطان أن يترك سفينته مدة السفر ويجو بنفسه لحصول أي خلل
كان بدون رأي موظفي السفينة وأعيان الركاب وفي حالة ما اذا وافقوه على
تركها هو ملزم أن يخلص النقود وكل ما يمكنه تحليصه من البضائع المثمنة
المشطوبة فاذا كان يمكنه تحليص ذلك واهمل فيه صار ضامنا لذلك شخصا
فاذا استعصى نقودا أو غيرها من البضائع بقصد تحليصها من السفينة
وضاعت منه بقوة جبرية فلا ضمان عليه

(بند ٢٤٢)

يجب على قبطان السفينة قبل مضي أربع وعشرين ساعة من وصوله أن يبرز
دفتره للكشف عليه وأن يعمل تقرير سياحته
وهذا التقرير يشتمل على عدة أشياء
على مكان الاربعال وزمانه

وعلى الطريق التي سار فيها

وعلى الاخطار التي عرضت في أثناء طريقه

وعلى ما حصل للسفينة من الخلل في سيرها

وعلى جميع الحوادث العارضة التي وقعت له في أثناء سياحته

(بند ٢٤٣)

يكتب التقرير المذكور في قلم التحريات بين يدي رئيس محكمة التجارة
فاذا كان البلد الذي وصل اليه القبطان ليس فيه محكمة تجارة يكتب التقرير
عند قاضي مصالحات القسم

ويجب على قاضي المصالحات الذي أخذ التقرير أن يعث به فورا الى رئيس

أقرب محكمة للتجارة من بلدة هذا القاضي
وعلى كلتا الحالتين أى حالتي ما إذا تجوز التقرير في محكمة التجارة أو عند قاضي
مصالحات القسم يجب وضع صورة هذا التقرير في محكمة التجارة
(بند ٢٤٤)

فإذا كان القبطان قد رسا على ميناء أجنبية وجب عليه أن يحضر إلى قنصل
دولته ويعمل تقرير سياحته وبأخذ منه شهادة تثبت تاريخ وصوله وتاريخ
ارتحاله وصفة شخصته وجنسها

(بند ٢٤٥)

إذا اضطر القبطان في أثناء سفره إلى أن يرسو على ميناء فرنسوية وجب عليه
أن يعلم رئيس محكمة التجارة الأهلية بأسباب رسوه
فإذا لم يكن في البلدة التي رسا عليها محكمة تجارة أعلم بذلك قاضي الخط
الموجود

فإذا كان الرسو الجسري على ميناء أجنبية فالاعلام المذكور يقدّم لقنصل
دولته بالبلدة التي رسا عليها فإذا لم يكن بالبلدة قنصل لدولته قدم الاعلام
لحاكم البلدة

(بند ٢٤٦)

إذا حصل للسفينة غرق ونجا القبطان وحده أو مع بعض الملاحين وجب
عليه أن يحضر أمام قاضي المحل فإذا لم يكن للمحل قاض حضر أمام أى حاكم
محلى كان وقدم تقريره واشهد عليه من نجا معه واستحب معه صورة من
الاشهاد المذكور كما في بند ١٣٤٨ مدنى

(بند ٢٤٧)

متى بلغ القبطان القاضي المذكور الفرق استنطق القاضي الملاحين وأخذ
شهادتهم وكذلك يستنطق من حضر الفرق من الركاب إن أمكن مع مراعاة
ما يلزم من البراهين الاخرى التي تقتضيها الاصول
وبجميع التقارير انى ليس عليها الاشهاد على هذا الوجه لانتقيل في تبرة
القبطان ولا تسمع في المحاكم بل تكون لائحة الا في حالة ما إذا كان القبطان قد
نجا وحده في المحل الذي عمل فيه تقريره فينبذ قبلها القاضي ويعطيه الشهادة

فإذا ادعى أحد على القبطان خلاف ذلك فقلبه الإثبات راجع بند ٢٥٦

محاکمات

(بند ٢٤٨)

لا يجوز للقبطان أن يخفف السفينة بأخراج شيء من البضائع الأبعد بحري
محضر مالم يحصل خطر عظيم يقتضي إخراج بعض البضائع فوراً فيخرجها حالاً
ثم يعمل المحضر اللازم فإذا خالت جازت المحاكمة معه في ذلك

(بند ٢٤٩)

إذا قصرت المؤنة بالسفينة عن الكفاية مدة السفر وجب على القبطان أن
يعقد شورى مع أعيان من في السفينة وباتفاقهم بحري من عندهم المؤنة الخاصة
أنفسهم أن يشركوأ معهم من ليس عندهم مؤنة ويتكفل لأصحابها أن
يدفع لهم أثمانها

الكتاب الخامس

في عقد الاتفاقات مع الطوائف البحرية ومستخدميها واستئجارهم

(بند ٢٥٠)

ثبوت شروط مرتبات قبطان السفينة وملاحيها يكون بحسب المرتبات
القيدة بدفاتر الملاحين أو بالاتفاقات المتراضى عليها بينهم

(بند ٢٥١)

لا يجوز لقبطان السفينة وللملاحين بأسبب من الأسباب أن يشحنوا فيها
بضائع خاصة أنفسهم بدون إذن ملاك السفينة ولا بدون أن يدفعوا الأجرة
عليها ما لم يكونوا مأذونين في ذلك في وثيقة شروط استخدامهم

(بند ٢٥٢)

إذا بطل سفر السفينة بفعل ملاكها أو القبطان أو المستأجرين وكان ذلك
قبل انتقال السفينة من الميناء فطائفة الملاحين المستخدمين بالشهيرة أو
بالسفرة تدفع لهم الأيام التي خدموها في تجهيز السفينة للسفر وبجميع
مأخذوه مقدماً من أجرتهم على سبيل العربون بحسب لهم في نظير تعويض
خسارتهم فإذا لم يكن دفع لهم العربون المتفق عليه وجب أن يصرف لهم في

مقابلة تعويض هذه الخسارة استحقاق شهر حكم المتفق عليه فإذا انقطع
السفر في أثناء السير يدفع للطائفة البحرية المستأجرة بالسفرة جميع أجرة
السفرة بتمامها على موجب ما حصل عليه التراضي عند العقد.

والمستخدمون بالشهرية إذا بطل السفر بعد السير يأخذون أجرتهم المتفق
عليها بقدر زمن خدمتهم ويأخذون زيادة على ذلك في مقابلة تعويض ما فاتهم
من الكسب ببقية مدة السفر بتقدير المدة المتضمنة لتقييم استبقارهم فيها

وعلى كل حال سواء كانت طائفة الملاحين مستخدمة بالسفرة أو بالشهرية فلهم
غير ما ذكر على من كان سبباً في تعطيل السفر توصيلهم بهذه السفينة إلى المثل
الذي ارتفعت منه مالم يكن القبطان أو أحد من ملاك السفينة
أو المستخدمين أو حكمدار السفينة يسعى في أنزلهم في سفينة أخرى توصيلهم

إلى المثل الذي كانوا ارتحلوا منه راجع بند ١٣٨٢ مدنى

(بند ٢٥٣)

إذا كان سبب بطلان السفر انقطاع علاقة التجارة والمعاملات مع المثل المقصود
لسفر السفينة أو كان السبب حجز السفينة بأمر من الحكومة وكان ذلك قبل
ابتداء السفر لا يعطى لطائفة الملاحين الأجرة أيامهم التي خدموها في تجهيز

السفينة للسفر راجع بند ١١٤٨ مدنى

(بند ٢٥٤)

إذا حصل تضرر يوجب على البضاعة المشحونة في أثناء السفر من الحكومة
أو حصل حجز السفينة في أثناء تأمرها لا يدفع شئ في حالة التضرر لطائفة
الملاحين إلا بقدر الزمن الذي صار استخدمهم فيه وفي حالة الحجز تحسب
أجرتهم إذا كانوا مستأجرين بالشهرية بقدر نصفها مدة زمن حجز السفينة
وتحسب لهم إذا كانوا مستأجرين بالسفرة أجرة سفرتهم كاملة حكم شروط
السفرة

(بند ٢٥٥)

إذا صار تأجير طائفة الملاحين لسفرة معينة وامتدت السفرة بزيادة المسافة
فانه يضاف للملاحين في أجرتهم على حسب مسافة امتداد السفرة وطولها
قدر بحسب المدة الأصلية

* (بند ٢٥٦) *

فاذا صار تقريخ بضائع السفينة بالطوع والاختيار في محل أقرب من المحل
المعين في سند ايجار السفينة لا يصير انتقاص شيء من أجر طائفة الملاحين لذلك

* (بند ٢٥٧) *

اذا كان الاتفاق مع طائفة الملاحين على أن تكون أجرتهم جزءاً من الأرباح
في البضاعة أو على قدر في النولون فلا حق لهم في طلب تعويض ضررهم ولا في
طلب يوميات في حالة انقطاع السفر أو تأخيرها أو تطويله اذا حصل ذلك كله
بقوة جبرية

فاذا كان وقوع انقطاع السفر أو تأخيرها أو تطويله بفعل الساحنين للسفينة
كان لطائفة الملاحين حق في طلب جزء في تطهير عطلهم واضرارهم ويؤخذ من
المقادير التي تعطى للسفينة في تطهير ما حصل فيها من الخسارات المسماة
بالعوارية

فتمت قسم مقادير تعويض السفينة بين ملاكها وطوائفها على حسب النسبة
التي تكون للنولون فاذا كان منسحب سائر السفينة صادراً من فعل القبطان
أو من ملاك السفينة وجب عليهم دون غيرهم أن يدفعوا تعويض الخسارة
المستحقة لطائفة الملاحين

* (بند ٢٥٨) *

وفي حالة ما اذا وقعت السفينة أسيرة في يد الاعداء أو حصل لها تحطيم أو غرق
وانعدمت بالكلية وانعدم ما فيها من البضائع لا يكون لطائفة الملاحين في
هذه الاحوال حق في طلب أجرتهم
ولا يجب عليهم أن يدفعوا لاحد ما أخذوه مقدماً من أجرتهم واجع يندي
١٨٦١ ٢٠ ١٣ مدي

* (بند ٢٥٩) *

اذا سلم جزء من السفينة وجب أن يدفع لطائفة الملاحين المؤجرين بالسفرة
أو بالشهرية ما استحقوه من أجرتهم من باقي السفينة الذي سلم فاذا كان هذا
الجزء الباقي لا يكفي في وفاء أجرتهم أو كان لم يوجد البضائع سلمت من الغرق
بصير وفاء أجره هؤلاء الملاحين من البضاعة السالمة من ضمن تعويض

الخصارات المسماة بالعوارية راجع بند ٢١٠ نمرة ٣ مدنى

(بند ٢٦٠)

إذا كان الاتفاق مع طائفة الملاحين على أن تكون أجرتهم بحسب النولون فليس لهم حق في تلك الأحوال الأعلى حسب الجزء الذى يأخذه القبطان من نولون السفينة

(بند ٢٦١)

وفى أى حالة من أحوال الملاحين سواء كانوا مستأجرين بالشهرية أو بالسفرة تعطى لهم أجرة الايام التى خدموها فى تحصيل ما غرق من أجزاء السفينة ومن البضائع واخراجها راجع بند ٢١٠ نمرة ٢ مدنى

(بند ٢٦٢)

إذا مرض الملاح فى أثناء السفر أو جرح بسبب خدمة السفينة استحق أجرته ومصارف علاجه حتى يشفى على السفينة مادام فى السفر

(بند ٢٦٣)

فإذا جرح الملاح فى قتال مع أعداء السفينة أو مع لصوص البحر كان مصروف علاجه الى تمام شفائه على السفينة وعلى ما فيها من الثعنة

(بند ٢٦٤)

إذا خرج الملاح من السفينة بدون إذن وجرح على البر فمصروف مداواة جرحه وعلاجه يكون على نفسه ويجوز للقبطان أن يخرج منه من الخدمة وفى هذه الحالة لا يستحق أجرة الا بقدر الزمن الذى خدمه

(بند ٢٦٥)

إذا توفى الملاح فى أثناء السفر وكان مستأجراً بالشهرية يصرف للورثة أجرته الى يوم وفاته

فإذا كان مستأجراً بالسفرة ومات وهو ذاهب أو عند وصوله أو قبل العود كان له نصف أجرته

وتستحق ورثته تمام الاجرة إذا مات فى أثناء عوده من السفر وإذا كان الملاح مستأجراً على حساب الريح أو على حساب جزء النولون ومات فى ابتداء سفره استحق ورثته حصته تمامها فى الريح أو فى التجارة فى النولون

وإذا مات الملاح قبل أن يسبب الحماية والذب عن السفينة كانت أجرته بتسامها
مدة السفر لو رتبته إذا عادت السفينة للبرسالة راجع بند ١٨٥٢ مدني

(بند ٢٦٦)

إذا أخذ العدو والملاح أسيراً من السفينة فليس له حق في طلب فداء نفسه على
قبطان السفينة ولا على ملاكها ولا على مؤجرها
بل يكون فداؤه من أجرته المستحقة له إلى اليوم الذي أخذه فيه أسيراً

(بند ٢٦٧)

إذا أرسل الملاح في البراء والبحر لتأدية خدمة السفينة فأخذه العدو ووضع
عليه الأسر كان له الحق في طلب مقدار أجرته بتسامها
وله الحق أيضاً في طلب مقدار في مقابلة فداؤه نفسه لتعويض خسارة ما يدفعه
في ذلك أسره إذا وصلت السفينة إلى البرسالة

(بند ٢٦٨)

مقدار مقابلة الفداء يدفعه مالك السفينة إذا كان سبب إرساله الملاح في
البراء والبحر انما هو لخدمة السفينة
ويحسب مقابل الفداء على ملاك السفينة وأرباب شحنتها إذا كانت إرساله
الملاح في البراء والبحر لمصلحة السفينة وما فيها من البضائع

(بند ٢٦٩)

ومقدار مقابل الفداء مقدر بستمائة فرنك
ويكون تحصيل النقود دفعها على موجب الرسوم المحدودة في الحكومة
في اللائحة المتعلقة باقتداء الأسرى

(بند ٢٧٠)

إذا ثبت الملاح أنه طرد من السفينة بدون سبب معتبر قانونياً وجب طرده
كان له الحق في تعويض خسارته من طرف القبطان والمبلغ المعين لتعويض
الخسارة هو ثلث أجرته إذا كان طرده قبل ابتداء السفر
ويكون تعويض الخسارة بدفع تمام الأجرة ومصرف العود إذا كان طرده
من السفينة في أثناء السفر
ولا يجوز للقبطان في حال من الأحوال المذكورة أعلاه أن يحسب مقدار

التعويضات على مالك السفينة
وليس للملاح حق في طلب تعويض الخسارة إذا كان طرده من السفينة قبل
قفل جريدة الملاحين
ولا يجوز للقبطان في حال من الأحوال أن يطرد ملاحاً في بلاد الممالك
الأجنبية

(بند ٢٧١)

السفينة وأجرها ضامنان لأجر الملاحين فلهم امتيازاً لتقدم بالوفاء منهما
(بالنسبة لآخر سخرة وأما ما قبلها من الاستأجار فجرتهم كالديون الاعتيادية)
(بند ٢٧٢)

جميع ما تقدم من الأحكام في البنود السابقة مما يتعلق بأجرة الملاحين ومعالجة
أمر أعضائهم واقتنائهم من الأشرى بجري نظيره في حق ضباط السفينة والموظفين
فيها وكل من له دخل في إصلاح السفينة وتطعيمها وتجهيزها فلا يخرج عنهم إلا
الركاب

الكتاب السادس

في عقد إيجار السفن واكتراثها كلاً أو بعضاً بالسند الرسمي

(بند ٢٧٣)

يجب أن يكون عقد إيجار السفن بوثيقة رسمية تسمى سند النولون (شرطه
برطه) وبذلك فيها الأمور الاتية وهي
اسم السفينة وجولتها
واسم القبطان
واسم المؤجر والمستأجر
والمكان المتفق على الشحنة منه وأخراج الشحنة فيه وزمان الشحنة وزمان
التفريغ ومقدار النولون
ويبين فيه إيجار السفينة جميعها أو بعضها
وما يدفع في مقابلة تأخير السفن عن ميعاده راجع بندي ٨٠ و ٢٨٦ تجاري
وبندي ١٣١٧ و ١٣٢٢ مدني

(بند ٢٧٤)

فاذا لم يعين المستأجر والمؤجر في صلب العقد من الشحنة السفينة ولاخراج البضائع منها يرجع في تعيين ذلك الى عرف البلدة

(بند ٢٧٥)

اذا صار ايجار السفينة بالشهرية تحسب الاجرة من يوم سبورها ما لم يكن اتفاق المتعاقدان على خلاف ذلك راجع بند ١١٥٩ مدني

(بند ٢٧٦)

اذا صدر قبل سفر السفينة منع المعاملة بين البلد التي صار الاتفاق على المسير اليها لخراج البضائع بها بطل عقد الاجارة بدون أن يكون لاحد المتعاقدين على التأخر حق في طلب تعويض خسارة ولا ربح ويجب على من شحن السفينة أن يدفع مصارف شحن بضائعه وأخراجها

(بند ٢٧٧)

اذا وجدت قوة جبرية وكانت لا تمنع سير السفينة وخروجها من الميناء الا زمنا فهذه الحالة لا تبطل عقد الاجارة ولا توجب طلب تعويض الخسارة الحاصلة من التأخير

وكذلك يبقى الاجار على حاله اذا حصلت القوة الجبرية في أثناء السفر ولا حق لرب السفينة في طلب زيادة الاجرة

(بند ٢٧٨)

يجوز لشارح السفينة أن يخرج منها بضائعه على مصرفه مدة تعطيل السفينة من السير لمانع بشرط أن يعيد الشحن أو يدفع للقبطان تعويض خسارة خلوها من الشحن راجع بندي ٢٨٨ و ٢٩٢ تجاري

(بند ٢٧٩)

في حالة ما اذا كانت الميناء المقصودة بالسفر عليها حصارا يجب على القبطان أن يرسل على احدى الميناءات المجاورة لتلك الميناء التابعة لحكومة صاحب الميناء المحاصرة المقصودة بالسفر اذا تيسر للقبطان أن يرسل عليها وهذا اذا لم يكن قد أمر القبطان بأوامر غير ذلك من صاحب الشحنة

(بند ٢٨٠)

السفينة بما فيها من موجوداتها ومهماتهما وذاخرها وأجرتها ضامنة للشاحن
 ما التزم له به القبطان كما إن البضائع المشهونة ضامنة لتنفيذها التزم به الشاحن
 للقبطان فكل منهما ضامن لصاحبه بما يملكه

الكتاب السابع

في بيان سند الشحنة المسمى بحافظة الرسالة

(بند ٢٨١)

يبين في حافظة الرسالة جنس البضائع التي تشحن ومقدارها واصنافها
 أوصافها

ويبين فيها اسم الشاحن واسم المرسل اليه تلك البضائع ومحل
 واسم قبطان السفينة ومحل اقامته واسم السفينة ومحلها
 وبلدة ابتداء السفر والبلدة التي تصل اليها البضاعة
 وقيمة اجرة السفينة المسماة بالنولون

ويوضع على هامش هذه الرسالة تباشرين البضائع المرسله وغيرها الخاصة بها
 ويجوز أن تكون حافظة الرسالة سنداً تحت الاذن فتسلم لحاملها المحال عليه
 الاستلام أو لمن يعينه شاحن السفينة بالاسم في الحافظة للاستلام على موحياها

(بند ٢٨٢)

يكتب من حافظة الرسالة أربع نسخ فأكثر
 نسخة للشاحن

ونسخة لمن تعنون الرسالة باسمه ليستلمها
 ونسخة لقبطان السفينة ليستلم على موحياها
 نسخة لتخزينها في السفينة

ويصير امضاء الشيخ الاربع من الشاحن والقبطان في ظرف أربع وعشرين
 ساعة تمضي من شحن البضائع

وعلى الشاحن أن يسلم للقبطان في هذه المدة سنداً خلاص البضائع المشهونة
 أو سنداً ضمان خلاص العوائد راجع بند ١٨٢٥ مدني وبند ٢٢٦

تجاري

(بند ٢٨٣)

سندات حواظ الرسائل المستوقية للشروط المذكورة أعلاه تكون سنداً لكل من المتعاقدين على الاستحقة تثبت الشخصية والاجرة وتكون سنداً أيضاً لرباب التأمينات الكافين بقيمة البضائع إذا حصل لها خطر راجع
بندى ١٣١٧ و ١٣٢٢ مدنى

(بند ٢٨٤)

إذا حصل اختلاف فى الحواظ المتعلقة بالشحنة الواحدة فالعمدة على الحافظة التى بين يدي القبطان ان كان عدد طور و البضائع مقيدة فيها بقلم الشاحن أو وصى كميله ثم على الحافظة التى بيد الشاحن أو وكيله فى استلام البضائع ان كان كتابة عدد طور و البضائع مقيدة فيها بقلم القبطان

(بند ٢٨٥)

كل وكيل أو أمين منوط باستلام البضائع المينة فى حواظ الرسالة ملزم أن يعطى سنداً يصل به للقبطان عند طلبه ذلك فإذا امتنع صار ملزماً بما يترتب على امتناعه من المصارف والخسارات والقوائد الناشئة من التداعيات ويلزمه أيضاً دفع الخسارات الناتجة من تأخير السفينة عن السفر مدة انتظار استلام السند راجع بندى ١١٤٩ و ١٣٨٢ مدنى وبندى ١٢٦ محاكمات
وبندى ٩١ و ٣٠٥ تجارى

الكتاب الثامن

فيما يتعلق بأجرة السفينة وهو النولون

(بند ٢٨٦)

أجرة السفن والمراكب البحرية تسمى النولون
يخصص نولون السفن بتراضى المتعاقدين

وتثبت قيمته عند النزاع بما يذكر فى سند الايجار وفى سند حواظ الرسائل ويكون النولون للسفينة كلها أو بعضها ويكون للسفينة بقسمها أو لمدته من الزمن معلومة كشهر ويكون على حسب الطول ولا تو على القنطار وعلى بعض الشحن بدون شرط كأن يكون على مقدار معلوم المعيار كإثارة قنطار الى محمل كذا بأجرة كذا فى هذه الحالة يصير القبطان ملزماً بالسفر فى اليوم

الذي حصل عليه الاتفاق والاصكاف بالعدل والأضرار للشاحن ويكون
 الأبحار لبعض السفينة أيضا بشرط القبطان على الشاحن أن لا يكون السفين
 الأبعد تمام الشحن إلى زمن معين وأن الخيار للقبطان إذا مضى هذا الزمن
 بدون تمام الشحن في أن يصح عقد الأبحار ويسمى هذا بالتأجير بشرط الشحن
 وفي جميع هذه الأحوال بين المستأجر في سنده حولة السفينة راجع بنود
 ٨٠ و ٢٧٣ و ٢٨٧ و ٣٤٧ و ٣٨٦ و ٤٣٢ و ٤٣٤ و ٥٧٦
 و ٦٣٣ تجارى

(بند ٢٨٧)

إذا كانت السفينة مؤجرة تمامها ولم يشحنها المستأجر بتمام حولتها لا يجوز
 للقبطان أن يدخل فيها بضائع أخرى من غير بضائع المستأجر الا برضاء
 بل للمستأجر الحق في أن يغتم تكميل الشحن ليستعين به على وفاء أجرة
 السفينة المستأجرة كالأعلى ذمته

(بند ٢٨٨)

إذا لم يشحن المستأجر السفينة بمقدار البضائع المذكورة في سند الأبحار كان
 ملزما بأن يدفع أجرة مقدار البضائع المتفق عليها بتمامه حكم اتفاقه
 وإذا زاد في الشحنة عن القدر المتفق عليه ملزمه دفع أجرة الزائد على قيمة ما في
 سند الأبحار

ولكن إذا أراد المستأجر قبل شحن البضاعة في السفينة وقبل السفر أن
 يفسخ الأبحار وجب عليه أن يدفع للقبطان جبر الخسارة وهو نصف الأجرة
 المتفق عليها في سند الأبحار راجع بند ١١٤ مدنى وبند ٢٥٢ تجارى
 فإذا كان المستأجر أدخل في السفينة جزأ من لبضائع وتجهيزات السفر عاجلته
 وجب عليه إذا أراد الفسخ أن يدفع للقبطان تمام أجرة الشحنة المتفق عليها
 (بند ٢٨٩)

إذا أعلن القبطان للمستأجر بحمولة زائدة عن حولة سفينة ووجدت دون
 ذلك وجب على القبطان أن يدفع للمستأجر ما يترتب على ذلك من الخسران
 والفوائد راجع بندى ١١٤٩ و ١٣٨٢ مدنى وبند ١٢٦ محاكمات
 وبندى ٢٦٣ و ٢٩٠ تجارى

(بند ٢٩٠)*

لا تعذر زيادة الجولة خطاً من القبطان اذ المبرد مقداره على ربع عشر الجولة
أو كان اعلان القبطان بهامينياً على ما يند من الشهادة المعطاة بالجولة من
ديوان الكمرل المقوم لها

(بند ٢٩١)*

اما اذا كان بعض السفينة مستأجر اشحن معلوم من البضائع أو على حساب
القطار أو الطوف ولا توأجر افا فانه يجوز للشاحن أن يخرج منها ما شحنه من
البضائع قبل سفر السفينة وانما يدفع نصف الاجرة
وعليه مصارف شحن البضائع واخراجها واذا كان اخراجه للبضاعة قد
اقتضى نقل بضائع أخرى عن موضعها فعليه أيضاً ما يلزم من المصارف
لوضعها كما كانت وعليه أيضاً مصارف تأخير السفينة عن السفر راجع بند
١٣٨٢ مدني

(بند ٢٩٢)*

اذا وجد القبطان في سفينته بضائع زائدة مما في عقد ايجاره كان مخيراً بين أن
يخرجها على البر أو ان يأخذ عليها أقصى قيمة أجرتها بالنسبة لثمنها باعتبار
المحل الواصلة اليه

(بند ٢٩٣)*

شاحن السفينة الذي يريد اخراج بضائعه على البر قبل الوصول الى المحل المتفق
عليه ملزم بأن يدفع الاجرة بتمامها للقبطان وان يدفع مصارف ما يتسبب عن
ثقله بضائعه من تحويل بضائع غيره عن موضعها لاعادتها كما كانت فان كان
اخراجها للبضائع بسعي القبطان أو بتقصيره معه فيما يلزم كان القبطان هو الملزم
بتأدية تلك المصارف

(بند ٢٩٤)*

اذا حصل عجز للسفينة في أثناء الطريق أو عند اخراج البضائع منها وكان ذلك
متسبباً عن فعل المستأجر فصار التأخير على المستأجر المذكور
واذا كان ايجار السفينة للشحنة ذهاباً وإياباً فارجعت السفينة بدون شحنة أو
بشحنة ناقصة عن الجولة وحب على المستأجر أن يدفع أجرة السفينة بتمامها

للقبطان وإذا حصل تأخير وجب عليه أن يدفع تعويض خسارته راجع بنود
٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٨٨ تجارى

(بند ٢٩٥)

إذا حصل حجز للسفينة عن سيرها أو تأخير في سيرها في أثناء طريقها وعند
تقرير جملتها وكان ذلك منسباً عن فعل القبطان لزمه دفع الخسران
والقوائد للمستأجر

ويكون تقدير قيمة الخسران والقوائد بعرفة أهل الخبرة راجع بند ١١٤٩
مدنى وبند ٢٢٦ محاكمات

(بند ٢٩٦)

إذا اضطّر القبطان الى تعمير السفينة في أثناء السفر وجب على المستأجر أن
يتطرّف ذلك أو يخرج بضاعته ويدفع الايجار بقامه
وفي حالة ما إذا تعذر اصلاح السفينة يجب على القبطان أن يستأجر لبضائع
الشاحن سفينة أخرى لتوصله الى مقصده

فإذا تعذر على القبطان أن يستأجر سفينة أخرى كان الشاحن غير ملزم بأن
يدفع للقبطان من الأجرة الا بحسب ما سارته السفينة من المسافة المتفق عليها

(بند ٢٩٧)

إذا أثبت المستأجر أن السفينة المراد تعميرها حين سارت في البحر كانت في
مستعدة للسفر فلا يكون للقبطان حق في طلب أجرها ويضغن الخسران
والقوائد للمستأجر راجع بنود ٢٣٧ و ٣٦٩ و ٣٨٩ تجارى

ويقبل من المستأجر اثباته لذلك بالدلائل القوية ولا عبرة بما يبرزه القبطان من
شهادات الكشف على السفينة عند سفره مما يخالف دلائل المستأجر راجع
بندى ١٠٩ و ٢٢٥ تجارى

(بند ٢٩٨)

إذا اضطّر القبطان الموثقة في السفينة أو تعميرها أو لضروريات أخرباع
بعض بضائع من ثمنها الاجل ذلك وقسدها في دفتره بأن تحسب عليه بقيمة
ما يبي منها أو بقيمة مثلها من جنسها في بلدة تفرغها للمبيع في محل الوصول
فإن أجرة هذه المبيعات تحسب للقبطان إذا وصل باقى البضاعة سالماً الى المحل

المقصود

فإذا غرقت السفينة وعدم ما فيها التزم القبطان بتأديته ماباعه للضرورات
المذكورة بالثمن الذي كان يباع به لو وصلت السفينة بالسلامة واستحق
أيضاً أجرة هذه البضائع المباعة على حسب ما هو مقرّر في حافظة الرسالة راجع
بنود ٢٣٤ و ٢٣٦ و ٢٤٦ تجارى

وإنما يكون في هاتين الحالتين مالک السفينة حق فيعاز كرى في بند ٢١٦
(وهو أن يقوت السفينة ويكف يده عنها)

فإذا اعتم المالك هذه المزية وترتب عليه الخسران صاحب البضاعة التي
بيعت أو رهنّت لضرورة السفينة فقيمة هذا الخسران يصير توزعها كقسمه
الغرماء على تلك البضائع المباعة تنقسمها وعلى البضائع التي وصلت صوب
مقصد هاسالة وعلى التي خلصت من الفرق بعد الوقائع البحرية التي اقتضت
بيع تلك البضائع أو رهنها راجع بند ٤٠١ تجارى

(بند ٢٩٩)

إذا حصل تعريض على التجارة المشهورة من التعامل في البلاد المقصودة
بسفر السفينة إليها واضطر الحال إلى عودها بشحناتها وبضائعها لا يلزم
المستأجر أن يعطى للقبطان الأجرة الذهاب ولو كانت السفينة مستأجرة
للذهاب والإياب راجع بند ٢٥٢ و ٢٧٦ تجارى

(بند ٣٠٠)

إذا صار حجز السفينة في أثناء سيرها بأمر صاحب كومة فلا أجرة
للقبطان في مدة حجزها إن كان إيجار السفينة بالشهرية ولا يلزم زيادة الأجرة
على المستأجر إذا كانت مستأجرة بالسفرة

ومؤنة الملاحين وأجرتهم مدة حجزها تكون بحكم المصارف العوارية أي
تعويض الخسارات راجع بنود ٢٧٧ و ٣٩٧ و ٣٩٩ و ٤٠١
و ٤٠٤ تجارى

(بند ٣٠١)

إذا كانت السفينة على خطر واقتضى الحال تخليصها منه بتخفيفها
بطرح بعض بضائع في البحر لك السلامة العمومية فاجرة القبطان فيما يخص

البضائع المطروحة توزع بوصف الاعانة من تعويض الخسارات (المسماة
بالعوارية العمومية) راجع بنود ٤٠٠ و ٤١٠ و ٤١٧ تجارى
(بند ٣٠٢)

لا تلزم أجرة للسفينة بالنسبة للبضائع التي ضاعت بغرق السفينة أو تخطمها
أو تصادمتها أو بنهبها أو بأسرها
ويجب على القبطان أن يرد ما أخذته مقدما من الأجرة ما لم يكن على البضائع
شرط في العقد خلاف ذلك

(بند ٣٠٣)

إذا صار اقتداء السفينة والبضائع أو خلصت البضائع من الغرق وجب دفع
الأجرة للقبطان من ابتداء سيره إلى محل الأسر أو محل الفرق
فإذا كان قد سعى في خلاص السفينة بدفع مال وأوصل البضائع إلى محل
مقصدها استحق الأجرة بتمامها راجع بند ٢٩٦ تجارى

(بند ٣٠٤)

اعانة الافسداء توزع على قيمة البضائع بتقويعها بالنفن الجارى في محل
تقرعها بعد خصم المصارف وعلى قيمة نصف السفينة ونصف أجرتها
وأما أجرة طائفة الملاحين بالسفينة فلا مدخل لها في تخصيص شيء عليها
من هذه الاعانة راجع بنود ١٩١ و ١٩٢ و ٢٥٠ و ٢٥٨ تجارى

(بند ٣٠٥)

إذا امتنع أمين المالك المعين لاستلام البضاعة المرسلة إليه من استلامها
جاء للقبطان أن يستأذن محكمة التجارة في بيع قدر ما يكفى لوفاء أجرة
منها واستيداع ما بقى من البضائع في المحل اللازم راجع بنود ١٩٦
و ٢١٠ مدنى و بنود ٩٣ و ١٠٦ و ١٩١ و ١٩٢ و ٢٨٥
تجارى

فان لم تكف البضاعة المباعة للأجرة كان للقبطان الحق عند وصولها في تطلب
باقي الأجرة من صاحبها

(بند ٣٠٦)

إذا لم يقبض القبطان أجرة سفينته بتقصير من يدفع له ذلك فليس له أن يحجز

هذه البضائع المشحونة في سفينة
واغماله في حال نقلها من السفينة أن يطلب ايداعها أمانة عند موطن الى
استيفاء أجرته

(بند ٣٠٧)

للقيبطان مزية الاولوية على البضائع المشحونة في سفينة لاستيفاء الاجرة منها
في مدة خمسة عشر يوما تخفى من تسليمها ما لم تسكن انتقلت ليد اخرى راجع
بند ٢٠٩٥ مدني وبندود ١٩٠ و ٢٧١ و ٢٨٦ و ٣٠٨ تجاري

(بند ٣٠٨)

اذا اقلس أصحاب البضائع المشحونة أو الوكلاء في استلامها وكان افلاسهم
قبل مضي ميعاد الخمسة عشر يوما التي باقتضاها بقوت حق طلب البيع كان
للقيبطان المزية على هذه البضائع قبل غيره من أرباب الديون فيستوفى أجرته
ومادفعه من المصارف الطارئة بالتقدم على الاولوية راجع بندود ٩٥ و ٢٨٦
٣٤٦ و ٣٩٧ و ٤٥٧ تجاري

(بند ٣٠٩)

ليس لمستأجر السفينة بوجه من الوجوه أن يطلب تنقيص قيمة الاجرة المتفق
عليها مع القبطان في عقد الايجار

(بند ٣١٠)

اذا كسدت أثمان البضائع المشحونة أو حدث بها عيب من نفسها أو من
جائحة سماوية فقصت أثمانها ولو نقصا فاحشا لا يجوز صاحبها أن يتركها
للقيبطان في مقابلة أجرتها

وانما اذا كانت شحنة السفينة أو انى مملوءة بالنبيذ والزيت أو العسل أو غ
ذلك من المائعات ونضجت ففتحها بليغا حتى كادت تكون فارغة أو صارت فارغة
بالفعل فهذه الاواني يجوز تركها للقيبطان في نظير أجره السفينة

الكتاب التاسع

في عقد الاقتراض البحري المعلق على الحوادث البحرية

المغيسة المسجي قرض البخت والنصيب

(وهو أن يقترض انسان قدرا من الدراهم مكفول الوفاء باعيان معرضة
للاخطار البحرية بشرط أن لا يلزمه وفاؤه للمقرض الا اذا سلمت هذه الاعيان
الكافلة له وان هذا القدر يدفع له مع فائدته المتفق عليها بينهما اذا وصلت
الاعيان الكافلة له الى صوب مقصد هاسالمه ويسمى الربح المتفق عليه بين
المتعاقدين فائدة بحرية ويسمى هذا العقد عقد قرض مغفل لان مال كل من
المتعاقدين به عرضة للخسائر والربح ويقفهم من حقيقة عقده ان الاعيان
الضامنة للقرضة هي معدة بالامتنان لو فاء القدر المقرض وانما تكون
تقريرا بقدر قيمة هذا القرض

فأرباب الحقوق كالتأخيرين للمقرض المتأخرون في الامتنان عن المقرض لهم
مصلحة في العلم بحقيقة هذا العقد واستيفاء شروطه ولذلك تشبثت القوانين
التجارية بترتيب أحكام خاصة بهذا الاقتراض)

(بند ٣١١)*

يشترط في عقد هذا الاقتراض البحري المعلق على البخت والنصيب أن يعمل
بسند رسمي محرز عند موثق أو بسند عادي محض عليه من المتعاقدين يذكرون

فيه

رأس المال المقرض وقدر الفائدة البحرية المتفق عليها

والاعيان الكافلة لوفاء الاقتراض

واسم السفينة الشاحنة للبضائع واسم قبطانها

وأسماء المقرض والمقرض

وبيان تحديد القدر المقرض بالسفرة

وبيان مكان السفر وزمانه

وتاريخ ميعاد وفاء الاقتراض المتفق عليه راجع بنود ١٣٤١ و ١٣٤٧

١٣٥٦ و ١٣٦١ و ١٣٦٤ مدني و بنود ١٩١ و ١٩٢ و ٢٣٤

و ٢٤٧ و ٣١٢ و ٤٣٢ تجاري

(وبالجملة فاذا اختلف بعض شروط هذا البند لا يكون أصل العقد فاسدا بل

يكون ناقصا فاذا حصل نزاع بين المتعاقدين فعلى قضاة التجارة أن يجهتوا

في معلومية موضوع العقد ويقضاه الدعوى بمقتضى اجتماعهم

(بند ٣١٢)

إذا كان محصل الاقتراض في داخل المملكة وجب على المقرض أن يسجل
سند في قلم التصاريح بمحكمة التجارة

وإذا كان عقد الاقتراض في خارج المملكة بالبلاد الأجنبية وجب على
المقرض أن يعمل بالأصول المخصوصة في بندي ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٦٤ تجارى

(بند ٣١٣)

كل سند اقتراض بحرى بهذه الصفة يجوز فيه البيع والشراء بطريق
النقل إذا كان تحت الأذن

ففي هذه الحالة يجزى على التعامل بهذا السند جميع الأحكام التجارية على
غيره ويكون مضمونا كغيره من سائر السندات التجارية راجع بند ٢٨١
تجارى

(بند ٣١٤)

إذا نقل صاحب هذا السند ما فيه لانسان ففقدان وفاء ما اشتمل عليه من
الدين لا تدخل فيه القسائدة البحرية بل يستحقها المقرض إلا إذا صرح
في النقل بأنها تكون حق المنقول اليه

(بند ٣١٥)

يجوز أن يعد في المقابل لوفاء الاقتراضات البحرية المذكورة لامتيازها به عدة
أشياء وهى

السفينة أو قاعدتها الأساسية التى هى قصتها المسماة بالسفينة

ومهماتا وموجوداتها

وأسلحتها وذخايرها

وشحناتها

وجميع الهيئة الاجتماعية مما ذكر أو غير معلوم من تلك المفردات راجع بندي
١٩١ و ٢٢٤ تجارى

(بند ٣١٦)

كل اقتراض نصيبى على هذا الوجه تزيد قيمته عن قيمة الأشياء الضامنة له المعدة

٢٩٧
للامتياز بوقائه منها يجوز لهم عليه بالاطلاق اذا ثبت أنه من تدليس
المقترض وغشه

(بند ٣١٧)

اذ لم يثبت غش ولا تدليس كان عقد الاقتراض صحيحا نافذا في قدر قيمة الاشياء
المعدّة لوقائه فقط بموجب تقويم رسمي أو اتفاق
وبصيررة القدر الزائد من المال المقترض له به مع فائدته بالتخمين الجاري في بلد
القرض يوم عقد الاقتراض راجع بند ٣٤٧ تجارى

(بند ٣١٨)

كل اقتراض نصبي في مقابلة ما يحصل من السفينة من الاجرة أو على الربح
المتوقع من البضائع فهو فاسد
ففي هذه الحالة ليس للمقترض حق الا في استيفاء رأس ماله بدون الفوائد
المشروطة

(بند ٣١٩)

لا يجوز اقتراض طائفة البحرية والمسخدمين في السفينة اقتراضا بجزر يا على
البحر والنصيب على أجرتهم بالشهرية أو بالسفرة

(بند ٣٢٠)

اذا كان اقتراض الدراهم والاتفاق على فوائدها البحرية في مقابلة السفينة
والتسكنة كانت السفينة والاسماء ومهماتهما وأسلحتهم وأذخائرهما بل وأجرتهما
المتحصلة بالفعل معدة لدفع هذه الحقوق الاقتراضية عند الاقتضاء بالاولوية
والامتياز عن غيرهما من الديون

وكذلك اذا كان الاقتراض في مقابلة البضائع المشحونة في السفينة كانت
تلك البضائع معدة لان يستوفى منها رأس مال الاقتراض وفائدته

واذا كان الاقتراض في مقابلة موجودات خاصة بممالي السفينة أو في مقابلة
جزء من شخصتها فلا تكون أولوية دفع هذه الديون الاعلى المتاع المذكور
في الاستد وبقدر الحصة المعهدة لذلك الاقتراض راجع بند ١٩١ تجارى

(بند ٣٢١)

اذا اقترض القبطان قرضة بجزيرة على البحر والنصيب وكان محل العقد

في محل إقامة مالك السفينة ولم يستأذنه القبطان اذ ناصر بحاول لا توسط
المالك في عقد الاقتراض فلا شيء على المالك وانما يتوجه الطلب والاولوية على
ما يخص القبطان من السفينة والنولون فيستوفى منه راجع بندي ٢٣٢
و ٢٣٤ تجارى

(بند ٣٢٢)

اذا اقتضى الحال تعمير السفينة المشتركة للمهيئة للسفر أو تحصيل ذخائرها
ولزم اقتراض قدره ولو في محل إقامة من لهم منفعة في التعمير فكل شريك من
مللك السفينة اذ لم يدفع ما يخصه في تعميرها واصلحها في مسافة أربع
وعشرين ساعة من وصول خطاب المحكمة له بالزامه بذلك تكون حصته
في السفينة وفي الابرة معدة لو فاء النقود المقترضة قرضا بغير ما تصرف
القبطان في ذلك راجع بند ١٠٣٣ محاكمات وبند ٢٤٣ تجارى

(بند ٣٢٣)

الاقتراضات المنعقدة لآخر سفر من أسفار السفينة يجب وفاؤها قبل
الاقتراضات التي أخذت للسفرة السابقة ولو في حالة ما اذا ثبت أن الاقتراضات
السابقة انما لم تدفع لاستدامة السفر التالى للذى قبله أو بسبب تعديد السفر
والقدر المقترض في أثناء السفر مقدم الاداء على القدر الذى صار اقتراضه
قبل سفر السفينة

واذا حصل في أثناء السفر عدة اقتراضات فالأقراض الأخير منها مقدم الوفاء
في جميع الحالات على جميع ما سبقه من القروض الاخر راجع بندي ١٩١
و ١٩٤ تجارى

(بند ٣٢٤)

اذا أقرض انسان ماله قرضا بغير ما في مقابلة بضائع مشحونة في سفينة معينة
في سند الاقتراض ثم صار نقلها من السفينة المعينة في السند الى سفينة أخرى
أيا ما كانت بدون حدوث قوة جبرية ثابتة فانها وجبة للنقل فلا يكون
القرض ملزما بما تلف من هذه البضائع المنقولة ولو كان التلف حاصلا من
حوادث بحرية جبرية راجع بندي ١١٤٨ و ١٢٠٢ مدنى

(بند ٣٢٥)

٩٩
إذا قلقت الامتعة التي عقد القرض البحري في مقابلتها وكان اتلافها بقضاء
الهي في زمان ومكان الخطر المحدث في السند فليس للمقرض أن يطلب من
المقرض رأس المال ولا الفائدة لفقد شرط السلامة المقابل للقرض راجع
بنود ٢١٦ و ٣٢١ و ٣٢٨ تجارى

(بند ٣٢٦)

إذا حصل للمتعاقب الذي في مقابلة الاقتراض البحري آفة من نفسه خاصة
بجنسه أو وجبت الخطأ له أو عيبه أو اتلافه بالكسالة أو حصل فيه خسارة
حادثه بفعل المقرض فلا يتحمل المقرض شيئاً من هذه الخسارات التي ليست
خطراً بحرياً

(بند ٣٢٧)

إذا حصل غرق وسلم بعض الامتعة المعلقة في العقد ولو فاء الاقتراض البحري كان
وفاء المال المقرض بحسب قيمة هذه الامتعة التي سلمت من الفرق بعد خصم
مصارف تخليصها من الفرق من قيمتها

(بند ٣٢٨)

إذا لم يكن زمن الاخطار محدداً في سند عقد الاقتراض البحري كان ابتداءه
بالنسبة لكفالة السفينة ومهماتهما وموجوداتهما ودخائرها وأسلحتها من يوم
اقلاع السفينة الى يوم دخولها صوب مقصدها ورسوها عليه
وابتداءه بالنسبة لكفالة شخصتها للقرض من يوم شحن البضائع في السفينة أو
من يوم دخول البضائع في الصنادل لتوصيلها السفينة الى يوم اخراجها الى
البر ونقر يغها

(بند ٣٢٩)

لا تبرأ دمة المقرض الاقتراض البحري في مقابلة البضائع بمجرد تلف السفينة
وشحنها ما لم يبرهن انه كان يملك في هذه السفينة خاصة نفسه بضائع تساوي
قيمة القدر المقرض راجع بند ١٣١ مدنى وبندى ٣١٦ و ٣١٧ تجارى

(بند ٣٣٠)

يجب على المقرض القرض البحري الذي على البعث والنصيب أن يدفع عن
المقرضين منه ما يجحفهم في ارش تعويض خسارة البضائع في الاعانة

العمومية التي تقتضي سلامة العموم المسماة تلك التجارة بالعمومية المطلقة
وان يدفع ايضا ما يلزم في اعانة تعويض الخسارة الخصوصية العارضة للبضائع
الخاصة ببعض التجار وتسمى العمومية المخففة والبسيطة
(وهذا اذا لم يكن الاتفاق معه في عقد القرض على خلاف ذلك لان غرض
المقرض من عقد القرض البحري انما هو تدارك الاخطار العرضية الموجبة
للخسارات او تخفيفها فاذا تلقت البضائع المقرض في شان حفظها المقادير
الجسيمة ضاع ماله الذي على اربابها فاعانته بدفع ما يخصه في ابعاد الاخطار او
تخفيفها مما يعود عليه بالمنفعة لتحصيل غرضه) راجع بند ٢٩٠ وما يليه من
البيود التجارية وبند ٦٥٦ محكمات

(بند ٢٣١)

اذا اجتمع على سفينة معينة او على شخصها الخصوص المعين دنانير في آن واحد
دين اقترض بحري على البحت والنصيب وجعل تامين من الاخطار
البحرية وخاص من الغرق بعض ما فيها من الامتعة او بعض السفينة فقيمة
الامتعة التي سلت تقسم بين المقرض ومنعه هذا التامين قسمة غراما لكن بحسب
رأس المال فقط بالنسبة للاول وبحسب القدر المضمون بالنسبة للثاني فكل
منهما يستوفي دينه على حسب ما يخصه ولكن بدون تفويت المزايا المقررة في
بند ١٩١ راجع بندي ٢٥٨ و ٤١٧ تجاري

(مثال ذلك ما اذا كان لتاجر بضائع قيمتها مائة ألف فرنك في سفينة فاقترض هذا
التاجر ثلاثين ألف فرنك وورع في مقابلها ما يساوي منها هذا القدر وعقد عقد
تامين لل سبعين ألفا الباقية لانه لو اقترض مائة ألف فرنك بقدر قيمة بضائعه لكانت
عقد التامين فصار يقرض الثلاثين ألف فرنك مجبورا على أن لا يزيد في اتفاق
عقد التامين على السبعين ألفا فاذا تحطمت السفينة وغرق ما فيها من البضائع
فلا طلب للمقرض على المقرض لبراءة ذمته من الدين بحصول الخطر ويجب
على المنعهد بالتامين أن يدفع لرب البضائع سبعين ألف فرنك حيث تكفل به في
عقده فاذا سلم من الغرق بعض بضائع قسمت أثمانها قسمة غراما بين المقرض
وكفيل التامين بحسب قدر ماله من الحقوق
الكتاب العاشر

في أحكام الكفالات البحرية من الأخطار وتسمى بالتأمينات
 البحرية وتعرف عند التجار بالسكورتاه وفيه فصول
 (أركان الكفالة البحرية خمسة كفيل ويقال له المؤمن بكسر الميم المشتددة
 وهو من يتعهد بقيمة المكفول من خطر البحر ومكفول له أى مؤمن له يدفع الميم
 المشتددة وهو رب السفينة أو رب البضائع المكفولة عند وقوع الخطر
 يدفع المؤمن قيمتها ومكفول أى مؤمن عليه ويقال له العين المؤمنة أو الشيء
 المؤمن يدفع الميم المشتددة وهو ذو القيمة المكفولة قيمته بحادث الأخطار
 البحرية ويسمى موضوع الكفالة وبجمل الكفالة البحرية وهو القدر الذى
 يجعل للكفيل فى مقابلة كفالاته وصيغة الكفالة البحرية أى صيغة التأمين
 وهى عقد التراضى بين الجانبين بالتزام الكفيل بدفع قيمة ما اتزم كفالاته
 للمكفول له والتزام المكفول له بالجمل المتفق عليه فى مقابلة الكفالة وصورة
 العقد المشتمل على الشروط المتفق عليها بين الجانبين تكتب فى سند يسمى
 بوليصة أى ضابطة

الفصل الاول

فى عقد التأمين وكيفية وموضوعه

(بند ٣٣٢)

يكتب عقد التأمين فى سند يسمى بوليصة التأمين ويؤرخ من اليوم الذى صار
 فيه امضاء العقد
 ويذكر فى هذا السند وقوع الامضاء قبل نصف النهار أو بعده بل وساعته من
 الليل أو النهار
 ويجوز امضاءه من المتعاقدين امضاء عاديا
 ولا يكون فى سند التأمين فراغ
 ويشتمل على بيان عدة أمور وهى
 اسم المؤمن الكفيل الذى ضمن التأمين ومحل اقامته
 وبيان صفته هل هو أصيل أو كفيل
 واسم السفينة وحليتها وتعيينها بما يفيد علمها
 واسم قبطانها

والهمل الذي يستحسن فيه البضائع أو الذي شحنت فيه
والميناء التي سارت منها السفينة أو تستدير منها
والميناء أو السواحل التي تشحن منها في طريقها أو يخرج فيها البضائع والتي
تنتمي إليها

وبيان الميناء التي تدخل فيها هذه السفينة في مرورها بطريقة
وبجنس البضائع أو لامتعة المطلوب تأمينها وقيمتها بأغناسها أو تقويمها
والأزمان التي يلزم أن تكون فيها الأخطار المتوقعة ابتداء وانتهاء والقدر
المؤمن عليه وهو المكفول

وبيان اشتراط المتعاقدين في سند التأمين قبول حكم المحكمين عند النزاع
إذا كانا قد اتفقا على ذلك

وبالجملة فيذكر في السند صراحة جميع الشروط التي وقع الاتفاق بينهما عليها
راجع بنود ١٣٢٥ و ١٣٤٧ و ١٣٥٦ و ١٩٦٤ مدني وبندى
٧٩ و ١٩٢ تجاري

(بند ٣٣٣)

يصح أن تشمل البوليصة الواحدة على عدة تأمينات إما بالنظر لتأمين البضائع
أو بتعدد قيم جملة التأمينات أو بتعدد أنواع التأمينات بتعدد موضوعاتها
المتنوعة

(بند ٣٣٤)

يكون موضوع التأمين عدة أمور وهي
السفينة أو تكتتها فأربعة أو مشحونة مطقمة أو غير مطقمة منفردة أو معصوبة
بشيء آخر
أو أدوات السفينة ومهمات
أو عدتها
أو ذخايرها

أو النقود المقترضة بالقوائد البحرية الخطرية التي على الجفت والنصيب
أو بضائع الشخصية وغير ذلك من الأشياء المقومة مما هو عرضة للأخطار
البحرية فمن كل ما يحتاج للتأمين راجع بنود ١٩١ و ١٩٢ و ٢٨٠ و ٢١٥

* (بند ٣٢٥) *

ويصح التامين على جميع تلك الاشياء المذكورة بمقتضى أو منفردة بان يعقد
 تامين السفينة وما فيها على جعل معلوم أو السفينة ونوابعها والبضائع
 الموجودة في السفينة أو أدياتها ومهماتهما أو النصف أو الثلث من كل ذلك
 وهلم جرا

ويصح التامين في زمن الصلح وفي زمن الحرب وقبل سفر السفينة وفي أثناءه
 ويصح التامين للذهاب والاياب معا أو لاحدهما فقط وللسفر بقامه أو لمدة
 محدودة منه

ويصح التامين بالتعميم لكل الاسفار وركوب البحار والأنهر والخيلان القابلة
 لسير السفن فيها

* (بند ٣٣٦) *

اذا وقع تدليس وغش في تقويم الاشياء المؤمنة المذكورة فوعدها في البوليسة
 أو تبين أن تقدير الشحنة المؤمنة زائد في البوليسة أو تبين شطط في صفحة
 المحولة جاز لتعهد التامين أن يترافع مع المؤمن له لتحقيق ذلك وتقويم الاشياء
 المؤمنة بقيمة مع مراعاة الهالكات الاخرى التي تترتب على ذلك عما يكون من
 متعلقات المحاكم المدنية راجع بند ١١١٦ مدنى وبند ٢٥٧ تجارى

* (بند ٣٣٧) *

البضائع المراد تسفيرها من ميناء المشرق وسواحل افريقية وغيرها من
 ميناء الدنيا الى أوروبا يصح تعهد تأمينها وشحنها في أى سفينة كانت
 بدون تعيين للسفينة ولا بباطنها في متن البوليسة
 وكذلك يصح في هذه الحالة تعهد تأمين البضائع المعالومة القيمة
 بدون تعيين جنسها ولا صفقتها في البوليسة

وامكن يجب في بوليسة التامين تعيين من أرسلت اليه حافظة الارسالية
 للاستلام أو من سيتعين للاستلام على موجب الحافظة المذكورة ما لم يكن
 حصل الاتفاق على خلاف ذلك فيذكر في متن بوليسة التامين صريحا

* (بند ٣٣٨) *

إذا صار تقويم أسعار البضائع في البوليصة بنقود البلاد الأجنبية فإنه يصير
تقويمها بسعر ما يساويها من نقود فرنسا على حسب جريان الأسعار في تاريخ
امضاء بوليصة التأمين من المتعاقدين

(بند ٣٣٩)

إذا لم تكن قيمة البضاعة مبينة في بوليصة التأمين فإنه يصح الكشف عليه من
برنامج التاجر المشتغل على الأسعار أو من جرائده المقيدها الأسعار المذكورة
فإذا لم توجد الاثبات في البرنامج ولا في الجرائد تقوم البضائع بالسعر الجاري
في زمن الشحنه وفي مكانها بإضافة جميع العوائد المدفوعة والمصارف التي
ضرفت عليها الجين وصولها صوب مقصدها راجع بند ١٢ تجاري

(بند ٣٤٠)

إذا كان التأمين مع نقود في مقابلة الاباب من بلد بضائع ليست التجارة فيها
الامبادلات عينيه وكان تقويم البضائع الآتية المؤمنة غير معين في بوليصة
التأمين فإنه يصير تقويمها بموجب قيمة البضائع الاصلية التي صار استعواضها
بتلك البضائع بإضافة مصارف نقلها على قيمة البضائع الاصلية والمجموع يصح
كفيل التأمين

(مثال ذلك إذا سافر انسان ببراميل زيت الى بلاد أجنبية واستبدلها بمحديدي غير
مقوم بالنقود وجله في سفينة مؤمنة من الاخطار فتلفت قبل الوصول فتأمين
الحديد يكون مقوماً من النقود بقدر قيمة الزيت الذي هو بدله بإضافة مصرف
جله الى ساحل البلاد الأجنبية على الاصل لأن الحديد في مقابلته فقيمه عبارة
عن قيمته)

(بند ٣٤١)

إذا لم يعين في سند التأمين زمن الاخطار يرجع في بيانه الى الزمن المحدود في
بند ٣٢٨ لعقود الاقتراض البحري الذي تحت البحث والنصيب

(بند ٣٤٢)

للمؤمن التكفيل أن يؤمن البضائع التي ~~كفلها~~ من الاخطار لغيره حتى
يتخلص من تعويض خسارتها من ماله
ويجوز لصاحب البضائع المؤمن له المضمون بالتأمين ان يعقد لتأمين العمل

من الخطر عقد التأمين فيكون الجعل مكفولاً
ويجوز في جعل التأمين أن يكون انقضى أو أن يزداد سعراً من سعر التأمين
الأصل راجع بند ٣٧٣ تجارى

(بند ٣٤٣)

إذا حصل الاتفاق في عقد التأمين على سعر جعالة التأمين في زمن الصلح
واشترط أنه يزيد في زمن الحرب بما يلزم ولم يحصل اتفاق في البوليصة على قدر
الزيادة في زمن الحرب المتوقع ووقع الحرب فاحتاج الجعل لزيادة سعره كأن
كان أصله خمسة في المائة ووقع نزاع من الطرفين فإنه يصير تعيين قدر الزيادة
بمعرفة المحاكم باعتبار حالة الخطر وبالنظر للأحوال وبناء على الأسعار الحادثة
في هذه الاوقات للتأمينات

(بند ٣٤٤)

إذا انعدمت بضائع مضمونة بالتأمين وكانت مشحونة على ذمة قبطان السفينة
الذى هو عليها وجب على القبطان أن يثبت لتعهد التأمين اشتراء هذه
البضائع ومالكيتها له وإن يبرر حافطة الارسالية بشهادة اثنين من أعيان
السفينة راجع بندى ٢٨٢ و ٢٨٣ تجارى

(بند ٣٤٥)

كل انسان من ملاحى السفينة أو من ركابها استخضع معه من البلاد
الاجنبية بضائع مضمونة بالتأمين الى فرنسا فهو ملزم أن يودع صورة حافطة
الارسالية لهذه البضائع فى الاماكن التى شخنها فيها تحت يد قنصل فرنسا بذلك
الجهة فإذا لم يكن بالجهة قنصل وضع الحافطة تحت يد تاجر فرنساوى معتبر
أوعند حاكم البلدة

(بند ٣٤٦)

إذا أفلس متعهد التأمين قبل فوات الخطر المكفول كان لصاحب الاشياء
المؤمنة الخيار ان شاء طلب كفالة وان شاء طلب فسخ العقد
وكذلك لتعهد التأمين تطبيق ذلك ان شاء وهو طلب الكفالة أو الفسخ في حالة
افلاس صاحب الاشياء التى عليها التأمين المذكور راجع بند ١١٨٤
مدنى

(بند ٣٤٧)

يطل عقد التأمين اذا كان موضوعه الاشياء الآتية وهي
أجرة البضائع الموجودة على ظهر السفينة
أو الربح المتوقع من البضائع
أو أجرة الملاحين

أو القدر المقترض اقتراضا بحرا بالنسبة للمقترض

أو الفوائد البحرية التي على الاقتراضات البحرية بالنسبة للمقترض

(من القواعد ان التأمين انما يكون للاشياء الحاصلة التي يخشى عليها الضياع
لكونها عرضة للاخطار فليس للمالك السفينة أن يؤمن ببولن البضائع التي
على سفينة لانه لم يثبت له الا اذا وصلت سفينته بالسلامة وبعد وصولها لا خطر
فيه حتى يحصل تأمينه فهذا البولن متوقع لا محال بالفعل وهو ممنوع التأمين
وهنا القسم آخر ما راكتسابه بالفعل فيجوز تأمينه اذا كان عرضة للخطر
ولكن يندرج وجوده بهذه المثابة يعني يكون ثابتا وتحت الخطر وصورة ذلك
ما اذا سافرت سفينة من موقعة مثلما مشحونة بالبن بقصد التفريغ في جدة
وبجعل البولن وبالاعلى كل قطار وصار الاتفاق بين المالك والمستأجر أنه
اذا اقتضى الحال الى تفريقها في سواكن يزيد البولن بقيمة النصف أي
ريال ونصف فبولن الريال عن كل قطار ثابت للمالك السفينة بحيث
يجوز للمستأجر أن يفرغ السفينة في جده ويعطيه اياه كما يجوز له أن يستمر
الى سواكن وبهذا يكون عرضة لاخطار جديدة فللمالك حينئذ أن يؤمن
هذا البولن الثابت الذي هو في مقابلة السفر من موخه الى جده البالغ
قدره ريال عن كل قطار وأما البولن الثاني الذي هو في مقابلة السفر من
جدة الى سواكن البالغ قدره نصف ريال عن كل قطار فلا يثبت للمالك
السفينة الا بعد وصول السفينة الى سواكن وبعد الوصول لا يكون فيه خطر
فلا يجوز تأمينه

وكذلك الربح قسمان قسم متوقع لا يجوز تأمينه وقسم ثابت جائز التأمين
فمثال ذلك ما اذا شحن التاجر سفينة بزيت الى البلاد الاجنبية وكان صاحبها
متوقعا بيعها بربح قدره عشرون ألف فرنك فليس له أن يعقد عقد تأمين على

هذا الربح الغير الثابت لانه لم يملكه صاحبه وهذا هو القسم الاول
أما اذا ربحه بالفعل وصار مال كاله فيجوز له حينئذ أن يؤمنه وهذا هو القسم
الثاني وصورته أن يصل الزيت صوب مقصده بالسلامة ويبيع ويربح فيه
قدرا معلوما ويستري بالربح بضاعة أخرى كسكر مثلا فله أن يعقد التأمين
على السكر الذي هو ربح الزيت

ونظير هذه المسئلة في الحالتين ما اذا كان لحزب بحري سفينة مسلحة وهي
المسماة بالقرصان معدة للسلب والنهب فلا يجوز لأربابها أن يعقدوا عقد
تأمين على ما يتوقع ربحه من ذلك فاذا ربحوا شيئا بالفعل صح التأمين عليه
وانعقد بحيث لو ضاع في أثناء السير يخطر واستردوا ربابه الى أنفسهم بالغصب
وجب على كفيل التأمين تعويض قيمته كما يعلم من مراجعة بند ٤٣٤

وأما القرض البحري فلا يجوز للمقرض تأمين ما اقترضه اقترضا بحريا لانه
ليس عرضة للخطر بالنسبة اليه اذ لو غرقت السفينة لا يردده للمقرض وأما
المقرض فيجوز له تأمين ما اقترضه لانه عرضة للاخطار والضمايع كما يعلم من
بند ٤٣٤

وكذلك القوائد البحرية المتفق عليها في سند القرض فلا يجوز للمقرض أن
يؤمنه الا نه اربح متوقع غير ثابت

(بند ٣٤٨)

كل كتمان خطرا أو أخبار كاذبة من صاحب الاشياء المضمونة التأمين
في شأنها أو اختلاف في بوليصة التأمينات أو حافظة الرسالة المؤمنة من كل
ما يضره مظنة الخطر فيها أو يغير موضوعه فان ما ذكره يطل عقد التأمين
بحيث لا يعتد به ولا يلزم المؤمن الكفيل شيء
بكون عقد التأمين باطلا ولو في حالة ما اذا لم يترتب على الكتمان ولا على الاخبار
الكاذبة ولا على اختلاف حافظة الارسالية مع بوليصة التأمين خسارة ولا
ضمايع في الاشياء المؤمنة

الفصل الثاني

فيما يتعلق باجبات المؤمن والمؤمن له

(بند ٣٤٩)*

انقطاع السفر قبل سير السفينة ولو بفعل المؤمن له صاحب الاشياء المكفولة
موجب لنسخ عقد التأمين ووجب للمؤمن أن يأخذ من المؤمن له في نظير
تعويض خسارة نصف اعلى كل مائة في جملة المقدار المؤمن عليه

(بند ٣٥٠)*

يكون في ضمان المتعهدين للتأمين جميع ما يحدث من التلف والخسارة
للأشياء المؤمنة بالذو وثقات البحرية والغرق وتحطم السفن وانقاذها على
الموارد جبراً وسرها على غير الطريق المعتاد قسراً أو تغيير وجهة السفر
أو الخسارة الحاصلة بالطرح أو بالحرق أو بأخذ العدو أو بالنهب أو الخسارة
الحاصلة من الهجز عن السير بأمر الحاكم أو المترتب عن اعلان حرب من دولة
لاخرى أو عن مدافعة الاعداء في البحر وما أشبه ذلك من كل ما يحدث من
لاخطار البحرية

(بند ٣٥١)*

كل تغيير لطريق السفر المتفق عليه أو تغيير ستر بأخر أو تغيير سفينة بأخرى
أو تلف أو خسارة إذا صدر ذلك عن المؤمن له بنفس فعله فلا يكون ما يترتب
عليه مطالوباً من المتعهد بالتأمين بل يكون متعهد التأمين مستحقاً للرجوع
المتفق عليه من ابتداء ظهور الخطر راجع بندى ٣٣٢ و٣٤٩ تجارى

(بند ٣٥٢)*

لو حصل في الشيء المؤمن كساد أو نقص أو تلف وكان ذلك ناشئاً من عيب
خاص بجذبه أو حصل في الشيء المؤمن خسارة من فعل المالك أو المستأجر
أو الشاحن أو تقصيرهم فلا يلزم المتعهد بالتأمين شيئاً من ذلك وليس ضماناً له
لأنه ضامن لما يقع من الخطر البحري فقط راجع بند ٣٣٦ تجارى

(بند ٣٥٣)*

الضامن بالتأمين ليس مكلفاً بضمان موالسة القبطان ولا تقصيره ولا بغش
الملاحين واختلاسهم المعروف باختلاس البحارة فلا يلزم كفيل التأمين
شيئاً مما يتلف أو يضيع بذلك ما لم يلتزمه في شروط بوليصة التأمين

(بند ٣٥٤)*

النس على متعهد للتأمين شي مما يدفع لالة السفينة على الطريق أو لغيره البان
أولاً اعلام المنصوبة على الدخول في الليمان ولا من العوائد التي تدفع على
السفينة وعلى البضائع

* (بند ٣٥٥) *

يجب في بوليصة التأمين تعيين البضائع القابلة بطمعهما لحدوث العيب الخاص
بجنسها أو لنتقص معيارها كالغلال والاملاح والبضائع القابلة للسيلان
والتصاعد بالابخرة فاذا الم بين المؤمن له ذلك في البوليصة فلا ضمان على متعهد
التأمين لخسارتها أو تلفها الا أن يكون المؤمن له غير عالم بحقيقة ما يشحن
في السفينة حين امضاء البوليصة

* (بند ٣٥٦) *

اذا كان موضوع التأمين شحن البضائع التجارية ذهاباً وإياباً ووصلت
السفينة الى صوب مقصدها في الذهاب ولم تشحن في الاياب أو شحنت
في الاياب شحنة غير كمل فيستحق المؤمن الثلثين المتناسبين من الجمل المتفق
عليه ما لم يكن هناك شروط أخرى عمل بموجبها راجع بند ١١٣٤
مدني

(بيان ذلك أن المضمون هذا البند فيما يخص تأمين الشحن حالتين
الاولى أن يكون شرط التأمين على شحن السفينة في الذهاب والاياب على
جعل معلوم واضطرت السفينة المؤمنة أن تؤب بدون شحن ففي هذه الحالة
يستحق ذو التأمين على السفينة ذهاباً وإياباً ثلثي الجمل بضم سدم جعل
الاياب الى نصف جعل الذهاب لان اياب السفينة لا خطر فيه على ذي التأمين
حيث ان السفينة غير مشحونة وانما يعطى له السدمس تكمله الثلثين برسم
تعويض الخسارة فقط

مثال ذلك اذا كان على شحن السفينة تأمين بقيمة ثمانين ألف فرنك يجعل
قدره ستمائة فرنك في نظير الذهاب والاياب فكيف التأمين يستحق في هذه
الحالة أربع مائة فرنك فقط

الثانية أن تكون السفينة في ايابها ناقصة الشحن ففي هذه الحالة
لواطينا لذي التأمين ثلثي جعله لاجفنا به حيث ان الشحنة في الاياب

موجودة لكنها ناقصة فأعطيناه جعله بحساب الثلثين التيسيين وهما أكثر من

الثلثين

ومثال ذلك أن تكون قيمة تامين شحن السفينة ثمانين ألف فرنك لجهة من الجهات ذهابا وايابا على جعل قدره ستمائة فرنك فرجعت السفينة بنصف شحن يعني بشحن قيمته في الرجوع أربعون ألف فرنك فعلمنا الثلثان التيسيان جعلنا

وكيفية استخراج الثلثين التيسيين الجعل الذي قيمته ستمائة فرنك أن يتدرا أن شحن السفينة في الذهاب أربعون ألف فرنك وفي الاياب أربعون ألف فرنك وعليه ما في مقابلة ذلك نصف الجعل المتفق عليه وهو ٣٠٠ فرنك ويزيد على ذلك أربعون ألف فرنك يستحق أن تشحن ذهابا وايابا في مقابلة نصف الجعل الباقي الذي قيمته ثلثمائة فرنك ولكن لم تشحن به الا في الاياب فقط فتستحق

٢٠٠ فرنك

ثلثي هذا النصف وهما

١٠٠

فيكون بهذه الطريقة ثلثا الجعل النسبي

فالثلثان الاولان في الحالة الاولى عبارة عن نصف وسدس وفي الحالة الثانية نصف وثلث وكل من السدس في الحالة الاولى المكمل للثلثين الاولين والثلث في الحالة الثانية المكمل للثلثين التيسيين تعويض لخسارة كضيق التامين في نظير عدم الشحن أو نقصه في الاياب

(بند ٣٥٧)

عقد تامين البضائع الاول والثاني الواقع التراضي عليه اذا كان على قدر زائد عن قيمة البضائع المشحونة المؤمنة فهو باطل لا يعتد به بالنسبة للمؤمن له فقط اذا ثبت أن الغرض من جهته راجع بند ١١١٦ مدني

(بند ٣٥٨)

اذا ظهر أنه لم يوجد غرض ولا تدليس في زيادة قيمة البضائع المؤمنة وأنه ناشئ عن خطأ المؤمن له صح العقد في قدر قيمة البضائع المشحونة بموجب التقييم الحاصل بالفعل أو المتفق عليه بين المؤمن والمؤمن له فقط في حق المتعاقدين دون الزائد

وفي حالة ما اذا تعلق البضائع وجب على عدة المؤمنين الضامنين لثمنها ان كانوا متعددين أن يدفع كل منهم مما تعلق بحسب ما التزمه من التأمين في البوليصة ولا يأخذ أحد منهم من جملة قيمة القدر الزائد شيئاً الا نصفاً في المائة تعويضاً لما خسروه

(بند ٣٥٩)*

اذا اجتمع عدة عقود تأمينية خلية عن القش على شخصه واحدة وكان عقد التأمين الأول من هذه العقود كفو القيمة البضائع المشحونة اعتبر وحده معتد به وجرى عليه العمل

فارباب التأمينات الاخرى الذين عقدوا العقود المتأخرة عن الاول لا يقرمون شيئاً عند حلول الخطر بالبضائع ولا يأخذون شيئاً في نظير عقد تأميناتهم الا نصفاً في المائة من القدر المؤمن تعويضاً للخسارة

فاذا لم يكن تمام قيمة البضائع المشحونة كفو الضمان العقد المتقدم التاريخ لازم المؤمن الذي عقدوا العقود المتأخرة ضمان القدر الزائد عنه بحسب ترتيب تواريخ عقودهم

(بند ٣٦٠)*

اذا كانت البضائع المشحونة مؤمنة من عدة مؤمنين ~~كل~~ منهم ضامن لحصة من القيمة وكان مجموع الحصص يساوي قدر الشحن فتعلق منها جزء كان غرم قيمة هذا الجزء على جميع المؤمنين لهذه البضائع بتقسيمه عليهم قسمة غرماء كل منهم بحسب القدر الضامن له

(مثال ذلك اذا آمن انسان شخصه قيمتها ستون ألف فرنك لعدة كفلاء

الاول كفل النصف ٣٠٠٠٠ فرنك

الثاني كفل الثلث ٢٠٠٠٠ فرنك

الثالث كفل السدس ١٠٠٠٠ فرنك

٦٠٠٠٠

فاذا تعلق البضاعة يكون كل واحد من الكفلاء ضامناً لجزء فيلزم قسمتها على التناسب بينهم كل منهم بحسبه

فلنقرض ان الخسارة الشاعشر ألف فرنك	
والاقل الكافل لنصف الشحنة عليه نصف الخسارة	٦٠٠٠ فرنك
والثاني الكافل للثلث يتحمل ثلث الخسارة	٤٠٠٠ فرنك
والثالث الكافل للسدس يدفع سدس الخسارة	٢٠٠٠ فرنك
	<hr/> ١٢٠٠٠

(بند ٣٦١)

إذا كان موضوع التأمين بضائع مفرولة ومشروطا فيها على المؤمن له أن تكون مشحونة في عدة سفن معينة كدلات سفن فأكثر بتوزيع المقدار المؤمن على كل سفينة منها ثم شحنت هذه البضائع جميعها في أقل من قدر السفن المشروطة كسفينة أو سفينتين على خلاف الشرط المتفق عليه في العقد فلا يضمن المؤمن من البضائع الاتعويض القدر الذي عقد التأمين على شحنته في السفينة أو في السفينتين ولا يضمن من التعويض في حق شحن الثالثة شيئا ولو تلف جميع السفن المخصصة للشحنة في البوليصة ولو كان يأخذ في مقابله تأمين قيمة البضائع التي بطل حكم تأمينها انصفا في المائة تعويضا لخسارته

(بند ٣٦٢)

إذا كان للقبطان رخصة الدخول في عدة ميناءات لتكميل شحنته أو للمبادلة ببضاعة أخرى فلا يلزم المؤمن شيء فيما يتلف من الخطر في البضائع المؤمنة إلا إذا كانت البضاعة داخل السفينة ما لم يكن الاتفاق في العقد على خلاف ذلك فيلزمه ما اتفق عليه راجع بند ٣٣٣ تجارى

(بند ٣٦٣)

إذا كان عقد التأمين على مدة محددة برئت كفالة المؤمن من التأمين بانتهاء هذه المدة وجاز للمؤمن له أن يعقد معه عقد تأمين جديد من الاخطار راجع بند ٣٣٥ تجارى

(بند ٣٦٤)

تبرأ ذمة المؤمن من ضمان الاخطار ويستحق الجعل إذا ارسل المؤمن له سفينته الى محل أبعد من المحل المعلوم المتفق عليه في العقد ولو كان المحل

البعد على استقامة طريق المحل المعين واتجاهه
وكذلك تجري أحكام التأمين في حق المؤمن إذا قصرت طريق السفر بفعل
المؤمن له قبرا أذنت من ضمان الخطر ويستحق الجعل راجع بند ٣٥١
تجاري

(بند ٣٦٥)

إذا صار عقد التأمين بعد مسير السفينة ثم تبين أن البضائع التي هي موضوع
التأمين كانت قد تلفت قبل العقد أو كانت وصلت سالمة قبل تمامه فعقد
التأمين باطل لا يعسده متى ثبت بغلبة الظن المنية على القرائن أن أحد
العاقدين وهو صاحب البضاعة كان قد علم بالتلف قبل امضاء العقد أو المؤمن
الضامن للبضائع كان قد علم قبل امضاء العقد أيضا بوصول البضائع سالمة
راجع بندي ١١٣٣ و ١١٧٢ مدني

(بند ٣٦٦)

تحصل غلبة الظن بحساب ثلاثة أرباع مريامتر لكل ساعة (أي فرسخ ونصف
في الساعة) فتحسب الساعات الموصلة لاقول خبر من محل وصول السفينة
سالمة أو من محل غرقها إلى المحل الذي يمكن وصول ذلك الخبر إليه فيجوز
بغلبة الظن أن يكون الخبر قد وصل إلى محل عقد التأمين قبل امضاء بوليصة
التأمين فينبئ على غلبة الظن العلم بالضماح أو السلامة فيحكم بها على عقد
التأمين بالبطلان وعدم الاعتماد عليه ومحسب اعتبار غلبة الظن ما لم تعارضها
البراهين القطعية فإنه يجري مجرى ما يترتب على ذى الغش من الأحكام
المدينة راجع بندي ١٣٥٠ و ١٣٥٢ مدني

(بند ٣٦٧)

ولكن إذا كان عقد التأمين مبنيًا بالنص في البوليصة على أخبار مظنة
السلامة أو التلف فلا تسمع دعوى غلبة الظن السابقة المذكورة في البندين
المتقدمين آنفا
ولا يطل عقد التأمين إلا بإقامة البراهين المثبتة أن المؤمن له كان يعلم تلف
البضائع المؤمنة قبل امضاء العقد أو أن المؤمن كان يعلم وصولها بالسلامة
قبل ذلك

(بند ۳۶۸)*

فاذا اثبت المؤمن بالبراهين القطعية على المؤمن له ابطال مسداده لزمه دفع
ضعف الجعل للمؤمن
واذا ثبت على المؤمن ما اتهم به المؤمن له وجب على المؤمن أن يدفع للمؤمن له
ضعف الجعل المتفق عليه زيادة عن رد الجعل اذا كان قبضه
وكل من كان مبطلا فيهما وليس له حق في دعواه تقام عليه دعوى الغش في
محاكم التعزير ويجازى بعد الحكم عليه بدفع ضعف الجعالة بما تقتضيه أحكام
الاختلاس راجع بند ۱۳۴۸ مدني وبند ۱۷۹ إقامة تحقيق الدعوى
وبند ۴۰۵ جنابات

الفصل الثالث

في أحكام ترك الاشياء المكفولة بالتأمين والتبرى عنها
للمؤمن وطلب الوفاء بقيمتها

(بند ۳۶۹)*

يجوز التبرى عن البضائع المؤمنة في الاحوال الآتية دون غيرها وهي
في حالة أسر الاعداء للسفينة

وفي حالة الفرق راجع بند ۲۴ تجارى

وفي حالة مصادمة السفينة وانكارها

وفي حالة تعذر سفر السفينة بمحاذة بحرية جبرية راجع بند ۳۸۹ تجارى

وفي حالة حجز السفينة بأمر دولة أجنبية راجع بند ۳۸۷ تجارى

وفي حالة ضياع البضائع المؤمنة أو تلفها بالكلية اذا كان الضياع أو الفساد

أصاب ثلاثة أرباعها راجع بند ۳۵۰ تجارى

ويجوز التبرى أيضا في حالة ما اذا كان حجز السفينة من السفر بامر الحكومة

الاهلية بعد الشروع في السفر

(بند ۳۷۰)*

لا يجوز التبرى عن الاشياء المؤمنة قبل الشروع في السفر

(بند ۳۷۱)*

وبجميع المضار الاخرى الغير السابقة بمسبب خسارات بحرية عوارية يجري
العمل فيها بما فيه مصلحة الجانبين راجع بند ٣٩٧ تجارى
(بند ٣٧٢)

لا يجوز التبرى عن البضائع بمقراتى صفتها ولا تعليقها على شرط بل يكون
التبرى عن الاشياء المكفولة التى هى عرضة للخطر برمتها
(بند ٣٧٣)

يجب التبرى من المضمونات بالتأمين أن يخبر المؤمن المؤمن له بالتبرى عنها قبل
انقضاء ستة أشهر ابتداء من يوم وصول خبر التلف الواصل من مينات
أوسواحل أوروبا ومن سواحل آسيا وأفريقية في البحر الابيض المتوسط أو في
حالة ما اذا أخذت السفينة أسيرة من ابتداء بلوغ خبر الذهاب بها الى احدى
مينات تلك السواحل المذكورة ومحلاتها

وتكون المدة ستة سنين بعد بلوغ خبر التلف أو الاسر الحاصل في افريقية خلف
رأس عشم الغرباً وفي رأس بقا ورأس هورن
وتكون ثمانية عشر شهراً ابتداء من وصول خبر وصول التلف أو الاسر في الاقسام
الاخرى من أقسام الارض (كالأوقيانوسية)

فإذا مضت هذه المواعيد لا يكون لأصحاب البضائع المؤمنة حق في التبرى
عن بضائعهم للمؤمن ولا يقبل منهم ذلك راجع بنود ٣٧٩ و ٣٨٣ و ٣٨٧
و ٣٩٤ و ٤٣١ تجارى

(بند ٣٧٤)

في حالة جواز التبرى عن البضائع المؤمنة وفي حالة جميع العوارض الاخر
التي يضمن فيها المؤمنون أخطار البضائع يجب على صاحب البضائع المضمونة
أن يبلغ المؤمن الاخبار التي وصلت اليه عن البضائع
ويجب أن يكون التبليغ بهذه الاخبار قبل مضي ثلاثة أيام من وصولها
الى صاحبها راجع بندي ٣٧٨ و ١٠٣٣ محاكمات

(بند ٣٧٥)

إذا لم يصل خبر للمؤمن له عن السفينة وكان ذلك بعد مضي ستة أشهر من
يوم سفر تلك السفينة أو من يوم آخر خبر عنها بالنسبة للإسفار المعتادة

أوبعد مضي سنة بالنسبة للاستقار الطويلة جاز لاصحاب البضائع تسامح الكفيل
بالتأمين عدم وصول الاخبار اليه وان يعلن بالتبرئة ويطلب قيمه بضائعه بدون
أن يكون ملزماً بإببات الضياع

فبعد انقضاء الستة اشهر أو السنة المحدودة لوصول الخبر انقطع يسمى
صاحب البضائع في تنفيذ أحكام التبرئة على موجب المواعيد المذكورة
في بند ٣٧٣ راجع بند ١٢٠ مدني

(بند ٣٧٦)

وفي حالة ما اذا كان التأمين له ميعاد محدود وانتهت المواعيد المقررة أعلاه
لوصول أخبار الاستقار المعتادة أو الطويلة ولم تصل الاخبار عن السفينة
فانه يحكم على سبيل غلبة الظن بضيايع السفينة في زمن التأمين راجع بند
١٣٥٠ و ١٣٥٢ مدني

(بند ٣٧٧)

الاستقار الطويلة هي التي تكون بالنسبة للجهات الجنوبية في الدرجة الثالثة
من العرض الشمالي
وتكون بالنسبة للجهات الشمالية في درجة اثنين وسبعين من العرض
الشمالي

وتكون بالنسبة للغرب في طول الدرجة الخامسة عشر من خط نصف نهار
باريس

وتكون بالنسبة للشرق في طول الدرجة الرابعة والاربعين من خط نصف نهار
باريس أيضا

(بند ٣٧٨)

يجوز للمؤمن له بمقتضى تبليغه للمؤمن أخبار السفينة طبقا لمنطوق بند
٣٧٤ السابق أن يكون مخيرا بين أمرين اما أن يبرأ له من البضائع المؤمنة
ويطلب منه مع ذلك دفع القدر المضمون في الميعاد المحدود في بواصة العقد
واما أن يشترط لنفسه حق التبري متى أحب واختار أن يطلبه في أثناء
المواعيد المحدودة في القانون بعد وصول أخبار التلف القطعية المذكورة
راجع بند ٦٨ محاكمات

*(بند)

(بند ٢٧٩)*

إذا طلب المؤمن له الذي هو صاحب الأشياء المضحونة التبري عنها وجب عليه أن يبلغ المؤمن بإعلان من المحكمة جميع التأمينات التي عقدها بنفسه أو بوكيله بل جميع التأمينات التي أمر بعقدها والنقود التي اقترضها اقتراضاً بجزء بطريق البحت والنصيب في مقابلة السفينة أو في مقابلة البضائع فإذا قصر في ذلك فإن ميعاد دفع القدر المستحق له من يوم التبري يصير موقوفاً إلى يوم التبليغ بدون أن يترتب على ذلك تطويل الميعاد المقرر للتداعي في شأن التبري راجع بنود ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ تجاري

(بند ٣٨٠)*

وفي حالة ما إذا ثبت أن تبليغ صاحب البضائع المؤمنة للمؤمن كذب أو أنه دلس عليه بكتمان الاقتراض أو بكتمان تأمين آخر فإنه يحكم عليه بأنه لاقط له في شيء من حقوق التأمين بل هو محروم منها ويجب عليه دون المؤمن أن يدفع المقادير المقرضة في مقابلة السفينة والبضائع لأربابها ولو هلكت السفينة أو أخذت غصباً بما فيها من البضائع ولا ضمان على المؤمن في شيء راجع بندي ١١١٦ و ٢٢٦٨ مدني

(وصورة ذلك أن انساناً اقترض اقتراضاً بجزء بطلان البحت والنصيب قدره ثلاثون ألف فرنك في مقابلة جزء من البضائع المشحونة في السفينة المقومة بأربعين ألف فرنك وعقد عقد تأمين في مقابلة قيمة جميع هذه البضائع بضمانها في حالة ما إذا تلقت بالخطأ ثم أن صاحب هذه البضائع طلب التبري عنها بتبليغه للمؤمن ذلك ولكن كتم عنه ما كان قد سبق من الاقتراض البحري المضحون بالبضائع المشحونة خوفاً من أن يطلب المؤمن في هذه الحالة تضيق دائرة عقد التأمين أو فسخه حيث أن له الحق في طلب ذلك ثم صرح المؤمن له في الاعلان حين طلب منه البيان بأنه لا وجود للاقتراض ولا لتأمين آخر فإن انكاره ذلك مع ثبوته هو عين التدليس وقصد التخريف على المؤمن أن يثبت هذا التدليس وبثبوت ذلك يصير لاقط للمؤمن له في طلب دعوى التأمين فلا يسع له بعد ذلك دعوى التبري ولا طلب المقدار المضحون

في مقابلة البضائع المؤمنة اذا وقع لها خطر ولا يعاقب مع ذلك من الزامه بدفع
الجمالة المتفق عليها وهو ما لم يأت بأمر يدفع مقدارا المثلثين ألف فربك
المقرضة بضمان البضائع المشحونة ولولا تلك هذه البضائع المذكورة جزاءه
على تدليسه وتغيره

(بند ٣٨١)*

في حالة ما اذا تلفت السفينة المؤمنة بغير أو يتحطم ويجب على صاحب
البضائع المؤمنة مع بقاء حق التبري له في الزمان والمكان أن يجتهد
في تخليص البضائع الغارقة من تلف الفرق بقدر الامكان
وجميع ما صرفه في مقابلة ذلك يكون على طرف المؤمن الضامن ويصدق
صاحب البضائع في تعيين قدر لا يزيد عن قيمة البضائع التي خلصها راجع بند
٢١٠٢ مدني

(بند ٣٨٢)*

اذا اخبلت عقد التأمين من الذبح على تاريخ ميعاد التأدية لقيمة الاشياء
المضمونة وجب على المؤمن الضامن أن يدفع قيمة التأمين بعد ثلاثة أشهر تقضى
من اعلان التبري عن البضائع راجع بند ٦٨ و ١٠٣٣ محاكمات و بند
٢٧٩ تجاري

(بند ٣٨٣)*

يجب اعلام المؤمن بالوثائق والشهادات المثبتة لقيمة الشحنة ولحصول
التلف في الاشياء المؤمنة قبل الترافع معه في شأن دفع المقادير المؤمنة المطلوبة
منه راجع بنود ٢٢٤ و ٢٤٦ و ٣٣٩ و ٣٦٩ تجاري

(بند ٣٨٤)*

تسمع دعوى المؤمن في طلب اثبات مناقضة الوثائق المثبتة لشحنة البضائع
ولتلفها قبل منه التداعى في ذلك راجع بند ٢٥٦ محاكمات
وقبول التداعى من المؤمن بالاثبات لا يوقف الحكم عليه بدفع القدر المطلوب
دفعه منه وقتيا لكن يكلف المؤمن له أن يعطى كفيلا راجع بند ٢٠٤٠
مدني و بند ٥١٧ محاكمات

واذا مضى أربع سنوات ولم تحصل المحاكمة من المؤمن في هذه المدة انقضى

عقد الكفالة راجع بندى ٢٢٤ و ٢٢٦ مدلى

(بند ٣٨٥)

إذا أعلن المؤمن له التبرى عن الأشياء المؤمنة وفيها المؤمن من نفسه أو حكم بصحتها حكم ولزمته جميع هذه الأشياء المؤمنة بعد ملكه للمؤمن من تاريخ التبرى

فلا يسوغ للمؤمن باى وجه أن يعطل بانتظار رجوع السفينة ليتخلص من دفع المقدار المؤمن الضامن دفعه راجع بند ٣٧٥ تجارى

(بند ٣٨٦)

إذا تبرأ المؤمن له للمؤمن من السفينة المضبونة بالتأمين فاجرة البضائع التى نجت من الغرق ولو كانت دفعت مقدما ففى من توابع السفينة المتبرأ منها فتكون مملوكة أيضا للمؤمن الضامن ماعدا ما يكون منها المقرضين قرضا بحريا أو حقا للملاحين فى مقابله أجرتهم أو معدودا من التكاليف والمصارف التى صرفت مدة السفر راجع بنود ١٩١ و ٢٧١ و ٢٠٢ تجارى

(بند ٣٨٧)

فى حالة ما إذا صار حجز السفينة عن السير من طرف دولة فانه يجب على المؤمن له تبليغ المؤمن قبل ثلاثة أيام تمضى من وصول الخبر اليه ولا يصح التبرى عن الأشياء المحجوزة الا بعد ستة أشهر تمضى من هذا التبليغ إذا كان الحجز قد حصل فى بحارا أو روبا أو فى البحر الايض المتوسط أو فى بحر بلطق

ولا يصح التبرى عنها الا بعد سنة إذا كان الحجز حاصل فى جهات ابعد من ذلك

وإبتداء هذه المواعيد يكون من يوم تبليغ الحجز وفى حالة ما إذا كانت البضائع المحجوزة عن السفر قابلة لان يعترها التلف والفساد (كالفواكه) فالمواعيد المذكورة أعلاه تكون شهرا ونصفا فى الحالة الاولى وثلاثة أشهر فى الحالة الثانية راجع بند ١٠٣ محاكمات

(بند ٣٨٨)

يجب على أصحاب البضائع المؤمنة فى اثنا المواعيد المذكورة فى البند

السابق أن يادروا يبدل جهدهم بالشح في تخليص البضائع المحبوزة من يد
الدولة الحابزة لها

وكذلك يسوغ المؤمنون وحدهم أو بإجتماعهم مع المؤمن له أن يشبهوا
بالطرق اللازمة لتخليص هذه البضائع من قبضة المستولى عليها

(بند ٣٨٩)

لاحق للتسري عن البضائع في حالة تعطيل سير السفينة إذا وقفت على محل
وركرت فيه أو حصل لها عارض من تعطلها يعطلها عن السير وأمكن تخليصها
وتعويضها واستقرار سيرها في طريقها إلى صوب مقصدها

ففي هذه الحالة يجوز للمؤمن له أن يرجع على المؤمن بالمطلب ما صرفه على
تخليص السفينة وما صرفه من المساعدات الوقفية لجبر الخسارات للسفينة
أو للبضائع أو للمؤنة أو غيرها راجع بند ٣٦٩ تجارى

(بند ٣٩٠)

فاذا ثبت ثبوت أصحها أن السفينة تعطلت عن السير كضخون بند ٢٣٧
وجب على أرباب البضائع المؤمنة أن يبلغوا بذلك المؤمن في ميعاد ثلاثة أيام
تتضمن من وصول خبر تعطيل السفينة راجع بندى ٢٣٧ و ٢٩٤ تجارى

(بند ٢٩١)

يجب على القبطان في هذه الحالة أن يادر كل المبادرة في الحصول على سفينة
أخرى لنقل البضائع فيها وتوصيلها إلى صوب مقصدها راجع بند ٢٩٦
تجارى

(بند ٣٩٢)

فالمؤمن ~~يكون~~ ضامنا لآخطار البضائع المشحونة في السفينة الثانية
في حال تعطيل الاولى المذكور في البند السابق إلى وصولها إلى صوب مقصدها
وأخراجها من السفينة إلى بر السلامة

(بند ٣٩٣)

ويجب زيادة على ذلك على المؤمن اعانات المؤنات ومصارف اخراج
البضائع من السفينة إلى البر وتخزينها في مخزنه لاستتار سفينة أخرى ونقلها
إلى السفينة الثانية وفرق زيادة التولون وجميع المصارف الاخرى التي

يقتضيهما الحال لتخليص البضائع من التلف فيلزمه الصرف على ذلك الى غاية مساواة قيمة البضائع المضمونة بالتأمين راجع بند ٢١٠٢ مدني وبندى ٣٥٠ و ٤٠٩ تجارى

(بند ٣٩٤)

فاذا مضت المواعيد المحدودة في بند ٣٨٧ وبجز القبطان عن تحصيل سفينة ينقل فيها البضائع لتوصيلها الى صوب مقصدها جاز للمؤمن له التبرى عن البضائع بالاصول المربوطة لذلك

(بند ٣٩٥)

وفي حالة ما اذا وقعت السفينة أسيرة في قبضة عدو وقع ذر على صاحب البضائع أن يبلغ بذلك المؤمن فله أن يصلح على قدر رغبة تدى البضائع به بدون أن يتظر اذن المؤمن في المصالحة ويجب على صاحب البضائع المؤمنة أن يخبر المؤمن بالمصالحة على القدر الذى اقتدى به البضائع بمجرد ما يتمكن من تبليغ الاخبار

(بند ٣٩٦)

للمؤمن الخيار في ان يرضى بالمصالحة ويضيف عن اقتداء البضائع على حسابه وان لا يرضى بذلك ويتبرأ من حقه فيما يجب عليه أن يخبر المؤمن بما اختاره من الامرين في ظرف الاربعة والعشرين ساعة التى تعقب وصول اعلان المصالحة واقتداء البضائع اليه راجع بندى ٦٨ و ١٠٣ محاكمات فاذا أعلن انه اختار المصالحة لمنفعته وجب عليه بوصف تعويض الخسارة أن يساعد بدون مهلة على دفع فدية البضائع على موجب شروط المصالحة وبقدر حصته من المنفعة ويستمر عقد التأمين على حاله فلا يزال ضامنا لاطرار السفرة على طبق عقد التأمين راجع بند ١١٣ مدني وبند ٣٠٤ تجارى فاذا أعلن بعدم اختيار الصلح وجب عليه دفع القدر المؤمن اصاحب البضائع بدون أن يكون له حق ولا دعوى على البضائع التى صارت المصالحة على اقتداها بالتأمين

وفي حالة ما اذا لم يخبر المؤمن بما اختاره من أحد الامرين في المدة السالفة الذكر فان سكوته يعتبر تركه للصالح وعدم رضاه به راجع بندى ١٣٥٠

الكتاب الحادي عشر

في الخسارة البحرية وكيفية تعويضها (المسماة
في اصطلاح أهل الملاحة بالعواربة)

(بند ٣٩٧)

بعد من الخسارة البحرية جميع المضارف العارضة الغير المعتادة التي تلزم
للسفينة على حدتها والبضائع كذلك أولهما معاً من جميع ما يقتضيه الحال
جبراً

وكذلك كل خسارة تحصل للسفينة أو للبضائع من وقت شحنها ويسفرها الى
وصولها واخراج شحنها فانها تعتبر خسارة بحرية راجع بنود ١٩١
و ٣٠٠ و ٣٠٨ و ٣٢٨ و ٣٣٠ و ٣٥٠ و ٣٧١ و ٣٩٢ و ٣٥٥
٤٣٦ تجارى

(بند ٣٩٨)

اذا لم يوجد نص صريح بين المتعاقدين فيما يخص تعويض الخسائر البحرية
كان تعويض هذه الخسائر جاري على أحكام البنود الآتية

(بند ٣٩٩)

الخسارة البحرية صنفان خسارة مغلطة وتسمى الخسارة العمومية وخسارة
مخففة وتسمى الخسارة البسيطة أو الخصوصية

(بند ٤٠٠)

الخسارة العمومية ثمانية أنواع

الاول الاشياء التي صرفت للمصلحة على تخليص السفينة والبضائع برسم
الاقتداء راجع بنود ٣٩٥ و ٣٩٦ تجارى

الثاني الاشياء التي قذفت في البحر للاقتضاء راجع بند ٤١٠ تجارى

الثالث قطع الجبال وكسر الصواري عمداً للسلامة العمومية راجع
بند ٣٨٩ تجارى

الرابع طرح المراسي وغيرها من موجودات السفينة في البحر للسلامة

العمومية راجع بند ٤١٠ تجارى

الخامس الخسارات التى تحدث للبضائع الباقية فى السفينة بسبب طرح
ما طرح منها فى البحر راجع بندى ٤١٠ و ٤٦٦ تجارى

السادس علاج جراح الملاحين الحاصلة من محاماتهم عن السفينة والمدافعة
عنها وكذلك مؤنتهم وأجر الملاحين ومؤنتهم مدة الحجر فيما اذا اجرت عن
السفر بأمر دولة وفيما اذا كان وقوف السفينة لعمارة صار تحملها طوعا
واختيارا للسلامة العامة اذا كانت السفينة مؤجرة مشاهرة راجع بندى
٢٦٢ و ٣٠٠ تجارى

السابع مصارف تفريغ مائى السفينة لتحقيقها وادخالها فى ميناء أو فى نهر
اذا كانت مجبورة على ذلك حذرا من غوائل العواصف والعدو راجع
بندى ٤١٠ و ٤٦٧ تجارى

الثامن المصارف التى صرفت لتخليص السفينة المركوزة فى الارض وتسييرها
فى البحر خوفا على امن التلف الكلى أو من وقوعها أسيرة فى يد العدو راجع
بندى ٢١٠٢ مدنى

وبالجملة فجميع الخسارات التى وقعت فى حالة الاختيار أو المصارف التى
تصرف بموجب قرارات مبنية على أسباب مقبولة فى حق الاصلاح
العمومى والسلامة العمومية للسفينة أو بضائعها من ابتداء شحنها وسفرها
الى عودها واخراج البضائع منها كل هذا يسمى خسارة بحرية عمومية راجع
بندى ٢٣٤ و ٤٠٨ تجارى

(بند ٤٠١)

الخسارات العمومية تتوزع على البضائع وعلى نصف قيمة السفينة ونصف
نولونها باواقع قسمة الغرماء

(بند ٤٠٢)

ثم البضائع يعتبر بقيمتها فى محل اخراجها من السفينة راجع بند ٤١٧
تجارى

(بند ٤٠٣)

والخسارة الخصوصية خمسة أنواع

الاول الخسارة العارضة للبضائع بأفة خاصة بجنسها أو فوروتيه أو أسرا أو

تحطم للسفينة أو أوارته ككازو وقوف راجع بنود ١١٤٨ و ١٣٠٢

و ١٣٠٣ مدنى

الثانى المصارف التى صرفت لأجل تحليل بضائع خصوصية راجع بند

٢١٠٢ مدنى

الثالث تلف الحبال والمراسى والشرعات والضوارى والحبال الدقيقة

الناشئ من القوروتيه أو من عوارض أخرى بحرية

وكذلك المصارف المسببة عن رستور ورى سواء كان لتلف الحبال

والمراسى والشرعات والصوارى بالقضاء والقدر أو لتسديد مؤنة وقذاخر

أو لسد ثقب تفقد منه المياه فى السفينة راجع بند ٣٠٠ تجارى

الرابع عن مؤنة وأجرة الملاحين مدة الحجز اذا حجزت السفينة فى السفر بأمر

دولة ومدة التعميرات اللازمة اجراؤها فى السفينة اذا كانت مؤجرة بالسفرة

راجع بندى ٢٧٧ و ٣٥٠ تجارى

الخامس عن مؤنة وأجرة الطائفة البحرية مدة الكورتينه سواء كانت

السفينة مؤجرة بالشهرية أو بالسفرة

وبالجملة لجميع المصارف والخسارات التى تحصل للسفينة وحدها أو

للبضائع وحدها أو لهما معا من وقت شحن تلك البضائع فى السفينة ومسيرها

الى بلوغها بر السلامة وتقرىغها تعتبر كالحاصلات خسارات بسيطة

(بند ٤٠٤)

الخسارات الخصوصية بعملها أرباب الاشياء التى خسرت أو التى تسبب

عنها المصروف خصيتها على هؤلاء المذكورين

(بند ٤٠٥)

الخسارة الحاصلة للبضائع بسبب نقص القبطان فى عدم تغلقه أبواب العنابر

أو عدم حسن تثبيت مرسى السفينة أو عدم تدارك آلات المتينة اللازمة

للشحن والتفريغ أو غير ذلك من كل خسارة عارضة متسببة عن اهمال

قبطان السفينة أو طائفة ملاحين أو تعدد خسارات خصوصية يتحملها مالك

البضائع خصيتها عليه وحده وله الرجوع بقيمتها على القبطان وعلى السفينة

وعلى توليها فله حق الترافع في طلب ذلك من ذكر راجع بند ١٣٨٢ مدني
وبندي ٢٢١٦ و٢٢١٧ تجاري

(بند ٤٠٦)

عوائد المينات ومصارف جزر اللبان وعوائد رئيس البوغاز الدليل على الدخول
في المين أو في الأنهر ومصارف الخروج منها وعوائد رخصة السير وعوائد
الكشف وعوائد الشهادات ورسم الجولات وعوائد الاشارات الموضوعية
علامة على الخطر وعوائد رمي المرساة وغير ذلك من عوائد الملاحة كل هذه
لا تعد من الخسارات البحرية المسماة بالقوارية وانما هي مجرد مصارف تابعة
لمصارف السفينة راجع بند ٣٥٤ تجاري

(بند ٤٠٧)

اذا حصل تصادم السفن بالقضاء والقدر فالتلف الناشئ عن ذلك على
صاحب السفينة التي حصل لها التلف بدون أن يكون له الرجوع على الآخر
راجع بندي ٣٥٠ و٣٥١ تجاري

فاذا كان التصادم ناشئاً عن تقصير قبطان احدى السفينتين وجب
دفع الخسارة ممن كان سبباً في ذلك راجع بنود ١١٤٨ و ١١٤٩
و ١٣٨٢ مدني وبنود ٢٢١٦ و ٢٢١٧ و ٤٠٥٠ تجاري

واذا لم يعلم من كان سبباً في التصادم فانه يصير توزيع تعويض ما ترتب على ذلك
من الخسارة على السفينتين المتصادمتين بالنصفة على حد سواء راجع بند
٣٠٢ محاكمات وبندي ١٠٦ و ١٤١ تجاري

وفي هاتين الحالتين الاخيرتين يكون تقويم الخسارة بمعرفة أهل الخبرة

(بند ٤٠٨)

لا تسمع دعوى الخسارات البحرية الا اذا كان قدر الخسارة العمومية
لا يزيد على واحد من مائة من مجموع قيمة السفينة وشحناتها وقدر الخسارة
الخصوصية لا يزيد عن واحد من مائة من قيمة الشيء الذي حصلت فيه
الخسارة

(بند ٤٠٩)

اشتراط تامين الخسارات البحرية التي يجوز فيها التسبري عن الشيء المؤمن

للأكفيل المذكور في بند ٦٩ ٤٢ يعاقب به الكافلون للتأخير من الخسارات
الأخرى سواء كانت عمومية أو خصوصية وليس عليهم إلا الخسارات العظيمة التي
تفتح باب التبري عن البضائع ففي هذه الأحوال يجبر المؤمن له بين التبري وبين
السعي في تداعي الخسارات وأرجع بند ١١٣٤ مدني وبشود ٣٣٢
و ٣٦٩ و ١٥٣٧ و ٤٠١ بخاري

الكتاب الثاني عشر

$$\#(1 : \infty)\#$$

فإذا اختلفت الآراء قدم رأى قبطان السفينة و رؤساء البحرية وعليه يجري العمل

فالأشياء التي يبتدأ بها في الطرح هي ما تكون أقل لزوماً وأكثر ثقلاً وأقل
ثمناً للبضائع الموجودة على سطح السفينة من أعلاها واختاب ما يطرح
أولاً يكون رأى القبطان وروساء البحرية

يجب على القبطان أن يكتب محضر الاستشارة بمجرد ما يتيسر له ذلك ويذكر في ذلك المحضر الاسباب التي اقتضت الطرح

ويكون في صورة المحضر امضاء ارباب الاستشارة واذا لم يحض أحد منهم على المحضر يكتب سبب امتناعه ثم يصير تقييد هذا المحضر في جريدة يومية السفينة
راجع بند ٢٤ محاري

وعلى القبطان متى وصل لأول ميناء يرسى عليها سفينة وقبل مضى أربع وعشرين ساعة من وصوله الى تلك الميناء أن يثبت محمة ما هو مذكور في المحضر المقيّد في الجريدة المذكورة

(بند ٤١٤)

عند الوصول الى الميناء لتفريغ السفينة يجب على القبطان أن يسعى بطاب كشف من محل الاقتضاء على الخسارات والاتلافات التي حصلت وتحقيقها بعرفة أهل الخبرة وتجربة فائمة بذلك وتعيين أهل الخبرة يكون بعرفة محكة التجارة اذا كان تفريغ السفينة في ميناء فرانسوية

فاذا لم يكن بالمحال محكمة تجارية يصير تعيين أهل الخبرة بعرفة قاضي الخط واذا كان تفريغ السفينة في ميناء أجنبية فالذي يعين أهل الخبرة للكشف هو القنصل فاذا لم يكن في معرفة الحاكم المحلي ويصير استخلاف أهل الخبرة قبيل شروعهم في الكشف والتحقيق

(بند ٤١٥)

يصير تقويم البضائع التي طرحت في البحر بقيمة محل التفريغ وتعلم صفة هذه البضائع بأبراز حواظ الارشاليات وقوائم الاعنات الاصلية اذا كانت موجودة

(بند ٤١٦)

فأهل الخبرة المعينون طبق البند السابق يوزعون الخسارات والاتلافات على من يلزمه دفعها

وهذا التوزيع ينفذ بعد التصديق عليه من محكمة التجارة التي عينت أهل الخبرة

وفي الميناء الاجبية ينفذ بعد التصديق عليه من قنصل فرانسوا واذا لم يوجد فيه تصديق أي محكمة تكون منوطة بذلك حيث هو من خصائصها

(بند ٤١٧)

التوزيع المتعلق بدفع الخسارات والاتلافات يكون على البضائع المطروحة

والسلامة وعلى نصف قيمة السفينة ونصف النولون بالتسبة لقيمة البضائع في محل
التفريغ

(بند ٤١٨)

اذا زورت البضائع في حافظة الرسالة بوصف الدون ووجدت أعلى وقومت به
فبصير الدفع عليها باعتبار قيمة الاعلى هذا اذا كانت سلت
أما اذا هلكت فلا تعتبر قيمتها في التوزيع الاعلى موجب عن الصفة المعينة
في حافظة الرسالة فاذا كانت البضائع المذكورة ووجدت أدنى مما هو
مذكور في حافظة الرسالة يجري عليها التوزيع بموجب الاعان الموجودة
في القائمة اذا كانت قد سلت من الغرق وتدفع بحساب قيمتها اذا كانت طرحت
في البحر أو تلفت

(بند ٤١٩)

ذخائر الحرب والمؤنة وملبوسات طائفة البحرية لا يتوزع عليها شيء من
الاشياء التي تطرح في البحر بل قيمة ما يطرح منها في البحر بصير دفعه بالتوزيع
على جميع الموجودات

(بند ٤٢٠)

البضائع التي لم تسدح في حوافظ الرسائل ولا في سندات اشهاد القبطان اذا
طرحت في البحر لسلامة السفينة فلا يصير دفع قيمتها ولا يتوزع بوصف اعانة
التعويض في مقابلتها شيء واذا سلت من الغرق يتوزع عليها الاعانة للتسارات
البحرية

(بند ٤٢١)

البضائع المشهونة على ظهر السفينة المسمى كوبريته يدفع ما يخصها في اعانة
التسارات العوارية اذا سلت من التلف
فاذا طرحت في البحر لسلامة العمومية أو حصل لها بعض تلف متسبب عن
الرمي فلا يسمع من مالكيها دعوى في طلب الاعانة في تطير تلفها فليس اصحابها
دعوى ولا طلب الاعلى قبطان السفينة في تعريضها للتلف

(بند ٤٢٢)

لا اعانة لتعويض ما حصل في السفينة من الخلل الا في صورة ما اذا كان الخلل

٤٢٩
 حصل لتسهيل طرح البضائع للسلامة راجع بندى ٤٠٠ و ٤٢٦ تجارى
 (كما اذا تعذر استخراج البضائع المحروقة في السفينة واحتاج الحال لفرجة
 قيم المتوصل الى تلك البضائع فهذه هي الخسارة التي يدفع في حقها الاعانة
 للسفينة)

(بند ٤٢٣)*

اذا لم تسلم السفينة بهذا الطرح فلا تستحق الاعانة على أى وجه كان
 فالبضائع التي سلت لانقاذها اعانة للبضائع المطروحة ولا التي حصل فيها تلف
 بسبب الطرح

(بند ٤٢٤)*

اذا سلت السفينة بسبب ما طرح منها من البضائع ثم استقرت على سيرها قلقت
 فالبضائع السالمة تساعد المطروحة بحسب قيمة المبرودة منها في الحسالة
 الزاينة بعد اسقاط قيمة ما صرف عليها في تحصيل سلامتها راجع بند ٢١٠٢
 مدنى

(بند ٤٢٥)*

ليس على البضائع المطروحة في حال من الاحوال اذا سلت أن تدفع اعانة
 لتعويض الخسارات الحاصلة من وقت طرحها التي سلت وضاع منها شيء
 ولا تدفع البضائع الاعانة المذكورة أصلا لتعويض عن السفينة اذا غرقت
 أو عطلت تعطيلاً كلياً بحيث لا تصلح للملاحة راجع بندى ٤٠٠ و ٤٢٢
 تجارى

(بند ٤٢٦)*

فاذا فتح في السفينة فرجة لخراج البضائع منها وكان فتح هذه الفرجة مبنياً
 على قرار من أعيان السفينة لزم هذه البضائع التي سلت أن تدفع ما يلزمها
 من الاعانة لاصلاح ما تلف في فتح الفرجة المذكورة راجع بندى ٤١٠
 و ٤١٢ تجارى

(بند ٤٢٧)*

اذا لزم نقل بعض بضائع من السفينة الى صنادل لتخفيف السفينة حين
 دخولها في ميناء أو غرق قلقت البضائع التي في تلك الصنادل فانه يصير توزيع

اعانة تعويضها على تمام قيمة السفينة وقيمة شحنتها اراجع بند ٤٠٠ تجارى
واذا تلفت السفينة مع بقية شحنتها واصلت بضائع الصنادل النقلة فلا توزيع
على البضائع الموضوعة في الصنادل ولا تقرر الى وصولها بالسلامة اراجع
بند ٤٢٣ تجارى

(بند ٤٢٨)*

في جميع الاحوال التي سبق ذكرها للقبطان والطائفة البحرية مسؤولية الاولوية
والتقدم في اخذ حقوقهم من البضائع او من المقدار العائد عليها بوصف
الاعانة التعويضية اراجع بندى ٤٠٠ و ٤١٩ تجارى

(بند ٤٢٩)*

اذا حصل توزيع الاعانات لتعويض الخسارات وكان ارباب البضائع
المطروحة لسلامة العموم قد اخذوا حصتهم منها ثم اقتضى الحال انهم بحثوا
عن تخليصها وانخرجوها سالمة من البحرية فيجب عليهم ان يردوا للقبطان
ولارباب الاعانات ما كانوا اخذوه من الحصص بوصف الاعانة بعد استئصال
أرض الخسارة المسببة عن العارح واستئصال صارف استخلاصها

الكتاب الثالث عشر

فيما يتعلق بالمدد وفوات الحقوق بانقضائها

(بند ٤٣٠)*

ليس للقبطان (٩) ان يملك السفينة بوضع اليد عليها بطول المدة اياما كانت
راجع بندى ٢٢٣٦ و ٢٢٣٨ مدنى

(بند ٤٣١)*

لاحق في طلب الترافع في قضية التبرى عن البضائع التجارية المؤنسة بعد
انقضاء المدد المبينة في بند ٣٧٣ اراجع بند ٢٢١٩ مدنى وبند ٣٦٩
تجارى

(بند ٤٣٢)*

كل دعوى مقترحة على عقد الاقتراض البحرى المبني على البعث والنصيب
أو على عقد بوليصة التأمين تقوى بعد خمس سنوات ابتداء من تاريخ العقد

(لانه وكيل فلا يصير
لا يجوز طول المدة ا

راجع بندى ١٢١٧ و ١٢٢٢ مدنى وبندى ٣١٦ و ٣١٧ تجارى

(بند ١٢٣)

يقوت بالمدة الطويلة ما بأتى ذكره وهو
كل تداعى فى طلب دفع أجرة السفينة وأجرة جاكى ضباط السفينة والملاحين
وغيرهم من المستخدمين فيها بعد تمام سنة من تمام السفر
وفى شأن المؤنة التى صرفت للملاحين بأمر القبطان بعد سنة تمضى من تسليمها
وفى طلب ثمن الاخشاب وغيرها من الاشياء اللازمة لعمارة السفن وتطعيمها
بعد سنة تمضى من تمام التسليم
وفى طلب أجرة الشغالين وحقاولات التشغيل التى تمت بعد سنة تمضى من
استلام المشغولات
وفى كل دعوى تتعلق باستلام البضائع بعد سنة من وصول السفينة راجع بند
٢٢٧٥ مدنى

(بند ٤٣٤)

ومحل فوات الحقوق بالمدة الطويلة اذالم يكن بيد المدعى على المدعى عليه سند
عادى أو رسمى أو قائمة حساب بينهما أو خطاب طلب سابق من المحكمة للحضور
بها للتداعى فى شأن المحاسبة و خلاص الطرف راجع بند ٢٢٤ مدنى
وبند ٥٩٥ و ٦٠٩ و ٦١٠ محاكمات

الكتاب الرابع عشر

فيما يتعلق بدفع الخصومة

(بند ١٣٥)

يجوز دفع الخصومات فى القضايا الآتية وهى
جميع القضايا التى على القبطان وعلى المؤمنين للسفينة والبضائع فيما يخص
التلف الحاصل للبضائع اذا كان قد استأجرها صاحبها بدون عمل المعارضة
الاستحفاطية (أى بروسته) راجع بندى ٢٢١ و ٢٢٢ تجارى
وكل دعوى على مستأجر لسفينة فيما يخص الخسارات البحرية اذا كان
القبطان سلم البضائع وقبض أجرتها بدون عمل معارضة استحفاطية راجع

بند ٢٩٧ تجارى

وكل دعوى تخص طلب تعويض الخسائر الناشئة عن تضادم السفن في أى بلد كان يمكن القبطان من أن يطلب فيه دعوى التعويض وقصر في الطلب راجع بندي ١٠٧٣٠٥ تجارى

(بند ٤٣٦)

إذا لم تعمل وتعلن المعارضات الاستحفاظية بالشهاد الرسمى في مدة أربع وعشرين ساعة أو عملت في أثناء هذه المدة ولم يعقبها طلب المحاكمة بالمحكمة في شأن الحصول على الحقوق المستحقة قبل شهر يفضى من تاريخ عملها وإعلانها تكون لأغية غير معتد بها راجع بنود ٦٩ و ٦٣ و ٦١ و ٦٠ و ١٠٣٣ محاكمات

المقالة الثالثة

فيما يتعلق بالتفليس والتفالس وفيما عدا كتب

الكتاب الاول

في ذكر التفليس وفيه عدة أبواب

(قاعدة كلية)

(بند ٤٣٧)

كل تاجر محجور عن دفع الدين المطلوب منه يعدم فلسا ويجوز الحكم بإشهاره فلاس أى تاجر كان بعد موته ان مات وهو متصف بصفة المجز عن الدفع ولا يجوز إشهار التفليس في حق المتوفى به حكم محكمة التجارة سواء كان ذلك من بادئ رأبها أو اجابة لطلب أرباب الديون الا بضى سنة بعد الموت

الباب الاول

في كيفية اعلان التفليس وما يترقب على طلبه

(بند ٤٣٨)

يجب على كل تاجر وقع في حالة التفليس أن يبلغ بخطاب منه محكمة تجارة

البلدة التي هو مقيم فيها يجوز من دفع بها هو مطلوب منه ويكون هذا التبليغ في ظرف ثلاثة أيام تسمى من تاريخ مجزؤه عن الدفع ومنها يوم المجزؤ فإذا أفلست شمرته المفاوضة (المسماة قول القتيبي أي كاية) يجب أن يذكر في خطاب التبليغ اسم كل واحد من أربابها المتكافلين ببيان محل إقامته ويسجل خطاب التبليغ في قلم تسجيلات المحكمة التي لها الولاية على محل الشركة راجع بند ٩٩ محاكمات

(بند ٤٣٩)

ويجب أن يكون مع خطاب تبليغ التفليس صورة ميزانية حساب المفلس أو يترك عند عدمها الأسباب التي منعت من تقديم هذه الميزانية ولا بد أن تكون هذه الميزانية مشتملة على بيان كافة أملاك المفلس من منقولات وعقارات عدد أوقية وعلى بيان الديون المطلوبة منه والديه وعلى الأرباح والخسارات وعلى جميع مصارفه قبل بقلم مؤرخة وعليها علامة العمة والتصدق منه بامضائه راجع بند ٨٩ محاكمات

(بند ٤٤٠)

حكم إشهار التفليس من وظائف محكمة التجارة سواء كان ذلك الحكم مبنيًا على طلب المفلس أو طلب أحد من أرباب الديون قليلاً أو كثيراً أو طلب المحكمة بمقتضى وظيقتها وهو قضاء غير يرقى بتقديم مؤقفاً فإذ اتبين عدم التفليس ويسار المدين باقتداره على قضاء دينه ينقض هذا الحكم راجع بند ١٣٥ محاكمات

(بند ٤٤١)

إذا صدر الحكم بإعلان التفليس وإشهاره أو صار إعلانه بحكم متأخر عن المجزؤ يرقى على استدعاء أمين المحكمة بتحقيقه فإن المحكمة تبين في الحكم تاريخ يوم مجزؤ المفلس عن دفع الدين سواء كان هذا البيان بدون طلب من أحد أو يطلب الغرماء أرباب الديون أو الحقوق عليهم فإن لم ينص على تاريخ ابتداء المجزؤ في إعلان المحكمة يعتبر تاريخه من يوم الحكم بإشهار التفليس

(بند ٤٤٢)

حكم باسمه التفتليس الصادر على موجب البندين السابقين يصير انشاءه
بنشره بالطبع والقييل والتعليق ودرج مضمونه في صحف الوقائع اليومية
في بلدة المقلس وفي سائر البلاد التي يكون للمقلس فيها محل تجارة ويمجى هذا
على الوجه المبين في بند ٤٥٧

(بند ٤٤٣)*

يقضى الحكم باسمه التفتليس اقتضاء ضمنا أن يكون المقلس من ابتداء
تاريخ هذا الحكم ممنوعا من التصرفات في أمواله ولولا الالة اليه فيما بعد بنحو
ميراث مادام محجورا عليه

ومن تاريخ الحكم المذكور لا يتوجه على المقلس دعوى في المحكمة سواء
كانت في متاع أو عقار انشائية أو مقامة بالمحكمة قبل ذلك وانما يتوجه
الترافع فيما ذكر على وكلاء الديون
وكذلك جميع ما يطلب منه تنقيذه فيما يخص المنقولات والعقارات يقوم به
وكلاء الديون

وللمحكمة أن تطلب حضور المدين المقلس لنحو الاستعلام منه كاسوة غيره من
يطلب حضوره للاقتضاء راجع بند ٢٩٢ مدني وبنود ٣٩ و٥٩ و٦٩
و٦٧٣ محاكمات

(بند ٤٤٤)*

يترتب على الحكم باسمه التفتليس ان ما على المقلس من الديون الغير الحالبة
تصير بالنسبة اليه وحده حالة جائزة الطلب عقب هذا الحكم راجع بند
١١٨٨ مدني

ففي حالة اشتراك المقلس مع غيره في امضاء سندين تحت الاذن أو في قبوله سند
حوالة أو في رجوع سند حوالة غير مقبولة عليه فانه يجب على غيره من المدينين
المضامين معه أن يعطوا كفالة لدفع ما في هذه السندات على المقلس من
الدين في ميعادها أو يعجلوا دفع ذلك راجع بند ٥١٨ محاكمات وبندي
٢٠٤٠ و٢٠٤١ مدني

(بند ٤٤٥)*

الحكم باسمه التفتليس ينقطع به جريان القوائد بالنسبة لديون رولة الغرماء

دون غيرهم أى من كل دين ليس مضموناً برون امتيازية أو متاعية
أو عقارية
ولا يجوز تأدية الديون المضمونة بما ذكر الا من استغلال الاشياء المعبدة
لكفالتها

(بند ٤٤٦)

من العقود التى لا يعتد بها بالنسبة للروكية ويجوز للغرماء المطاعنة فيها بطلب
استرداد قيمتها الى روكهم اذا صار عقد هامن المدين من تاريخ الحكم باشهار
افلاسهم من طرف المحكمة أو من تحديد الافلاس أو فى العشرة الايام قبل
تاريخ الافلاس العقود الاتى ذكرها راجع بنود ١١٦٧ و ١٣٥٠ و
١٣٥٢ م دنى

وهي كل تصرف بطريق التبرع فى الاملاك المتاعية والعقارية راجع
بنود ٧٨٠ و ٨٩٤ و ٩١٨ و ١٠٧٦ و ١٠٨١ و ١٠٩١ و
١٩٦٩ م دنى

وكل وفاء دين حل أو لم يحل ينقد أو حواله أو بيع أو فسخ دين فى دين أو غير
ذلك من الوجوه وكذلك كل مادفعه بغير نقد ولا حواله
وكل عقد رهن على عقار من المدين سواء كان بسندات عادية أو رسمية
وكل رهن منقعة أو متاع عقده المدين فى دين فهذا كله لا يعتد به بالنسبة لديون
الغرماء ويسترد للروكية

(بند ٤٤٧)

كل مادفعه المدين من المدفوعات غير ما ذكر لو فاء الديون الحالية وكل عقد عقده
من المعامضات التى صدرت منه بعد مجزؤه عن الدفع وقبل الحكم عليه باشهار
التفليس يجوز أن يحكم عليها بالبطلان اذا ثبت أن المستلين للدراهم والذين
عقدوا مع المدين هذه العقود دفعوا ذلك مع علمهم بافلاسه

(بند ٤٤٨)

حقوق رهن العقار ومن اياها المنافع والاستغلالات المكتسبة بعقد صحيح
مستوفى شروط الصحة والاعتبار جائزة التسجيل الى يوم الحكم باشهار

المفلس

ومع ذلك اذا كان بين يوم حيازة هذه الحقوق ويوم التسجيل أزيد من خمسة عشر يوما جاز أن يتراجع في التسجيل الواقع بعد تاريخ حيز المفلس عن الدفع أو قبل عجزه بعشرة أيام ويحكم عليهم بالانطلاق اذا ثبت ما يطلها
ويزاد على هذا يوم لكل مسافة بعدها من محل العقدة الى محل التسجيل مسير يوم ولمسيرة يومين يومان وهم جرا راجع بسند ٢١٨٥ مدني وبند ٣٣ ١٠
محاميات

* (بند ٤٤٩) *

في حالة ما اذا دفع المفلس ثمن سندات حوالة باسم أحد في المدة التي بين يوم العجز عن اداء ديونه وقبل الحكم بأشهار تفليسه لا تتوجه الدعوى في شأن مادفعه واضاقه له وله الغرماء الاعلى الذي صار قبض سند الحوالة على اسمه وهو أول محيل

فاذا كان السند المعطى من المفلس تحت اذن انسان يتصرف فيه بنقله الى من شاء فلا تتوجه الدعوى الاعلى ذلك الانسان الذي نقله وهو أول ناقل وفي كلتا الحالتين لاحق في رتبة السندات الابعدا اثبات ان من قبضت قيمة السندات باسمه كان يعلم حال المفلس عن الدفع في وقت اخراجها وحيازتها

(مثال ذلك ما اذا عجز انسان عن دفع ديونه وأخرج سنداً من الاسكندرية على زيد المقيم بالمحروسة بجميع عاشر من تاريخه تحت اذن عمرو فأحاله عمرو لبكر وأحاله بكر الى الدقبضة خالد من زيد الذي تحت يده مقابل الوفاء فان التداعى فيه من الغرماء برده الى روكهم لا يتوجه الاعلى عمرو والذي هو أول محيل ولا يعذر في ذلك اذا ثبت انه كان يعلم عجز المدين عن دفع ديونه

فاذا كان السند الذي تحت الاذن باسم عمرو وينقله لمن شاء فعمرو وأحاله لبكر وبكر وأحاله خالد قبضه خالد من زيد ليكون زيد معه مقابل الوفاء فتطلب الاعادة بالتداعى يتوجه على عمرو لان السند باسمه وهو أول من نقله بالايولة لغيره ولا يعذر في ذلك اذا كان يعلم حال صاحب السند

* (بند ٤٥٠) *

جميع طرق تنفيذ الاحكام المتعلقة بتأدية الاجر عن محال تجارة القليس من
قيمة المنقولات المعدة لتشغيل تجارته وشخصية تلك العقارات بصيرت عليها
ثلاثين يوما من ابتداء تاريخ الحکم باسمه أو بالتفليس مع مراعاة الامور
التصفية على البضائع والحقوق التي يستحقها أرباب الملك وضع يدهم على
أعمالهم المستأجرة

ففي هذه الحالة يقطع التعليق بدون أن يكون لاجرائه وجه

الباب الثاني

في نصب محكمة التجارة أمينا من طرفها وكلاء عنها في اجراء

عملية تفليس من أصدرت الاعلام باشهار تفليسه

(بند ٤٥١)

يجب أن يندرج في حكم محكمة التجارة باشهار التفليس وفي تن الاعلام
الصادر منها نائب أحد من أعضاء مجلسها أمينا لادارة عمليات التفليس
ومباشرة بوصف الوكالة عن المحكمة

(بند ٤٥٢)

وتلطفه هذا الامين السعي فورا أن يباشر اداء ما موربته على أحسن وجه
التدبير والتدقيق فيما يلزم

وأن يرفع الى محكمة التجارة جميع الخصومات والمرافعات التي تقرب على
الافلاس من سائر ما هو من دائرة تصرف هذه المحكمة وخصائنها

(بند ٤٥٣)

وحيث ان هذا الامين ما ذون برؤية قضايا التفليس فاحكامه فيها نافذة لا تقبل
الاحالة على محكمة أخرى الا في احوال خصوصية معينة في القانون ترفع
الى محكمة التجارة دون غيرها من المحاكم (ويأتي ذكرها في النود اللاحقة
عما يسوغ للامين أو للمعتزم أن يرفعها الى هذه المحكمة)

(بند ٤٥٤)

لمحكمة التجارة في جميع الاوقات والاحوال ان ترفع هذا الامين من منصب
تحقيق التفليس وتنصب غيره من أعضاء مجلسها

الباب الثالث

فيما يتعلق بختم محلات المفلس والاحكام الواجب ابرؤها في حقها

(بند ٤٥٥)*

يجب على المحكمة عقب اصدارها الاعلام باشهار تقاضى المدين أن تاجر يختم محال تجارته وباستيداعه في مجلس المدينين وتاجر بالمحافظة عليه بان يلاحظه أحد عاوى الضبطية أو رسل المحكمة أو أحد القواسمة الميرية راجع بندي ٧٨٠ و ٩٠٧ محاكمات

ولكن اذا ظهر لامين المحكمة ان اموال المفلس ممكنة الجرد في يوم واحد فلا يصبر ختمها بل يجب فوراً مباشرة تجردها ولا يجوز في هذه الحالة أن يصدر اعلام بمجلس المفلس بقبضه في دفتر الحبوسين على الديون ولا يقبل في شأنه من أحد من ارباب الديون طلب حبه على دينه

(بند ٤٥٦)*

اذا استوفى المفلس ما هو مذكور من الشروط في بندي ٤٣٨ و ٤٣٩ ولم يكن في وقت الحكم باشهار تقاضيه مسجوناً بالسبب آخر من الاسباب جاز المحكمة التجارة أن تعاقبه من ايداعه في مجلس المدينين ومن التحفظ عليه ولكن اذا حكمت المحكمة بمعاذ كرم ظهر لها من الاسباب ماوجب ايداعه في السجن أو المحافظة عليه جاز لها أن تنقض ما حكمت به أو لا وتحكم بما يسنه صواب سواء كان ذلك بناء على طلب ارباب الحقوق أو من يادى رأياً بها بموجب وظيفة

(بند ٤٥٧)*

يجب على كاتب محكمة التجارة أن يكتب لقاضى الخط صورة الحكم الصادر بالختم على محلات المفلس ويجوز أيضاً لقاضى الخط ولو قبل صدور الحكم أن يضع الاختام على محال المفلس اتماماً من تلقاء نفسه بمقتضى وظيفته أو بناء على طلب بعض ارباب الديون أو جميعهم ولا يكون له ذلك الا اذا تبين أن المدين أخفى نفسه أو أخفى بعض أو جميع ما يملكه راجع بندي ٩١١ و ٩١٢

(بند ٤٥٨)*

ويختتم على مخازن المظلس وحواصله وصناديق نقوده ومحافظ سندانة ودقائره
وجميع سندانة وأمتعته وموجوداته

فإن كان التقليل بمحكوماته على شركة مقاضاة مسماة باسم كلي فلا يصح أن
يقتصر في الختم على مركز عموم الشركة بل يختتم على محل إقامة كل فرد من
أفراد الشركة المتسكافة بمعرفة قاضي الخط

ويجب في جميع هذه الأحوال على قاضي الخط أن يخبر فوراً رئيس محكمة
التجارة بما أجراه من وضع الاختتام على سائر المحلات

(بند ٤٥٩)*

يجب على كاتب المحكمة أن يبعث قبل انقضاء أربع وعشرين ساعة من
صدور الأعلام إلى وكيل الملك المحامي عن الحقوق في محكمة القسم صورة
القرار الصادر بأشهار الإفلاس ويبين فيه ما تضمنه الحكم من الأحوال
والمواد المصرح بها في مئنه

(بند ٤٦٠)*

ويجوز تنفيذ القرار المشتمل على استبعاد المظلس في محجن الديون أو المحافظة
عليه أما بسعي وكيل الملك المحامي عن الحقوق أو بسعي وكلاء الديون في طلب
ذلك

(بند ٤٦١)*

إذا كانت النفود الموجودة في محل المظلس لا تكفي حالاً لمصارف الحكم بأشهار
التقليل ولا لمصارف اشاعته بطبعه وتعليقه ودرجه في الوقائع اليومية
ومصارف ختم أملاكه ورسوم ضبطه وأيداعه في محجن الديون واحتياج
الحال لتحصيل مصارف تدفع مقدماً لأجراً هذه الأمور وجب على الأمين
المذكور أن يطلب من خزينة الحكومة صرف القدر اللازم لما ذكره وأول
قدر يرض من نفود المظلس يدفع للخزينة المذكورة بمزية الأولوية لكن مع
مراعاة الأصول المربوطة في امتيازات أرباب العقارات المستأجرة لبضائع
المظلس ووضعها في درجتها الامتيازية

الباب الرابع

في تعيين وكلاء ديون القفلس وقتها واستبدالهم
* (بند ٤٦٢) *

في حكم محكمة التجارة بأشهاد القفلس بتدريج تعيين وكيل أو أكثر عن
أرباب الديون أو وكيلاً مؤقتاً لتحقيق القفلس
فعلى الأمين أن يجمع فوراً أرباب الديون التي على القفلس في مدة لا تزيد عن
تسعة عشر يوماً وأن يتدارك مع من يحضر منهم في هذه الجمعية فيما يخص تنظيم
قائمة بأسماء أرباب الديون المظنون بثبوت ديونهم وطلبهم وفيما يخص تعيين
وكلاء مستخدمين وتعمل صورة محضر بالمداركات والملاحظات وما يستقر
عليه الرأي وترفع صورة هذا المحضر إلى محكمة التجارة راجع بند ٥٢٧
بما كان

فيما طالع المحكمة على هذه الصورة وعلى قائمة أسماء أرباب الديون وبنيها على
تقرير الأمين المرفوع منه إلى القاضي تنتخب المحكمة عدة وكلاء مستخدمين
غير الأولين المؤقتين أو تحكم بإبقاء الوكلاء الأولين على وظائفهم
فوكلاء الديون المنتخبون على هذا الوجه يتصفون بوصف وكلاء دائمين يمكن
يجوز للمحكمة رفعهم واستبدالهم في الأحوال والاصول المربوطة لذلك
يجوز أن يبلغ عدد وكلاء الديون في أي وقت من الأوقات ثلاثة فينتخبون
من الجانب عن روكية الغرماء وأياما كانت صفاتهم فيعقدتهم مأموريهم
يعطى لهم أجرة في نظير أشغالهم وتعيين قدرها بأمر المحكمة بناء على تقرير
أمين المحكمة

* (بند ٤٦٣) *

لا يجوز لأقارب القفلس من الدرجة الأولى والثانية والثالثة والرابعة ولا
لأصهاره من هذه الدرجات الأربع أن ينصبوا الوكلاء الديون راجع بند ٧٣٥
مدني

(ومحكمة ذلك دفع الرتبة ومظنة تقرض الأقارب الوكلاء لقريةهم القفلس
ومع ذلك فقد اخلهم في التحقيق لا يفسد ما صاروا جرائه في عمليات الدين من

التدابير ما لم تحصل مناقضة في ثلثيهم وفي الحالة يجب على محكمة
التجارة رؤية دعوى المطاعين والحكم بما تستصوبه بناء على ما ثبت لديهم من
حقيقة الحال

(بند ٤٦٤)

إذا اقتضى الحال تعيين وكلاء دين زيادة على الموسودين أو استبدال بعضهم
فأمر المحكمة برفع الأمر في ذلك لمحكمة التجارة لكي توظفهم حسب
الرسوم المشروطة في بند ٢٦٢

(بند ٤٦٥)

وكلاء الديون المنتخبون لتسويته لا يجوز لهم مباشرة ذلك إلا بالاتحاد
والاشتراك في الرأي بعضهم مع بعض بطريق الشورى وإنما يجوز للأمين أن
يأذن لوكيل أو عدة وكلاء منهم بتحقيق قضية خصوصية وفي هذه الحالة
تكون مسؤولية هذه العملية الخاصة عليهم دون غيرهم من الوكلاء راجع
ينتهي ١٢٨٢ و ١٩٩٥ مدي

(بند ٤٦٦)

إذا حصل التظلم في عملية من عمليات وكلاء الديون فعلى أمين المحكمة أن يحقنها
في ثلاثة أيام ويعطى القرار اللازم عنها وإنما يجوز التظلم من قراره لمجلس
التجارة

وأنسحاب الأمين ونصرفاته الخاصة نفذ وقبضه راجع بند ١٢٥ أحكام

(بند ٤٦٧)

يجوز للأمين أن يخلص من المحكمة عزل الوكلاء أو عدة منهم بناء على طلب
المفلس أو أرباب الديون أو من تلقاء نفسه بمقتضى وظيفته
فإذا انحصر له من المفلس أو أرباب الديون طلب العزل لأحد الوكلاء ولم يجبه
إلى هذا الطلب في مدة ثمانية أيام يجوز للطالب أن يرفع أمر لمحكمة التجارة
بدون واسطة

فيستل على أرباب المجلس تقرير الأمين وجواب الوكلاء ويكون استماعهم
لذلك بدون تعوير محاورات ولا منازعات ولا درج شيء في الوقائع والمنشورات
العمومية ثم يصدر بالحكم في عقد المجلس بالعزل

الباب الخامس

في بيان وظائف وكلاء الديون وبه قصور

الفصل الاول

في ذكر احكام ومهمة

(بند ٤٦٨)

ذالم يكن قد سبق الختم على موجودات المقلس قبل انتخاب وكلاء الديون وصار انتخابهم فلمهم أن يلقسوا من قاضي الخط أن يجري الاختتام اللازمة راجع بند ٩٠٧ محاكمات

(بند ٤٦٩)

وكذلك يجوز لامين مناظرة التفليس أن يرخص لوكلاء الديون بناء على طلبهم أيضا ان يفكروا ما وضع من الاختتام لخراج الاشياء الآتية أولا اخراج ثياب المقلس وملابسه وأثاثه ومتاعه من كل ما هو ضروري له ولعائلته من هذا القبيل فيسلم له باذن الامين بموجب الحافظة التي تحرره عند ذلك من طرف وكلاء التفليس

ثانيا اخراج الاشياء التي يخشى عليها التلف قريبا ويخشى نقص قيمتها انقصا فاحش راجع بند ٧٩٦ مدني

ثالثا اخراج مواد التجارة المتداولة في الاخذ والعطاء من سند حوالة وبضائع من كل ما يترتب على حبسه خسارة أو باب الديون

ثم ان الاشياء المذكورة في الجملة الاولى والثانية يجب جردها مع تقويم أثمانها بعرفة الوكلاء وبحضور قاضي الخط ويعمل في شأنها بصورة محضر خصيه قاضي الخط المذكور راجع بنود ٣٠٢ و ٤٢٩ و ٩٢٤ و ٩٤١ محاكمات

(بند ٤٧٠)

بيع الاشياء المعرضة للتلف السريع أولنقص القيمة تقصا فاحشا أو التي تحتاج في حفظها الى كثرة مصارف يكون بمباشرة وكلاء الديون بناء على اذن الامين وكذلك ادارة تجارة المقلس فانها تكون بمباشرة وكلاء الديون بناء على

أذن الامين أيضا

(بند ٤٧١)

يصير اخراج براند التجارة من الاشياء المختوم عليها ويسلمها قاضي الخط لوكلاء
الديون بعد مراجعتها ويكتب في ذيلها ما يلزم كاتبه من بيان عدد صحائفها
وتسليمها للفلان وكيل دين فلان المقلس وبعضها فتكون هذه الكتابة من طرفه
محضرا مختصرا

وأما سندات الحوالات وسندات الديون التي تحت الاذن القريية المفلول
أو المحملة قبول الصرق أو التي يلزم في عملها معارضات استحقاقية فهذه أيضا
يجب اخراجها من الاختتام بمعرفة قاضي الخط ويجري بها كشف يابضاح
أوصافها ومبالغها وعددها ويسلمها لوكلاء الديون لاستخلاص ما فيها وتعطى
صورة منها للامين

وأما ما عدا ذلك من وثائق الديون المعنادة فانه يصير استخلاصها بمعرفة وكلاء
الديون ويعطون من طرفهم سند المخالصات لمن يدفع لهم ذلك
وجميع ما يزل بغير عنوان المقلس من المكاتب يصير تسليمه لوكلاء الديون
ليقتضوه فإذا كان المقلس حاضرا جاز أن يفتح بحضوره ليطلع على ما تضمنه

(بند ٤٧٢)

يجوز للامين بعد اطلاعه على القائمة التي يقف بها على ما يظهر له من أحوال
المقلس أن يلتمس من المحكمة تسريحه وإعطاءه إعلاما بعدم التعرض له
بالبض عليه وقتيا فإذا أعطته المحكمة الإعلام المذكور جاز لها أن تطلب
منه كفيل ضامنا له ضمان حضوره وإلزام الكفيل إذا لم يحضر مكفوله عند
طالبه بدفع غرامة تقدرها تلك المحكمة اجتهادا ثم يضاف هذا المبلغ للمالجلة
الغرماء راجع بندي ٢٠٤١ و ٢٠٤٢ مدني وبند ٥١٧ محاكمات

(بند ٤٧٣)

فإذا لم يطلب الامين إعلاما بتسريح المقلس وعدم التعرض له جاز للمقلس
أن يتظلم لمحكمة التجارة لتحكم بما يستصوبه في مجلس جهري بعد سماع قول
الامين وسبب امتناعه راجع بند ٥٠ مدني وبند ١١٦ محاكمات

(بند ٤٧٤)

المفلس أن يأخذ لنفسه ولعائلته من صندوق التقليس الموقوفة اللازمة
ويكون تعيينها بعرفة الأمين بناء على القاموس وكلاء الديون بدون توسط المحكمة
في ذلك إلا إذا تظلم لها فيما قدره الأمين من ذلك
(بند ٤٧٥)

يجب أن يطلب وكلاء التقليس حضور المفلس ليكون قسلاً الجرائد وتصحيح
ميزانها بحضوره
فإذا لم يحضر عند حصر موجوداته بالجرد أكره بخطاب طلب على الحضور
في مهلة ثمان وأربعين ساعة لا تأخر عنها وإذا كان أطلق من سجن الدين
سواء أعطى اعلام عدم التعرض أو لم يعطه وحصل له عذر مقبول لدى الأمين
منعه من الحضور فعليه أن يوكل عنه وكلامه فوضا يحضر قسلاً الجرائد وتصحيح
ميزانها

(بند ٤٧٦)

في حالة ما إذا لم يكن المفلس سلم ميزانية أمواله وديونه فعلي وكلاء الديون أن
يستخرجوها حالاً بدون مهلة من جرائد المفلس ويسند أنه وبواسطة
الاستعلامات والاستقدمات التي يستفيدون من محل الاقتضاء كالأستعلام
من زوجته وأولاده ثم بعد تكوين الميزانية وتصحيحها يضعونها في قلم التعديرات
بحكمة التجارة

(بند ٤٧٧)

يسوغ للأمين أن يستعلم من المفلس ومن وكلائه ومستخدميه وكل من له به
تعلق عما يخص تكوين الميزانية وعن أسباب التقليس ومقتضيات الأحوال
التي أدت إلى التقليس

(بند ٤٧٨)

إذا صدر حكم المحكمة التجارية بإشهار تقليس تاجر بعد موته أو كان حكم
عليه بإشهار التقليس في حياته ثم مات بعد الحكم فلزوجته وأولاده وورثته
التي تار في أن يحضروا في عمل الميزانية وغيرها من عمليات التقليس بأنفسهم
أو يوكلوا من شاؤوا لينوب عنهم في الحضور لذلك

الفصل الثاني

في بيان ذلك الاختتام وجرء أموال المفلس وتفاصيلها

(بند ٤٧٩)

يجب على وكلاء التفليس قبل ثلاثة أيام مضى من توطيعةهم أن يسعوا في طلب
فك الاختتام ومباشرة جرد أموال المفلس بحضوره حقيقة أو بطلبه رسمياً
راجع بنود ٩٢٨ و ٩٣١ و ٩٤١ محاكمات

(بند ٤٨٠)

يجزى من دفتر الجرد نسختان بعرفة الوكلاء ببيان الاصناف التي أزيلت عنها
الاختتام على التسديد الأول فالأول ويكون ذلك بحضور قاضي الخط فيختم
على قرار كل جلسة وترسل إحدى النسختين إلى قلم التحريرات بمجلس التجارة
قبل مضي أربع وعشرين ساعة من تحريرها وتحتفظ النسخة الأخرى عند
وكلاء الديون راجع بندي ٩٣٧ و ٩٤٣ محاكمات

ولو كلاء الديون أن يستعينوا في تحرير قوائم الجرد وتقويم موجوداته
بالاعتماد على مستصوبون جلية للمساعدة راجع بند ٩٤٣ محاكمات
وبصيراً أيضاً لتحقيق أمر الائتمعة والموجودات التي بموجب بند ٤٦٩ صار
معاقبتها من وضع الاختتام عليها مما كان قد جرد قبل ذلك وصارت تقويمه في
حافظته راجع بند ٦١١ تجاري

(بند ٤٨١)

في حالة ما إذا حكم بإشهار تفليس تاجر بعد موته ولم يكن سبق جرد أمواله مرة
أخرى قبل هذا الإشهار أو كان قد توفي قبل افتتاح الجرد وبعد الإشهار يصير
مباشرة الجرد فوراً على الأوجه المذكورة في البند السابق ويكون ذلك
بحضور الورثة حقيقة أو بطلبهم للحضور راجع بند ٩٤٣ محاكمات

(بند ٤٨٢)

يجب على الوكلاء في أي تفليس كان قبل مضي خمسة عشر يوماً من توطيعةهم
أو الحكم باستمرارهم في وظائفهم أن يقدموا للأمين تقريراً مختصراً عما يظهر
لهم من حال التفليس ومن أسبابه ومن قرائنه الدالة عليه ومن أوصافه التي
تبين لهم أنه يؤل إليها
وعلى الأمين أن يبعث فوراً بهذا التقرير مع ملاحظاته لوكيل الملك المحامي

عن الحقوق بالحكمة المدنية وأذا لم يثبت الأمين بهذا التقرير لو كان الملك
لعدم وصوله إليه من وكلاء الديون في مواعيده المعلومة يجب عليه أن يخبره
بذلك مع بيان أسباب التأخير

(بند ٤٨٣)

يجوز لوكلاء الملك في المحاكم الهامين عن الحقوق أن يحضروا في بيت المفلس
لينظروا عليه الجرد ولهم في كل وقت الحق في أن يطلبوا الاطلاع على
السندات والدفاتر والاوراق وكل ما يتعلق بالتفليس الوقوف على حقيقته

الفصل الثالث

في بيع بضائع المفلس وأمتعته واستخلاص الديون المطلوبة له

(بند ٤٨٤)

فإذا انتهى دفتر الجرد واستبان ما اشتمل عليه من البضائع والنقد وسندات
الديون المطلوبة للمفلس والجرائد وأوراق المخطبات وغيرها والموجودات
وكل ما تنسب ملكيته للمدين المفلس وجب تسليم تلك الأشياء إلى وكلاء
التفليس فيعززون في ذيل دفتر الجرد ما يثبت استلامهم لها وأنهم تحت يدهم
وفي عهدتهم وضمائمهم

(بند ٤٨٥)

وبعد استلام الوكلاء لموجودات المفلس يستمرون على مباشرة استخلاص
الديون المطلوبة له تحت تطارة الأمين

(بند ٤٨٦)

يسوغ للأمين أن يأذن بحضور المفلس حقيقة أو حكماً لوكلاء الديون أن
يباشروا بيع أمتعته ذلك المفلس وبضائعه

وله أن يقضى بأن البيع يكرن على الوجه المعتاد بالتوافق والتراضي أو في
المزاد العام عن يد السامسة أو عن يد الموطقين من أمناء العموم راجع بندي
٦١٧ و٦٢٥ محاكمات

ولوكلاء الديون حق في أن يختاروا أميناً ناظر على البيع بعرفتهم بشرط أن
ينتخبوه من جملة الموظفين المعيّنين من طرف أمين المحكمة راجع بندي ٩٤٥
٩٤٦ و٩٤٦ محاكمات

* (بند ٤٨٧) *

يسوغ لوكلاء الديون بعد اذن الامين وطلب حضور المقلنس بالخطاب الرسمي
أن يصالحوا في جميع الخصومات التي تتعلق بحقوق روك الغرماء مطلقا ولو
كانت عقارية أى متعلقة بالحقوق والتداعيات على العقارات راجع بند
٤٠٤ مدنى وبند ٥٣٥ تجارى

فاذا كان موضوع الصلح غير محدود القيمة أو تزيد قيمته على ثلثمائة فرنك فلا
يتم الصلح ولا يصير لازما الا بعد التصديق عليه من محكمة التجارة اذا كان من
قبيل الحقوق المنقولة وبعد التصديق عليه من طرف المحكمة المدنية اذا كان
من قبيل الحقوق العقارية راجع بند ٥٠٠ تجارى

وبصير احضار المقلنس في المحكمة وقت التصديق على الصلح وبالجملة
فلا مقلنس في جميع هذه الاحوال حق الخيار في الرضا بالصلح أو دفعه بالمنافضة
ومناقضته كافية في عدم ابراء الصلح اذا كانت متعاقبة بالامالة العقارية
راجع بند ٤٤٣ تجارى

* (بند ٤٨٨) *

اذا كان المقلنس أطلق من مجن الدين أو كان قد نال اعلام عدم التعرض له
جاز لوكلاء الديون أن يستعملوه في مصلحة ادارة الديون لتسهيل عملياتهم
وليقيد هم بما يلزم لحسن ادارتهم وانما للامين أن يحدد شروط أشغالهم
معهم

* (بند ٤٨٩) *

جميع النقود المتحصلة من مبيعات المقلنس أو من استخلاصات ديونه
يفرض منها المبالغ التي عينها الامين في نظير الكاليف والمصارف ويصير
توريدها حالا في صندوق الودائع والامانات العمومية وفي مهلة ثلاثة أيام
من ورودها الى الصندوق المذكور يحضر سند الاصال للامين بانها وردت
فاذا تأخر شيء منها عن التوريدي يصير الزام الوكلاء بقوائد القدر المتأخر راجع
بنود ١١٤٩ و ١١٥٣ و ١٩٠٧ مدنى وبندى ١٢٦ و ١٣٢
محاكمات

وكل النقود التي صار توريدها الى الصندوق المذكور ومن طرف وكلاء

الديون أو من طرف غيرهم على حساب القليس باسم المقلس لا يصح استعمالها
من الصندوق إلا أن يأذن له الأمين بذلك فإذا حصلت المعارضة من آخر يطلب
الخروج عليها ويجب على الوكلاء قبيل كل شيء أن يتدعوا إلى الحصول على رفع
الخروج عنها ورفع الديون منها

ويجوز للأمين بعد تحرير كشف استحقاق روك الغرماء وتوزيع ذلك باسمائهم
بعرفة وكلاء الديون وتصريه عليهم بالصرف أن يأذن بصرفها إلى أربابها من
مصلحة صندوق الامانات بموجب هذا الكشف راجع بند ٦٥٦ محال

الفصل الرابع

فيما يتعلق بعمليات تفضلية قليس القليس

(بند ٤٩٠)

يجب على الوكلاء من ابتداء مباشرة وظائفهم أن يجروا جميع العمليات
اللازمة لحفظ حقوق المقلس وصون ما يستحقه من الديون على الغير من
الضياغ راجع بندي ١١٣٧ و ١٣٧٢ مدي

ويجب عليهم أيضاً أن يطلبوا رسم تسجيل رهن عقارات المدينين للمقلس أن لم
يكن سبق أن المقلس أجرى تسجيلها بالرهن ويكون التسجيل على ذمة روكية
الغرماء يسمى وكلاء الدين وعليهم أن يرفقوا كشف التسجيل بأشهاد كاتب
المحكمة على صحة توكيلهم في ديون المقلس راجع بند ١١٦٦ مدي

ويجب عليهم أيضاً أن يسجلوا جميع ما يعلمونه من عقارات المقلس بالرهن على
ذمة روكية الغرماء

ويكتب رهن عقارات المدين على كشف عادي مضمي من الوكلاء مبين فيه
حصول القليس لفلان وتاريخ الحكم من محكمة التجارة بنصهم وكلاء عن
أرباب الديون راجع بندي ٤٦ و ٢١٤ و ٢١٠ مدي

الفصل الخامس

في تحقيق الديون التي على المقلس

(بند ٤٩١)

يجوز لأرباب الديون من تاريخ الحكم بإشهار التفليس أن يسلموا الكتاب
لمحكمة التجارة سنداً ديونهم مع كشف مدين فيه الديون المطلوبة من
المفلس فيجب على كاتب المحكمة أن يحترق حافظة بالسندات المذكورة
والكشف ويعطى لأصحاب السندات اصال بالاستلام

ولا يكون كاتب المحكمة مسؤولاً عن هذه السندات الا لمدة خمس سنوات
قضى من تاريخ افتتاح مذكرة التحقيق راجع بند ٢٢٧ مدني

(بند ٤٩٢)

إذا قصر أرباب الديون عن تسليم سندات ديونهم في تاريخ تعيين وكلاء الديون
تعييناً قطعياً كما في بند ٤٦٢ يجب الاعلان لهم فوراً بواسطة المنشورات
اليومية وخطابات كاتب المحكمة التجارية بأن يحضروا بأنفسهم أو يرسلوا
وكلاءهم من طرفهم في ميعاد عشرين يوماً من تاريخ دمج الاعلان في الوقائع
وأن يسلموا بمجرد حضورهم لوكلاء الديون سنداً اتهم مع حافظة الديون
المطالين بها المفلس مالم يختاروا تسليم هذه السندات الى قلم تحريرات المحكمة
التجارية

وإذا سلموا هذه السندات لوكلاء الديون أو قلم تحريرات المحكمة اعطى لهم
بها الوصل اللازم فإذا كان محل أحد من أرباب الديون في داخل المملكة
بعدد أعين المحل الذي تقام فيه قضية تحقيق التفليس زاد للميعاد السابق يوم
في كل مسافة خمسين ألف متر بين المحكمة وبين سكنى رب الدين راجع بندي
١٠٢ و ٢١٨٥ مدني وبند ٣٣٠ محاكمات

وإذا كان أرباب الديون مقيمين خارج أرض المملكة يضاف الى هذا الميعاد
مقدار ما هو مذكور في بند ٧٣ محاكمات

(بند ٤٩٣)

يبدأ تحقيق الديون المطلوبة من المفلس قبل انقضاء ثلاثة أيام غرضي من
الميعاد المحدود في العبارة الاولى والثانية من بند ٤٩٢ ويكون التحقيق
مستمراً بلا انقطاع ويعين الامين مكان التحقيق ويومه وساعته التي يبدأ
فيها ويذكر تعيين ذلك في خطاب طلب أرباب الديون للحضور على الوجه المبين
في البند السابق ومع ذلك فيجب تجديد طلب اجتماع أرباب الديون للتحقيق

على الوجه المذكور في خطاب كاتب المحكمة وإعلانات الزمان
فإذا كان لوكلاء الديون على المفلس دين كان تحقيقها بمرقة الأمين وأما أعداء
ديون الوكيل فانه يصير تحقيقه بمواجهة أرباب الديون والمستولين عنهم
بمرقة الوكلاء المذكورين وبحضروالأمين وهو الذي يجزى محضر التحقيق
اللازم بإمضائه وراجع بند ١٩٨٥ مدني و١٠٤٧ محاكمات
(بند ٤٩٤)*

كل من ثبت أن له حقاً على المفلس أو كان دينه مشبوتاً في ميزانية المفلس فله أن
يحضر في تحقيق الديون وإن تناقض فيما تم تحقيقه وفيما لم يتم فيه ذلك وكذلك
يجوز للمفلس تطهير هذه المناقضة

(بند ٤٩٥)*

يذكر في محضر التحقيق محل إقامة أرباب الديون أو محل إقامة وكلائهم
المقوضين عنهم ويذكر فيه مضمون سندات الدين مع التنبه على ما يوجد من
التصليح والشطب والكتابة بين السطور إن عثر فيها على شيء من ذلك ويذكر فيه
بيان الدين هل هو مقبول أو وفيه مناقضة

(بند ٤٩٦)*

يجوز في جميع الأحوال لأمين المحكمة أن يأمر بمقتضى وتطبيقه باحضار
جرائد المدين للكشف منها عن الديون وله أن يطلب بناء على إذن المحكمة
من قضاة محل وجود هذه الدفاتر أن يخرجوا منها كشفاً ويعتوا به اليه
راجع بند ٨٤٩ محاكمات

(بند ٤٩٧)*

فإذا ظهرت الدين مقبول وجب على الوكلاء أن يضعوا امضاءهم على كل
سند منه بالعبارة الآتية وهي
صار قبول مبلغ كذا ضمن الديون المطلوبة من فلان المفلس بتاريخ كذا ثم
يكتب الأمين علامة الصحة على هذا الشهاد
ويجب على كل مدين في أثناء ثلاثة أيام غرضي من تحقيق دينه أن يخلف بين
يدي الأمين عين التوثيق على أن الدين المذكور في ذمة المدين حقيقة بدون
حيل ولا تدليس

* (بند ٤٩٨) *

إذا كان الدين المطلوب من المعلن محل نزاع جازل أمين المحكمة بدون إقامة دعواه بأحضار من يلزم أن يجلبه في أقصر مدة على محكمة التجارة لتحكم فيه بناء على ما أئدها له الامين من تقرير الاحالة بما وافق رابيع بندي ٧٢ و ١٧٠ محاكمات

فيجوز للمحكمة المذكورة أن تأمر بأحضار الشهود وغيرهم ممن يلزم بين يدي الامين لإقامة الدعوى امامه وقطع النزاع رابيع بنود ٢٥٢ و ٥٠٧ و ٤٣٢ محاكمات

* (بند ٤٩٩) *

إذا رفع تحقيق الدين المنازع فيه الى محكمة التجارة باحاطته عليها من طرف أمين المحكمة وكانت الدعوى غير صالحة لفصل الحكم فيها على وجه قطعي قبل المواعيد المحدودة في حق الاشخاص المقيمين في داخل المملكة عملاً بنطوق بندي ٤٩٢ و ٤٩٧ جاز للمحكمة أن تأمر على حسب مقتضيات الاحوال الظاهرة لها اتمامها ل تشكيل الجمعية المعدة لعمل المصالحة بين ارباب الديون في الدين الذي تحت التحقيق الى فصل الحكم فيه واما بتشكيلها فان أمرت بتشكيلها جاز لها أن تحكم حكماً مؤقتاً بأن يصير ادخال رب الدين المنازع في دينه في قرارات الجمعية بقدر معلوم يحكم له به ويحدد ذلك القدر بعرفة المحكمة في نفس الحكم الوقفي الذي يصدر في شأن دخوله في روك الغرماء وقبوله في التقسيم عليهم

* (بند ٥٠٠) *

إذا كان قد أجبيل تحقيق النزاع في قبول الدين في روك الغرماء على محكمة مدنية لكونها من خصائصها الحكم فيه فان محكمة التجارة تحكم اماً بتعليق عملية الافلاس الى انتهاء قطع النزاع أو بعدم التعليق والايكاف في هذه الحالة الاخيرة تحكم المحكمة المدنية في هذه القضية كالقضايا المستعجلة بناء على طلب وكلاء الدين ذلك منها وبصير من طرفها ابلاغ الحكم الى رب الدين المنازع فيه بدون سماع شئ آخر في حالة ما اذا كان الدين صار قبوله مؤقتاً على قدر معلوم

وأما في حالة ما اذا كانت قضية الدين المقامة جنائية أو تعزيرية جاز للمحكمة

البصارة أن تأمر أيضا بتعليق عمليات الإفلاس أو باستمرارها فإذا أمرت
 باستمرارها فلا يجوز صدور الحكم بقبول الوقي ولا يجوز لرب الدين أن
 يدخل نفسه في عمليات التقليل مادامت المحاكم القائمة دعواه فيمالم تقطع
 النزاع في ذلك راجع بنود ٣ و ١٧٩ و ٢٣ تحقيق الدعاوى

(بند ٥٠١)

كل دين ممتاز أو متأثر رهن محلل النزاع فيه الامتياز والرهن فإنه يصح في
 شأنه قبول رب الدين في قرار التقليل فين يدخل في رول القرماء ويكون
 بمنزلة رب الدين المعتاد الخالي عن المزية والرهن

(بند ٥٠٢)

إذا انقضت المواعيد المحدودة في بندي ٤٩٢ و ٤٩٧ في حق الأشخاص
 المقيمين في أرض المملكة لا يصير تعليق عقد المصالحة ولا توقيف عمليات
 التقليل مع مراعاة ما يستتق في بندي ٥٦٧ و ٥٦٨ في حق أرباب
 الديون المستوطنين خارج أرض المملكة

(بند ٥٠٣)

إذا تخلف أحد من أرباب الديون معلوما كان أو مجهولا عن الحضور أو نكل
 عن الحلف على صحة ديونه للتوثق في المواعيد المقررة للحضور وأداء الحلف
 فلا يندرج في قائمة توزيع الديون على أربابها بما ينص من الدراهم ولكن
 له أن يناقض في ذلك إلى تمام صرف جميع النقود الناضية الموزعة وما يصرفه
 على المناقضة من الرسوم يصكون على طرفه راجع بندي ٤٩٢ و ٤٩٧
 تجارى

ومناقضة الناكل عن اليمين والتخلف عن الحضور في التوزيع لا توقف اجراء
 صرف التوزيع الصادر به اذن الامين ولكن اذا ناض مال للمفلس وصار
 التثبت بتوزيع آخر قبل أن يحكم للمناقض فيما ناقض فيه فإنه يجوز درجه
 في قائمة التوزيع الجديدي بقدرية عين له معرفة محكمة التجارة وقتيا ويحفظ
 على سبيل الامانة الى فصل حكم مناقضته راجع بند ٥٦٥ فاذا ثبت فيما بعد
 استحقاؤه للدين فلا حق له في التداعى فيما صدر توزيعه باذن الامين ولكن له
 الحق أن يأخذ ما استحقه من الدراهم الناضية الباقية بدون توزيع بحسب

ما يخص

ما يخص دينه بالنسبة للخصم التي صرفت في التوزيعات السابقة راجع بنود
١٣٥ و ٦٦ و ٧٥ و ٨٠ و ٧٥ محاسن

الباب السادس

في المصالحة في مادة الديون وفي اتحاد الغرماء وفيه فصول

الفصل الاول

في تجميع أرباب الديون وعقد الجمعية

(بند ٥٠٤)

في الأيام الثلاثة بعد المواعيد المقررة لحلف أرباب الديون بمسئولية التوثيق
لإثبات دينهم بأمر الأمين كاتب المحكمة أن يجمع لهم ذاك في عمل عقد
التراضي على المصالحة لجميع أرباب الديون الصحيحة الثابتة بالتحقيق والموثقة
بالحلف أو المقبولة وقتيا ولاجل معلومية الغرض المقصود من هذه الجمعية
يلزم درجه في الوقائع مينا وفي الخطابات الصادرة لأرباب الديون بطلب
اجتماعهم راجع بند ٩٧ و ٩٨ تجارى

(بند ٥٠٥)

تتخذ جمعية أرباب الديون تحت رئاسة الأمين في المحل المعين بأمره في ساعة
كذا من يوم كذا في شهر كذا فيحضر في هذه الجمعية أرباب الديون الذين
تحقق ديونهم وأدوا بمسئولية التوثيق لإثباتها والتي صار قبولها وقتيا ويجوز
حضورهم فيها بأنفسهم أو بوكلاء عنهم من شأؤ راجع بند ١٩٨٧ مدنى
وبند ٩٣ تجارى

ويصير طلب المقلس في هذه الجمعية فيجب أن يحضر بنفسه إذا كان صار معافاته
من سجن الدين أو كان قد نال اعلام عدم التعرض له ولا يجوز أن يقيم وكيل
عنه إلا العذر معتبر يصدق على قبوله الأمين راجع بنود ٤٦٠ و ٤٧٢
و ٨٨ و ٨٩ تجارى

(بند ٥٠٦)

يجب على وكلاء ديون المقلس أن يقدموا تقرير الجمعية مشتملا على ما ظهر

لهم من حالة القفلس مع بيان الأصول والرسوم التي صار اجراؤها وعلى
العمليات والتدابير التي يصير اجراؤها تستنطق الجمعية القفلس وتأخذ
جوابه

ثم ترفع الجمعية تقرير الوكلاء الممضى منهم الى أمين المحكمة فيكتب صورة
محضره كذا فيها جميع ما قيل في المذكرات واستقر عليه الحال في الجمعية
راجع بند ١٩٩٥ مدني وبند ٤٦٥ تجاري وبند ١٢٦ محاكمات

الفصل الثاني

في المصالحة بين القفلس وغرمائه (وهي ما تسمى قونفور داتو) وفيه فروع

الفرع الاول

في عمل المصالحة

* (بند ٥٠٧) *

لا يعتبر قرار الصلح بين أرباب الديون الحاضرين في المداولة والمدعين القفلس
الا اذا كان مستوفيا للشروط السالفة الذكر

ولا تتم رابطة المصالحة الا على اجماع رأى عدد من أرباب الديون جامع لاغلبية
الآراء ومستوف زيادة على ذلك لثلاثة ارباع مجموع الديون التي ثبتت
بالتحقيق وجرى تعيين التوثيق لاثباتها وقبلت وقبلا على طبق ما سبق في
الفصل الخامس من الباب الخامس فاذا لم يكن بناء التراضي على المصالحة على
هذا الوجه كان فاسدا لا يعتمد به راجع بند ٤٩١ الى بند ٥٠٣ تجاري

* (بند ٥٠٨) *

أرباب الديون الحائزون لرهن عقارى مسجل أو معافى من التسجيل أو لامتياز
من الامتيازات أو لرهن متاعى لا رأى لهم اذا حضروا في هذه الجمعية فيما
يتعلق بعمليات عقد التراضي على الصلح فيما يخص تلك الديون الصحيحة
الثابتة أو المقبولة ولا يحسبون من أعضاء الجمعية الا اذا أسقطوا حقوقهم في
الرهن العقارى وrehن المتقولات والامتيازات وتنازلوا عنها راجع بنود ٤٤٥
و ٤٤٨ و ٤٩٠ و ٥١٧ تجاري

١٥٥
فاذا زاحموا وبدوا رأيهم في التراضي على المصالحات استلزم ذلك ضمنا سقوط
حقوقهم في الرهون والامتيازات من كل وجه راجع بندي ١٣٥٠
و ١٣٥٢ مدي

(بند ٥٠٩)

يصير امضاء سند الرضا بالمصالحة في مجلس المذاكرة قبل تفريق المجلس والا كان
عقد المصالحة فاسدا

واذا لم يحصل التراضي الا باكتساح آراء ارباب الجمعية عددا فقط أو بأكثرية
ثلاثة أرباع المال فقط أمر أمين المحكمة بتأخير المذاكرة على التراضي الى
ثمانية أيام لامهله بعدها

فكل قرار أو اتفاق بصير التراضي عليه من ابتداء أول جمعية الى تمام هذه
المهلة يكون لا غير راجع بندي ٥١٢ و ٥٠٧ تجاري

(بند ٥١٠)

اذا حكم على المفلس بأن افلاسه عن غش وتدليس وأنه محض تقالس فلا
مصالحة لارباب الديون معه على ديونه راجع بنود ٥٢٠ و ٥٩١ و ٦٠١
و ٦١٢ تجاري

واذا كان على المفلس دعوى مرفوعة في محكمة مدنية بآتهامه بتفليس الغش
والتدليس يجب اجتماع ارباب الديون بقصد المداولة في تأخير القرار وامهاله
على المصالحة معه الى صدور الحكم بنتيجة قضية تفليسه ولا يجوز صدور قرار
الامهال الا بتصديق آراء أكثرية الجمعية عددا او مالا حسب المقرر في
بند ٥٠٧

فاذا انقضت المهلة ولزم اعطاء القرار على الصلح فالاحكام المذكورة في
البند السابق بصير تطبيقها على قرارات الجمعيات الجديدة التي تصير فيها
المداولة في شأن المصالحة

(بند ٥١١)

فاذا كان المفلس قد حكم عليه بتفليس التفريط والتقصير فانه يصح معه عقد
المصالحة ولكن في حالة ما اذا كانت دعواه مقامة في المحكمة المدنية ولم يصدر
عنها حكم يجوز لارباب الديون أن يؤخروا القرار بامهالها الى صدور الحكم

مع العمل بموجب منطوق أحكام البند السابق راجع بند ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٦٠١
و ٦١٢ تجارى

(بند ٥١٢)

جميع ارباب الديون الذين ثبت لهم حق الدخول مع غيرهم فى المصلحة قبل
العقد أو ثبت لهم بهذا الحق من زمن عقدها يجوز لهم المناقضة فى المصلحة
ويجب أن تكون هذه المناقضة مبنية على دلائل قوية وان يعطى به اعلان
لوكلاء الديون وللمقلس قبل انقضاء ثمانية أيام من تاريخ امضاء مسند المصلحة
وبدون ذلك لا تسمع دعوى المناقضة ويستترط فى سماع دعوى المناقضة أن
يطلب رفعها للمحكمة فى أول جلسة من جلساتها وإذا كانت ديون المقلس
لم يتعين للتوكيل فيها الاوكيل واحد وكان هو الغريم المناقض فى المصلحة
وجب عليه أن يستدعى باستبداله بوكيل غيره لتقام دعوى المناقضة بالمواجهة
ويجوز العمل بالاصول المقررة فى هذا النظم وجوب اعلان وكيل الدين
الذى تعين بدله فاذا كان الحكم فى المناقضة المترافع فيها مشتملا على قضايا
فرعية اجنبية من موضوعها ليس الحكم فيها من وظائف المحكمة التجارية
وجب عليها أن تؤخر الحكم فيها الى فصل القضاء فى القضايا الفرعية المرفوعة
الى غيرها بالاحالة ويعطى أقصر ميعاد للغريم المناقض لخلاص قضاياها فى
المحكمة المحال عليها الحكم فى هذه القضايا الفرعية المعارضة راجع بنود ١٧٠
و ٤٢٤ و ٤٢٧ محاكمات

(بند ٥١٣)

يصير طلب التصديق من المحكمة على سند المصلحة بناء على التماس ارباب
الحقوق وليس للمحكمة أن تحكمهم بالصلح وتصدق عليه الا بعد مهلة الثمانية
الايام المحددة لذلك بمقتضى البند السابق
فاذا حصل فى أثناء هذه المدة مناقضات من أحد فى المصلحة فان المحكمة
تقضى بما تستصوبه فى حق المناقضات وفى حق التصديق على المصلحة معا
بتوقيع حكم واحد
واذا قضت بقبول المناقضة فانها تقضى مع ذلك بى إعلان المصلحة بالنسبة لجميع
أرباب الديون

(بند ٥١٤)

* (بند ٥١٤) *

في جميع الاحوال وقبل شروع محكمة التجارة في توقيع التصديق على سند
المصالحة يجب أن يرفع اليها من الامين المنصوب من طرفها التسوية الديون
تقريراً مستقلاً على حقيقة التقليل وعلى جواز عقد المصالحة فيه راجع بندي
٥٢٨ و ٤٥٢ تجارى

* (بند ٥١٥) *

في حالة الاخلال بشرط من الشروط المقررة فيما سبق وفيما اذا وجدت اعدا
تقتضيها المصلحة العمومية أو مصلحة أرباب الديون وتظهر للقاضي أنه يمنع
بطبعها عمل المصالحة على هذا الوجه جاز لمحكمة التجارة أن تمنع من
الحكم بعمتها وترفض التصديق عليها

الفرع الثاني

فيما يترتب على تمام المصالحة من النتائج

* (بند ٥١٦) *

يجزأ التصديق على المصالحة بصير العمل بها نافذاً في حق جميع أرباب الديون
سواء كانت ديونهم مندرجة في ميزانية المفلس أو غير مندرجة وسواء
صار تحقيقها أو لم يصير بل تسري أحكام المصالحة المصدق عليها على أرباب
الديون ولو مقيمين خارج المملكة وعلى أرباب الديون التي صار قبولها وقتها
في مذاكرة التقليل بموجب بندي ٤٩٩ و ٥٠٠ أي ما كان القدر الذي
يصرف لهم فيما بعد بالقرار القطعي الذي يصدر بشأن ديونهم راجع بندي
٤٣٩ و ٥٢٣ تجارى

* (بند ٥١٧) *

في تصديق المحكمة باصدار اعلام المصالحة لا يزال لكل واحد من أرباب
الديون حافظاً لحقوقه على عقارات المفلس المسجلة بالرهن كما تقرّر في الجملة
الثالثة الاخيرة من بند ٤٩٠ فهم يجب على وكلاء الديون أن يسعوا
في تسجيل اعلام التصديق في مصلحة تسجيلات الرهون المحلية ما لم تكن قد
استقرت في سند المصالحة في حق العقارات المرهونة رابطة أخرى بخلاف ذلك
راجع بندي ٢١٤ و ٢١٣ و ٢١٤ مدني و بنود ٤٤٥ و ٤٤٨ و ٤٩٠

(بند ٥١٨)

لا يجوز بعد تصديق محكمة التجارة على المصالحة سماع أى دعوى فى بطلانها
الافى صورة ما اذا كانت دعوى البطلان مبنية على ظهور الحيلة والتدليس
بعد التصديق وكانت الحيلة القاهرة متعلقة بكم أحوال المدين واخفائه
يساره والمطالوب له أو يظهر ادعائه ديناً زيادة عما عليه فى الواقع راجع
بنود ١١٦ و ٢٠٥٢ و ٢٠٥٤ مدنى

(بند ٥١٩)

عقب التصديق على المصالحة واتظامها فى سلب الاحكام القطعية التى لا تقبل
نقضا ولا ابراما تنهى وظائف وكلاء الديون راجع بند ١٢٥١ مدنى
فيجب عليهم ان يطلعوا المقلس على تصفية حسابه الاتهامى بحضور امين
المحكمة فيصير مرجعة هذا الحساب وتقبيله ثم يسلم الوكلاء للمقلس جميع
أمواله وحرائده وسنداته وأوراقه وسائر متعلقاته ويعطيهم المقلس سنداً بذلك
لخلاص طرفهم راجع بند ٥٢٧ محاكيات وبند ٥٠٣ تجارى
فان حصل نزاع ففصله منوط بمحكمة التجارة راجع بند ٦٣٥ تجارى

الفرع الثالث

فيما يتعلق ببطلان المصالحة مع المدين وفسخها

(بند ٥٢٠)

بطلان المصالحة من ظهور تدليس وحيلة أو بالحقكم على المقلس بعد
التصديق بظهور تقالس الحيلة بسقط ضمان الضامين لسند المصالحة من
نفسه وبطلعه راجع بندى ٢٠٤٠ و ٢٠٤١ مدنى
وفى صورة عدم وفاء المقلس بشروط المصالحة معه تجوز المحاكمة فى شأن فسخ
هذه المصالحة امام محكمة التجارة بحضور الكفلاء أو طلبهم رسماً للحضور راجع
بند ١١٨ مدنى

وفسخ المصالحة بعدم الوفاء لا تبرأ من الكفالة ذمة الضامين لتعقيد شروط
المصالحة كلها أو بعضها

(بند ٥٢١)

(بند ٥٢١)*

اذا صار التداعي على المفلس بعد تصديق المحكمة على المصالحة بانه من تسكين
لتفاسس الحيلة والتدليس وصدور الاعلام بوضعه في السجن أو بالمحافظة عليه
جاز لمحكممة التجارة أن تأمر بالجزع على جميع املاكه وتعلقاته ويبتطل حكم
هذا الجزع من نفسه من يوم صدور الاعلان بمنع المدعى من الدعى حيث
لاحق له في التداعي عليه أو بالحكم ببراءته راجع بتود ٢٢٩ و ١٢٨ و ٩٥
و ٢٦٦ و ٣٥٨ تحقيق دعاوى

(بند ٥٢٢)*

باطلاع المحكمة على القرار الصادر بترتيب الجزاء على المفلس في نظير ارتكاب
تفاسس الحيلة والتدليس أو بصدور الحكم بفساد المصالحة للغش أو بفسادها
لعدم الوفاء يجب عليها أن تنصب أمينا على التظليس من طرفها وتقيم وكيل
أو عدة وكلاء عن أبواب الديون

فيجوز للوكلاء أن يضعوا الاختتام على المحلات المقتضية الختم عليها
وأن يشعروا بدون تأخير بالاجتماع مع قاضي الخط في تحقيق النقود والمقوق
والاوراق و مراعاة على دفتر الجرد القديم واذلزم الحال التعرير دفتر جرد
جديد يكون ذيل لا قديم وتكمله له فانهم يشاركون عمله راجع بند ٦١١
محاکات ٧٩ و تجارى

ويجوزون ميزانية لاحقة تكون أيضا ذيل للميزانية السابقة القديمة ومكملة لها
ثم ينشرون حالا اعلانات مخصوصة بذلك تعلق في المحال اللازمة وتدرج
في الوقائع اليومية مع خلاصة الحكم الصادر في تعيينهم لو كالة
الديون ويطلبون بطريق الاشاعة بالتعليق والوقائع من أبواب الديون
الجديدة اذا كانت ظهرت ديون جديدة أن يبرزوا في ميعاد عشرين يوما
سندات ديونهم ليجرى تحقيقها على الوجه الاتي ويصير ايضا طلب أبواب
الديون الجديدة بخطابات من كاتب محكمة التجارة كمنطوق بندي ٤٩٢
و ٤٩٣ السابقين

(بند ٥٢٣)*

ثم يصير الشروع حالا في تحقيق سندات الديون التي يبرزها أبوابها على البند

السابق ولا يصير إعادة تحقيق الدين السابقة المقصولة الموثقة بالخلف لتأكد هذا
وانما يصير رفض الدين التي وفيت بالكامل وختم المبالغ التي صرفت من أصل
كل دين راجع بند ٩١ تجارى

(بند ٥٤٤)

فاذا انتهت هذه العمليات ولم يترتب عليها التوسط في عمل مصلحة جديدة بين
المفلس وأرباب الديون المستجدين كما اذا كان فسخ المصلحة لعدم وفاة
الشروط جاز لأرباب الديون أن يجتمعوا للمذاكرة في ابقاء وكلاء الديون
الموقتين أو استبدالهم

ولا يصح مباشرة تقسيم أموال المفلس على الغرماء الا بعد انقضاء المواعيد
في حق هؤلاء المستجدين بقدر المواعيد المقررة لأرباب الديون القاطنين في
مملكة فرنسا على موجب بندي ٩٢ و ٩٧ السابقين

(بند ٥٢٠)

عقود المعاملات الصادرة من المفلس بعد التصديق على المصلحة وقبل الحكم
عليها بالفساد أو بالفسخ لا تبطل الا بظهور خيانة وغش لحقوق أرباب الديون
راجع بند ١٦٧ مدني وبنود ٤٦ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ تجارى

(بند ٥٢٦)

جميع الديون التي على المفلس قبل تجديد المصلحة تحسب لأربابها بنسبها
بالنسبة لمطالبة المفلس فقط بها أو ما بالنسبة لروك الغرماء فلا تحسب الا على
الوجه الآتي وهو أن كل رب دين لم يحاصص في المصلحة الاولى يدخل في
روك الغرماء الجديدين تمام دينه فاذا كان قبض حصه من القسمة في
المصلحة الاولى فانه يدخل في الثانية بقدر الحصه الباقية من دينه القديم
بحسب التنازل في القدر الذي وقع عليه الصلح

وتجوز أحكام هذا البند على أرباب الديون في حالة ما اذا استجد على المفلس
تفليس جديد بدون سبق بطلان مصلحة ولا فسخها كأن قصر عن وفاة
ما التزم به من الشروط مع أرباب الديون أو اتخذ تجارة جديدة وبغرض عن دفعها
فحكم عليه بالتفليس

(ويسان ذلك انه بمجرد ما يصير الحكم على المصلحة بالفساد أو بالفسخ يصير

ما التزم به أرباب الديون من الشروط مع المقلس لأجباب بطبيعته فيعودون
بالنسبة له إلى حالة ما قبل العقد من استحقاقهم في ذمته تمام ديونهم وحقوقهم
ليكن لا يكون هذا إلا بالنسبة لذات المقلس فقط فيعود لهم أن يقتضوا أثره
بطلب تمام ديونهم وبقبضوا عليه ويجبوه ما لم يتحدد مصلحة ثالثة على موجب
بند ٥٢٤ ولكن في ديونهم وحقوقهم بالنسبة لروكية الغرماء تفصيل
فكل رب دين لم يقبض شيئا في المصلحة الأولى فانه ينسدرج في روك الغرماء
الجدي بتمام ديونه لما في ذلك من الانصاف فإذا كان دينه الذي في روك الغرماء
في المرة الأولى أربعين ألف فرنك فانه ينسدرج في روك المرة الثانية بتمام هذا
القدر

وأما إذا كان قبض حصة من القسمة في المرة الأولى من المصلحة الأولى فقد
أوجب على نفسه بقبض ذلك تصحيح عقد الرضا بينه وبين المقلس بطريق
المصالحة فيكون عقد المصالحة قد تم بالنسبة له والرضا به فلا رجوع له بها
تنازل عنه في روك الغرماء حينئذ إذا كان أصل الدين أربعين ألف فرنك
وخصه في المصلحة الأولى عشرين ألف فرنك حيث حصل التراضي على
اسقاط خمسين في المائة وقبض عشرة آلاف فرنك فإن العشرة آلاف فرنك
تكون بقيمة عشرين ألف فرنك من الأربعين فتبوأ ذمة رب الدين من عشرين
الف فرنك من أصل الدين المطلوب منه لأن رب الدين لما رضى بالخمسين في
المائة في عقد المصالحة وقبض العشرة آلاف من القسمة فهذا بالنسبة إليه
بنزلة عقد لازم لا ينسخ

الفصل الثالث

في نقل عملية التفليس وختامها لعدم

كفاية مال المقلس بمصارفها

(بند ٥٢٧)

في أي وقت كان قبل التصديق على المصالحة وقبل اتحادية أرباب الديون إذا
نطقت المداومة على إدارة التفليس بعدم كفاية أموال المقلس للمصارف
التي تقوم بها إدارة المحكمة التجارية تفصيل عملية التفليس وقطع علاقتها بناء على

المفاس أمين المحكمة بل والمحكمة أن تصدر هذا الحكم من تلقاء نفسها
بمقتضى وظيقتها راجع بند ٥٢ تجارى
فيترتب على هذا الحكم ان كل أحد من أرباب الديون له على حديثه أن
يتدأى على أموال المفلس وأن يطلب القبض والتضييق عليه راجع بند
٢٠٩٣ مدنى وبندى ٥٨٣ و ٧٨٠ محاكمات
ولايجرى مضمون هذا الحكم الا بعد انقضاء شهر كامل من تاريخ اعلانه وفى
أثناء هذا الشهر يكون موقوف النفاذ راجع بند ٦٦ تجارى
* (بند ٥٢٨) *

يجوز للمفلس أو لغيره من أرباب الحقوق أن يطلب نقض الحكم بقتل العملية
بأبناات وجود الاموال الكافية لمصارف استمرارها أو بتسليم مقدار كاف
لادارة العملية ليد وكلاء الديون راجع بند ٥٧٥ تجارى
وفى جميع الاحوال يجب أن تكون مصارف التدايمات التى أوجبها البند
السابق مقدمة الاداء على غيرهما من المصارف راجع بند ٢١٠ مدنى

الفصل الرابع

فما يسمى فى عرف التجار بالتحادية أو باب الديون
(التحادية أو باب الديون عبارة عن اشتراك اغراضهم فى أن يتقاضوا من
مدينهم المفلس الذى لم يتمكن من المصالحة بالتدابير اللازمة لتخليص ديونهم
منه والحصول عليها)

* (بند ٥٢٩) *

اذا لم يتم قرار المصالحة بين المفلس وغرمائه كان لهم الحق المكامل فى أن
يكونوا جميعا بالنسبة اليه فى حالة الاتحادية فى مطلوبهم منه والاشترائية
الروكية راجع بندى ٥٠٧ و ٥٣٧ تجارى
ويجب على أمين المحكمة حينئذ أن يتذاكر معهم بمجرّد دخولهم فى حالة
الاتحادية فيما يلزم من مباشرة عملياتها فيبدأ بالقرارات فى شأن ابقاء وكلاء الديون
الموجودين أو استبدالهم راجع بند ٤٥ تجارى
ويقبل فى جمعية شورى الاتحاد لعمل القرار اللازم أو باب الديون الامتازة

والخبايزون رهن عقارى أو متاعى ويجزأ الامين محضر اجماع سيديه مجلس
أرباب الديون من الاقوال والمفوضات وما استقر رأيهم عليه ويرفعه الى
محكمة التجارة فبإطلاعها عليه تبى قرارها على موجب ما سبق في بند ٤٦٢
ومن صارا استبد الله من وكلاء الديون بموجب هذا القرار يسلم حساب ما بعهدته
الى خلفه من الوكلاء المستجدين بحضور الامين ويخطاب المجلس بطلبه رسميا
لذلك راجع بند ٥٢٧ محاكمات ونود ٤٦٢ و ٥١٩ و ٥٣٦ و ٥٣٧
تجارى

(بند ٥٣٠)

يصير عقد المشورة من أرباب الديون في شأن المجلس هل يعطى له ما يستعين به
على عيشته على سبيل المواساة أولا فاذا رأى أكثر الحاضرين انه يعطى له شئ
بوصف المواساة فانه يصير تقديره بمعرفة وكلاء الديون وعرضه على أمين
المحكمة فباستصوابه في تقدير ذلك يجرى عليه العمل واذا رأى الوكلاء
المذكورون ان ما استصوبه الامين غير موافق جازلهم أن يرفعوا أمر
ذلك من طرفهم لمحكمة التجارة بدون واسطة فتأمر بما يوافق في تقدير
هذه المواساة راجع نود ٤٤٣ و ٥٠٣ و ٤٦٢ و ٥٨٠ تجارى

(بند ٥٣١)

اذا أقبلت شركة تجارية جازلا رباب الديون عليها أن لا يرضوا بالمصالحة الامع
بعض الشركاء واحدا أو أكثر دون البعض الآخر راجع بنود ١٩ و ٥٨٦
و ٦٠٤ تجارى

ففي هذه الحالة يكون مال الشركة المفلسة معتبرا روكا للفرمان على الوجه
الاتحادى وأما الاموال والاملاك الخصوصية لمن صار انعقاد المصالحة معه
واحدا أو أكثر فهي أجنبية عن أموال الشركة فلا تكون المصالحة
الخصوصية مع بعض الشركاء ملزمة لدفعه شيا إلا أن أمواله الخاصة المنفصلة
عن مال الشركة

وكل شريك حطفى بمصالحة خصوصية فقد برئت ذمته بذلك في الشركة من
التكافل فيها مع غيره راجع بند ٢٠٠ مدنى

(بند ٥٣٢)

وكلاء القلم ليس يشاركون بالنسبة عن جميع أرباب الديون بسائر أنواعها
 تصفية مال الروكية وقطع حساب القلم راجع بند ٤٣٤ تجارى
 ويجوز لأرباب الديون ان يرخصوا الوكلاء أيضاً ان يتصرفوا فى المال المحصل
 لروية الاتحادية برخصة صادرة عن قرار من جمعية - م راجع بنود ١١٣٧
 و١٢٧٢ و١٩٩١ م دنى

ويجب أن يعينوا لهم فى سند هذه الرخصة حدود دائرة التصرف مع تقدير
 مبالغ الاموال التى تبقى فى أيديهم معدة للمصارف والتفقات ولا بد من مقرر
 قرار تلك الجمعية الا اذا كان بحضور أمين المحكمة مع أغلبية آراء أرباب الديون
 أى رأى ثلاثة أرباعهم عدداً وما لا راجع بند ٥٠٧ تجارى
 ولا يمنع مانع من المناقضة فى قرار الرخصة سواء كان المناقض هو القلم
 أو كان من أرباب الديون المخاضين لرأى الاكثريه
 ولا توقف مناقضة المناقض اجراء هذه الرخصة

(بند ٥٢٣)

اذا سبب عن تجارة الوكلاء عقود تزيد على مال روكية الاتحاد فأرباب
 الديون الذين اذنوا بهذه التجارة ملزمون دون غيرهم أن يدفعوا من أموالهم
 الخاصة بهم الخارجه عن الشركة ما زاد على حصتهم فى نفود الروكية الى حد
 ما اذنوا به للوكلاء (فما خالف فيه هؤلاء الوكلاء يكون على طرفهم خاصة)
 وبناء على ما تقدم كل واحد من أرباب الديون الذين أجازوا التجارة يدفع من
 خاصة ماله ما يخصه فى الزائد بنسبة حصته من المطالبة له من مال القلم راجع
 بنود ١٣٨٢ و١٩٩٧ و١٩٩٨ م دنى

(بند ٥٢٤)

مامورية وكلاء الديون أن يسعوا الى المحاكم فى طلب مبيع عقارات
 القلم وبضائعه ومناعه وتنظيف حساب الديون المطالبة له والمطالبة منه
 وكل ذلك يكون تحت نظر أمين المحكمة ولا يلزم فى ذلك احضار القلم راجع
 بنود ٦١٧ و٩٥٦ و٩٦٦ محاكمات وبندى ٢٩ و٦٢ تجارى
 (من المعام ان هذا السعى انما يكون فى حالة ما اذا حكمت المحكمة بأشهار
 اتحادية الغرماء واستراكتهم فى روية المدين عملاً بمنطوق بند ٥٢٩ على

الاصول والرسوم المقررة في بند ٤٦٢ حيث عقب ذلك نصيراً موال المفلس
وهنا مشتملاً كالآداب الديون

(بند ٥٣٥)

يجوز لو كلاً الديون بناء على أحكام بند ٨٧٤ أن يفصلوا بطريق الصلح جميع
الخصومات التي تتعلق بسائر أنواع حقوق المفلس ولولا ناقض المفلس في ذلك
بأى مناقضة كانت راجع بندي ٤٤٠ و ٤٥٠ و ٤٦٠ مدي

(بند ٥٣٦)

يجب تجميع أرباب الديون في الطريقة الاتحادية بطلب أمين المحكمة ليعقدوا
الشورى العمومية ولو مرة في السنة الاولى وفيما بعد هامن السنين اذا
اقتضى الحال ذلك راجع بنود ٤٩٩ و ٥٠٣ و ٥٢٢ تجارى
ويجب على الوكلاء أن يقدموا الجمعية جميع ما باشره من العمليات وسركات
الادارة في حق مال التفليس للمساعدة اوله فيه راجع بنود ٤٦٢ و ٥١٩ و
٥٢٩ و ٥٣٧ تجارى

ثم يصير في هذه الجمعيات صدور القرارات بالوكلاء على وظائفهم واستبدالهم
بغيرهم حسب الاقتضاء وعلى موجب الاصول المقررة في بندي ٤٦٢
و ٥٢٩ السابقين

(بند ٥٣٧)

مضى انتهت عملية حساب التفليس جميع أمين المحكمة أرباب الديون وهي آخر
جمعية يعقدونها للمشورة النهائية

وفيها يقدم وكلاء الديون نتيجة عملياتهم ومحاسباتهم القطعية بحضور المفلس
أو بطلب حضوره راجع بند ٥٢٧ محاكمات

ويبدى كل من أرباب الديون رأيه وما ظهر له من قبول عذر المفلس أو عدم
قبول عذره ويحضر المحضر اللازم في شأن ذلك ويكون مستجماً على رأى كل من
أرباب الديون وما يندونه من الملاحظات راجع بنود ٥٣١ الى بند ٥٤٠

تجارى

وبحتمام هذه الجمعية ينسخ عقد الاتحادية من نفسه وبطبعه راجع بند ٢٩٠

تجارى

* (بند ٥٣٨) *

فرفع أمين المحكمة لمجلس محكمته صورة قرار المحضر المتعلق بجواز الحكم على
المفلس بقبول عذره أو عدم قبوله ويرفع أيضا للمحكمة تقريراً منه بما ظهر له
من أوصاف المفلس وأحواله راجع بند ٥٠٢ تجارى
لحينئذ تحكم محكمة التجارة بقبول عذره أو عدم قبوله

* (بند ٥٣٩) *

في حالة ما إذا لم يحكم مجلس المحكمة بقبول عذره المفلس يكون لكل واحد من
أرباب الديون على حدة حق في المرافعة معه والتداعى على أمواله وطلب
التضييق عليه راجع بنود ٤٤٣ و ٤٤٧ و ٥٠٤ تجارى
فاذا حكم له بقبول عذره صار معافى من التضييق عليه فيما يخص ديون افلاسه
فلا طلب لهم الا على أمواله لاستيفاد ديونهم منها ولا يسرى الحكم في حالة قبول
العذر بعدم التضييق على المفلس بالتبض عليه في حق من صار استثناءهم
بقوانين خصوصية (كالايجاب الغير القاطنين والارصاء وأمناء الودائع لأن
مقامهم ووظائفهم تستلزم التضييق عليهم ولو في حالة الحكم بقبول العذر في
المفلس) راجع بندى ٤٤٥ و ٤٤١ و ٥٠٤ تجارى وبند ٣٦٠ تحقيق الدعاوى

* (بند ٥٤٠) *

لا يجوز الحكم بقبول عذره من ارتكب تنافس الحيلة والتدليس ولا من
ارتكب بيع أو رهن ماله بغير علم ولا من حكم عليه بجحد السرقة ولا من ارتكب
جرم القتل على أكل أموال الناس بالباطل بطريق النصب والاختلاس فيما
اثبت عليه وأمناء الاموال المبرية راجع بند ٢٠٥ مدنى وبند ٢٧٩
جنائيات وبند ٥٩١ تجارى

* (بند ٥٤١) *

لا يقبل من المدين التاجر رخصة تمكين غرمائه المتعدين من جميع أمواله
والتسبى منها بدون مصلحة ولا ينفعه ذلك قانوناً راجع بند ١٢٦٠ مدنى
وبند ٨٩٨ محاكمات

وانما يجوز أن يعمل في حقه صورة مخالفة أى مصلحة تنازلية بأن يخلع
عليهم بعض أمواله أو جميعها ليعملوا منها ديونهم فتسقط على موجب الشروط

المقررة في الفصل الثاني من هذا الباب

فيجرى في هذه المخالعة الصلحية جميع الشروط المقررة في حق غيرها من
المصالحات المعتادة ويترتب عليها ما يترتب على غيرها فيبطلها وينسخها
ما يبطل المصالحة المعتادة وينسخها ويجرى في تصفية الاموال المتنازل عنها
وقطع حساب الدفع دين الغرماء منها عين الاحكام المقررة في بند ٥٢٩ وبند
٥٣٢ و٥٣٣ و٥٣٤ و٥٣٥ و٥٣٦ و٥٣٧ من هذا القانون

ويستوى عقد المخالعة الصلحية مع عقد الاتحاد في رسوم التسجيل

(الفرق بين المصالحة المعتادة التجارية والاتحاد أن في صورة دخول الغرماء في
الاتحاد لا يعود للمدين مباشرة أمواله بنفسه والتصرف فيها بالبيع والشراء
والدفع لغرمائه بل تتزعزع أمواله من يده وتكون تحت تصرف الغرماء فيكونون
من طرفهم وكلاءه فمقرضين عنهم في السعي في تنضيضها لتقسيم بين المستحقين منهم
بحسب ديونهم بخلاف حالة المصالحة فإنه يعود لهم التصرف بها وأما المخالعة
الصلحية فتستوى مع حالة الاتحاد يدفع رسوم التسجيل ويكون لها أيضا شبه
قريب بالاتحاد ورخصة تمكين الغرماء من الاموال بالنسبة للمقلسين الذين
ليسوا تجارا بجواز رفع دعاوىهم في كل منها الى المحاكم المدنية وانما الفرق
بين المخالعة الصلحية وحالة الاتحاد هو أن الاتحاد يجعل المقلس دائما عرضة
لقيام ارباب الديون على بدنه بالقبض والحبس بخلاف المخالعة الصلحية فلا
قيام معهم الهم الأعلى ماله

وكذلك الفرق بين المخالعة الجائرة للمدين تاجرا أو غيره ورخصة التمكين
والتبري الخاصة بالمدين غير التاجر ان المخالعة يترتب عليها اجواز عقود المقلس
المخالع وصحة تصرفاته ومنه الحكم بقبول عذره وفي آخر امره تنتهي ديونه
بابراء ارباب الديون له منها وأما رخصة التمكين والتبري فلا يكون ابراء المدين
فيها الا بقدر الاموال الموجودة فقط وتبقى ذمته مشغولة بما بقي

فتلخص من هذا ان احوال المدين مع غرمائه أربع حالة منها خاصة بالمدين
غير التاجر وهي حالة تمكين المقلس من أمواله لغرمائه والتبري عنهم الهم والثلاثة
الآخر التي هي المصالحة المعتادة والمصالحة الخلعية والاتحاد تجارية في حق
كل مدين مقلس سواء كان تاجرا أو غير تاجر

الباب السابع

فيما يتعلق بأنواع أرباب الديون من جهة الامتياز
وعدمه وبين استيفاء حقوقهم في
صورة التفليس وفيه فصول

الفصل الاول

فيما يتعلق بالاشخاص المتعهدين مع المقلس
المتكافلين معه في التزام دفع الدين

(بند ٢٤٥)

لرب الدين الذي بيده سندات صحيحة ممضاة من المقلس ومن المتعهدين معه
المقلسين مثله أو المحجلين لتلك السندات عليه أو الضامنين له فيها أن يدخل
دينه مع غيره من أرباب روك الغرماء في اقتسام ما ينض من مال كل واحد من
هؤلاء الملتزمين بالدفع فيدخل في محاسبة هذه التفاليس بقيمة كامل دينه
(بحاقبه من القوائد والمصارف) الى تمام الدفع راجع بندي ١٢٠٠
و ٢٠١١ مدني و ٥٦٥ تجاري

(سند تضامن الدين يجعل رب الدين الحق في أن يطلب وفاء جميع دينه من أي
من شاء استيفاء منه من المدينين بموجب بند ١٢٠٠ من القانون المدني
فاذا كان بعض المدينين المشترك في التكافل موسرا والبعض الآخر معسرا
فلرب الدين حق أن يطلب دينه بقبامه من البعض الموسر والبعض الموسر الذي
وفي الدين أن يرجع على روكية غرماء المقلس فاذا كان المتضامنون كلهم
مفلسين دخل رب الدين في روكية الغرماء ليستوفي حقه كسائر أرباب
الديون عليهم

مثال ذلك ما إذا أفلس ثلاثة أشخاص متكافلون وعليهم ديون لواحد يستند
قد رما فيه ١٢٠٠٠ فرنك فإنه يدخل في روك نفليس كل واحد منهم دينه
بالكامل

فروك المفلس الأول أعطى خمسين في المائة فيستحق رب الدين أن يدخل فيها
بكامل دينه يعني بقيمة ١٢٠٠٠ فرنك فبإسقاط خمسين في المائة تكون قيمة
كامل دينه ٦٠٠٠

وروك المفلس الثاني أعطى رب الدين ٣٥ في المائة فيكون تمام
دينه الذي هو ١٢٠٠٠ فرنك بقيمة ٤٤٠٠

وروك المفلس الثالث أعطى رب الدين ٢٥ في المائة فيدخل
فيه بكامل دينه الذي هو ١٢٠٠٠ فرنك بقيمة ٣٠٠٠

ولكن حيث قبض من الروك الاول والثاني ١٠٢٠٠ فرنك
فلا يقبض من الروك الثالث الا بقدر ما بقي له وهو ١٨٠٠

فكانت له أخذ من الروك الثالث بقيمة ١٥ في المائة فيكون جميع
ما قبضه من متحصلات الروكات وهي كامل دينه ١٢٠٠٠

(بند ٥٤٣)

حصص الديون المدفوعة لاربابهم من متحصلات تفليسات المقلسين المشتركين
في التضامن لاحق في المطالبة لبعضهم على بعض بالرجوع في شئ منها ما لم يكن
مجموع المتحصلات التي راجت من هذه التفليسات يزيد على مبلغ أصل
الدين ويؤا بعه من مصارف وقوائد في هذه الحالة كل ما زاد عن ذلك المجموع
المتحصل يستحقه على حسب درجات سندات التكافل المدينون الاصليون
الذين هم مصنفون لغيرهم من الكافلين لهم

(من قواعد المعاملات التجارية ان التضامن يقتضي ان المتضامنين يدفع
بعضهم دين البعض الآخر ويكون لكل منهم الرجوع على بعض بماد دفعه
ولكن ليست هذه القاعدة على عمومها بل يستثنى منها حالة التفليس التي
من ضوابطها انه لا يرجع تفليس على تفليس آخر فيما دفع لرب الدين من تفليس
المدينين المتضامنين ولكن اذا كان مجموع ما تحصل من تفليسات المدينين

رائداً عن قدر ما يسحقه رب الدين من دينه الأصلي ولو ابتعد عن مصارف
وقوائده فحينئذ إذا استوفى رب الدين أزيد من حقه من مجموع ما أنص من
التفليسات وجب عليه ضرورة أن يرده إلى مستحقه والمستحق هنا رعاية
الانصاف هو المدين الأصلي المضمون من الضامنين له المكافلين عنه بوفاء
دينه حيث استقر الدين في ذمتهم بالضمان وذمة كل منهم لا تبرأ من الضمان
الابتدور مسا لهذه الزيادة)

(بند ٥٤٤)

إذا كان يدرى الدين سند ممضى من المقلس وبعض من شركائه المتضامنين
سعه وكان قد قبض من دينه قبل التفليس قد راعى ما نقد أو دخل في حسابه
بالمقاصة وفسخ الدين بالدين فلا يدخل رب الدين المذكور مع غيره من غرماء
التفليس في الزول الابتدور ما بقي له بعد خصم ما ذكر ويكون الباقي ديناً على
الشركاء المتضامنين وعلى كفلائهم
والمتعهد للمقلس أو الضامن له إذا كان هو الذي دفع عن المدين رب الدين ذلك
القدر فإنه يندرج مع الغرماء في هذا التفليس بقدر ما دفعه لو فاء ديون المقلس
راجع بند ٢٠٣٨ مدنى

(بند ٥٤٥)

لا يزال أرباب الديون لهم الحق في أن يقيموا دعوى على المتعهدين مع المقلس
وعلى كفلائه في طلب مبلغ أصل ديونهم منهم بالتقام والكمال ولو في حال ما إذا
كانت انعقدت مصالحته في شأن الدين راجع بند ١٢١٠ مدنى وبند ٦٠٤
تجارى

الفصل الثاني

فمين يدهم رهن متاعى من أرباب الديون أو من لهم حق
الامتياز على أموال المقلس المتاعية

(بند ٥٤٦)

أرباب الديون الذين يدهم رهن متاعى أو رهنه على وجهه معتبر قافوا لا يصير
قيده ديونهم ضمن رول الغرماء الا بمجرد العلم به فقط (لأنه ربما تستدعيه الاحوال)
راجع من بند ٢٠٧١ الى بند ٢٠٧٤ و٢٠٨٤ و٢٠٨٥ مدنى

١٧١
وبندی ٥٠٨ و ٥٤٧ تجاری

(بند ٥٤٧)

لوکلاء الدين في أي زمن كان أن يفكوا الرهن المتاعى لغبطة مال التقليس
ويدفعوا العرتم دينه ويكون فكك بالاذن من أمين المحكمة راجع بنود
٢٠٨٢ و ٢٠٨٣ و ٢١٠٢ مدنی وبندی ٤٤٣ و ٤٦٢ تجاری

(بند ٥٤٨)

في حالة ما اذا لم يفك الوكلاء الرهن المتاعى وصار يبعه على المدين بتمن زائد عن
الدين فان ما زاد من الثمن يصير استخلاصه بسعي الوكلاء فاذا كانت قيمة
الرهن دون الدين فان الدائن المرتهن يدخل في روك الغرماء بقدر ما بقي من
دينه ويصير اسوة بقية الغرماء المجتردين عن الامتياز راجع بند ٢٠٧٨ مدنی
وبند ٦١٧ محاکات وبندی ٥٥٢ و ٥٦٥ تجاری

(بند ٥٤٩)

المرتبات المستحقة لأرباب الاشغال والاعمال الذين استخدمهم المقلس بنفسه
في أثناء شهر سابق على الحكم عليه بأشهار التقليس تدخل في حله ديونه الممتازة
بالمنازع وتكون في درجة امتياز مرتبات الخدم المذكورة في بند ٢١٠١
من القانون المدني راجع بنود ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٥٨٦ تجاری
وكذلك مرتبات مستخدمى حواصل التجارة من سمة أشهر قبل التقليس
تكون أيضا في هذه الدرجة الامتيازية بالمنازع

(بند ٥٥٠)

يحرم المقلس من مزية رد الاشياء الاثائية والمتاعية لبائعها الطالب
استردادها لغبطه المرخصة له حسب المقرر في غرة ٤ من بند ٢١٠٢ من
القانون المدني وليس له من تاريخ تدوين هذا البند أن يحظى بهذه الرخصة
الحكم هذا البند مخصوص لعموم بند ٢١٠٢ وحكمة التخصيص منع الغش
والتغري لان المدين عند افلاسه قد يتواطأ مع بائع الامتعة ليسترد منه عين
متاعه له ويربماواطأ مع أرباب الاموال التجارية على استرداد عين اموالهم
فيجفف ذلك بالغرماء كل الاجحاف فعدلاج داء هذا الغش انما يكون بستباب
جواز الاسترداد المرخص في ذلك البند وقطع علاقه بالكلية

وهناك حكمة أخرى أوجبت منسحق الاسترداد وهي أن استحصال المدين
على قدر جسم من الأثاث والمتاع يجعله مؤتمنا من يعقده معه العقود وبذلك
يكون له من الرينة والزخرفة متاع عظيم يتخذه به غيره فبسبب حرمانه من
حق الاسترداد قانونا يستيقظ البائع في معاملته فلا يبيع الا لمتعة الايد (يد)
راجع بند ٥٠٢ مدني وبندى ٤٨٦ و ٥٧٤ تجارى

(بند ٥٥١)

على وكلاء الديون أن يقدموا للاميين قائمة الديون التي يزعم أربابها أنها
ممازاة بأموال متاعية فاذا لم يجد الامين المذكور ما نعت الثبوت امتيازها بما ذكر
أذن بصرفها من أول نقود تنض من أموال المفضل راجع بند ٥٠٢ تجارى
فاذا كان في نفس امتيازها نزاع يحتاج للتحقيق كان الحكم في ذلك لهكمة
التجارة (هذه اذا كانت دعوى الامتياز تخص افلاس المفضل والابان كانت
تتعلق بأثبات درجات الامتياز بين أرباب الديون كان الحكم فيها للمحكمة
المدينة) راجع بندى ٦٦١ و ٦٦٢ محاكمات وبند ٦٣٥ تجارى

الفصل الثالث

في ذكر حقوق أرباب الديون الذين بأيديهم
رهن عقارى أو لهم حق الامتياز
على العقار

(بند ٥٥٢)

اذا صار تقسيم عن الاملاك العقارية على الغرماء قبل عن الاموال المتاعية
أو كان معه في زمن واحد فان أرباب الديون الحائزين للرهن العقارى
أو للامتيازات على الاملاك العقارية اذا لم يستوفوا حقوقهم من عن
العقارات يراخون رول الغرماء المحتردين عن الامتيازات بنسبة ما بقى مستحقا
لهم من ديونهم ويصرف لهم بحسب ذلك من نقود الروكية وذلك بشرط أن
تكون ديونهم قد صار تحقيقها وأن يكونوا أدوا الخلف عليها بمدين التوثيق
لثبوتها بحسب الاصول المقررة فيما سبق في هـ ذا النصوص راجع بنود
٥٩٣ و ٥٩٤ و ٢٠٩ و ٢١٨ مدني وبند ٧٤٩ محاكمات وبندى ٥٦٥
و ٥٧١ تجارى

(مثال ذلك ما إذا كان قدر الدين ١٠٠٠٠٠٠٠ فرنك على الوجه الآتي)

الدائن الأول برهن عقارى على ٤٠٠٠٠٠

الدائن الثانى برهن عقارى على ٣٥٠٠٠٠

اثنان دائنان مجردان عن الامتياز { الاول دينه ١٠٠٠٠٠

والثانى دينه ١٥٠٠٠٠

فيكون مجموع الدين ١٠٠٠٠٠٠

وصار مبيع العقارات قبل الامتعة وبلغ عنها ٧٠٠٠٠٠ فرنك فيعطى

من هذا المبلغ للدائن الاول برهن عقارى قيمة مطلوبة وهو ٤٠٠٠٠٠

والدائن الثانى برهن عقارى ٣٠٠٠٠٠

يكون المجموع ٧٠٠٠٠٠

فبعد توزيع الثمن المتحصل من بيع العقارات يبقى للدائن الثانى الممتاز برهن

العقارى مبلغ ٥٠٠٠٠ فرنك ولا يكون له المطالبة بوفائه الا من متحصلات بيع

الامتعة فاذا بلغ المتحصل من بيع الامتعة ٢٤٠٠٠٠ فرنك يستحق منه

الدائن الثانى الممتاز برهن العقارى ما تبقى من أصل دينه وهو ٥٠٠٠٠

ويستحق منه الدائن الاول من الغرماء المجردين عن

الامتياز قدره مرتين وهو ١٠٠٠٠٠

ويستحق منه الدائن الثانى من الغرماء المجردين عن

الامتياز قدره ثلاث مرات وهو ١٥٠٠٠٠

يكون المجموع ٣٠٠٠٠٠

وحيث ان المتحصل من بيع الامتعة لم يبلغ الا ٢٤٠٠٠٠ وهو غير كاف

لسداد جميع الديون فيعطى للدائن الممتاز برهن العقارى ٤٠٠٠٠

ويعطى للدائن الاول من المجردين عن الامتياز قدره مرتين وهو ٨٠٠٠٠

ويعطى للدائن الثانى من المجردين قدره ثلاث مرات وهو ١٢٠٠٠٠

(يكون المجموع ٢٤٠٠٠٠)

(بند ٥٥٣)

إذا كان قد سبق توزيع واحد أو عدة توزيعات من النقود المتحصلة من المتاع قبل توزيع عن العقارات أو باب الديون الممتازة والحائزة للرهن العقارى

الحق المحلوف عليه بين التوثيق يدخلون في توزيعات عن العقار كامل ديونهم
واعمال في هذه الصورة يلزم أن يستنزل من عن العقارات قيمة ما جرى دفعه من
عن الامتعة التي هي روكية جملة الغرماء أو باب الديون المعتادة كما سيأتي بيانه
في البند الآتي راجع بنود ٥٠٣ و ٥٢٤ و ٥٦٥ تجارى

(بند ٥٥٤)*

بعد بيع العقارات واعطاء الحكم القطعي بوضع أو باب الديون الحائزين للرهن
العقارى والممتازين به في مراتبهم الامتياز به عن استحقاق منهم في مرتبة
المتنقح بهم من عن العقار شيئا من كامل دينه فلا يأخذ منه الا بعد ان يستنزل
منه ما كان صرف له من مال روكية الغرماء المجردين عن الامتياز راجع بنود
٧٥٩ و ٧٦٧ و ٧٧٢ محاكمات

ويرد القدر المستنزل بهذه الطريقة الى مال روكية الغرماء المجردين عن الامتياز
حيث صار استنزاه لرواج نقودها راجع بند ١٢٥١ مدنى وبنود ٥٠١
و ٥٥٣ و ٥٥٥ تجارى

(بند ٥٥٥)*

أر باب الديون الحائزون لرهن عقارى أو امتياز على العقار اذا لم يراجوا الا
بخصص من ديونهم في تقسيم عن العقارات فانه يحكم لهم حكما قطعيا بان
يندر جوا في روك الغرماء بما بقى لهم بعد من اجبتهم باخذ استحقاقهم من عن
العقارات

وما أخذوه من النقود زيادة عن نسبة ما يستحقونه في التوزيعات السابقة من
عن العقار يجرى استنزاه وضعه الى مال روكية الغرماء المجردين عن الامتياز
راجع بند ١٢٥١ مدنى

(بند ٥٥٦)*

أر باب الديون الحائزون لرهن عقارى اذا لم يتفقوا حسب درجتهم بشئ مطلقا
من المزاحمة في توزيع عن العقارات يـكونون اسوة الغرماء المجردين عن
الامتياز راجع بنود ٥٠١ و ٥٠٩ تجارى

(عدم انتفاعهم من توزيع عن العقار يتصور فيما اذا كان من قبلهم في درجة
الامتياز على العقار قد استوعب دينه عن ذلك العقار ولم يفضل لذلك شئ

الممتاز شي من دينه فيقول أمره إلى أن يكون معدوداً من أرباب روكية
الديون المجردة عن الامتيازات

ولندكر هنا مثلاً اثنين به معنى الأربعة يهود السابقة وكيفية حسابها فنقول
إذا كان خمسة أشخاص على مدين ٤٢٠٠٠٠ فرنك على الوجه الآتي

١٦٠٠٠٠	الاول	أرباب الديون الممتازون بالعقار
٠٨٠٠٠٠	الثاني	
٠٤٠٠٠٠	الثالث	
١٢٠٠٠٠	الاول	أرباب الديون المجردون عن الامتياز
٠٢٠٠٠٠	الثاني	
٤٢٠٠٠٠		يكون مجموع الدين

فصار مبيع أمتعة المقلص وتحصل منها ١٠٠٠٠ فرنك وتزاحم أرباب الديون
على هذا المبلغ ليقتسموه وقسمة غراماً طبقاً للبند ٥٠٤ فهذا يصير قسمة بينهم
على النسبة الآتية

٤٠٠٠٠	الاول	أرباب الديون الممتازة بالعقار
٢٠٠٠٠	الثاني	
١٠٠٠٠	الثالث	
٣٠٠٠٠	الاول	أرباب الديون المجردون عن الامتياز
٥٠٠٠	الثاني	
١٠٥٠٠٠		يكون المجموع

ثم بعد تقسيم محصل الامتعة صار مبيع العقارات فتحصل من ثمنها مبلغ
٢٢٠٠٠٠ فرنك فيدخل الممتاز الاول برتبة انتفاعه بكامل دينه فله الحق
في ان يعطى كمال استحقاقه يعني ١٦٠٠٠٠ فرنك ولكن حيث قد سبق انه
اخذ مبلغ ٤٠٠٠٠ فرنك فلا يعطى له الا ١٢٠٠٠٠ فرنك ويخص منه
بموجب بند ٥٠٤ مبلغ ٤٠٠٠٠ فرنك ليضاف في مال روك الغرماء المجردين
عن الامتياز ويدخل الثاني المتبقع بدرجة الامتياز في خمسة من استحقاقه
من ثمن العقار فلولم يكن سبق له في التوزيع الا قول شي لاخذ الباقي من ثمن
العقار يعني ٦٠٠٠٠ فرنك ودخل في أرباب الديون المجردين عن الامتياز

بما بقي له يعني ٢٠٠٠٠ فرنك والسكن حيث علم أنه قد خصص
في توزيع بيع الامتعة بنسبة كامل دينه يعني ٨٠٠٠٠ فرنك وهو أربعة
أضعاف ما يراحم فيه في عن العقار فوجب أن يخصم منه ثلاثة أرباع ما دخل
فمن الدين لاضافته الرول الغرماء المجردين طبقة المنطوق بند ٥٥٥ ومبلغ
الثلاثة أرباع المخصوصة هو ١٥٠٠٠ فرنك

والثالث الممتاز بالرهن لا يستفيع بدرجة امتيازته فيكون بمنزلة الغريم المجرود عن
الامتياز عملاً بند ٥٥٦ وبموجب هذا الحساب يكون مجموع ما أضيف
الى مال رول الغرماء ٥٥٠٠٠ فرنك فتقسم بالنسب على باقي أرباب
الدون الذين لم يكمل صرف استحقاقهم يعني الى الدائن الثاني الممتاز بالعقار
فتراحم بما بقي له وهو ١٥٠٠٠

والثالث يراحم بما يستحقه وهو ٣٠٠٠٠

والدائن الأول المجرود عن الامتياز يراحم بما يستحقه وهو ٩٠٠٠٠

والدائن الثاني المجرود عن الامتياز يراحم بما يستحقه وهو ١٥٠٠٠

فيخصص لكل منهم حصته بنسبة دينه

الفصل الرابع

في حقوق زوجات المقلتين

(بند ٥٥٧)

في صورة تقلد الزوج إذا كان ما دخلت به الزوجة من العقارات بعد الزواج
لم يكن اختلط على وجه صحيح معتبر بمال الزوج فإنه يرد لها العقارات بعينها
وكذلك يرد لها مال اليها من العقارات بالارث أو بالهبة أو بالوصية راجع
بنود ١٤٠٤ و ١٤٠٥ و ١٤٧٠ و ١٤٩٣ و ١٥٣١ و ١٥٣٩

و ١٥٦ و ١٥٧٧ مدني

(بند ٥٥٨)

وكذلك يرد للزوجة جميع العقارات التي اشترتها باسمها من أثمان ما ورثته أو ما
وهب لها أو مال اليها بالوصية بشرط ان تكون صيغة استعواض هذه النقود
بالعقارات مذكورة صريحاً في حجة البيع وان يكون قد ثبت من دفتر
القسام أو بسند آخر قطعي ان أصل عن هذه العقارات متحصل بما ذكر

راجع بنود ١٤٠٢ و ١٤٣٢ و ١٤٥٠ و ١٤٩٢ و ١٥٥٢
و ١٥٥٩ مدني و بند ٩٤٣ محاكمات

(بند ٥٥٩)

وكيفما كانت الشروط المبني عليها عقد النكاح في حق مال الزوجين فانه يقضى بالبناء على غلبة الظن والاجتهاد بان ما تمسكه أو تستر به زوجة المظلم هو من ماله وأنه يجب اضافته الى موجوداته التي هي حق الغرماء وانما للزوجة ان تثبت بالبراهين ما كبتها لذلك فان اثبتته فلا يضاف ما تمسكه الى مال الغرماء
راجع بنود ١٣٩١ و ١٣٩٤ و ١٤٠٢ و ١٤٠٤ و ١٤٠٥ و ١٥٥٢ مدني
(بند ٥٦٠)

للمرأة حق في استرداد عين الامتعة الشاسية لها بموجب سند عقد النكاح زوالا بيله لها من ميراث أو هبة أو وصية ولم تكن هذه الامتعة محتاطة بمال أو وجهها بشرط ان تثبت أنها هي عين الامتعة التي آلت اليها بالكشف من دفتر قسمة أو سرد أو بسند صحيح معتبر راجع بندي ٢٧ و ١٣١٧ مدني
و ٩٤٣ محاكمات

فان هجرت عن الاثبات بهذا الوجه ~~حكم~~ بالاجتهاد المبني على القرائن أن جميع الامتعة سواء كانت لاستعمال الزوج أو الزوجة على أي طريقة عقد عليها النكاح هي في حكم المملوك للزوج فتؤول الى أرباب الديون وانما يجوز لو كلاء الديون أن يردوا للزوجة بعد استئذان أمين المحكمة النياب والملايس الضرورية لها

(بند ٥٦١)

لامطالبة للزوجة باسترداد العقارات المذكورة في بندي ٥٥٧ و ٥٥٨
الابشرط ضمانها للديون وقيمة رهون الواقعة على هذه العقارات بالوجه المرعي بالقوانين سواء كانت ضمنيت ذلك بطوعها واختيارها وبحكم المحكمة عليها بالضمان راجع بنود ١٤٢٨ و ١٤٤٩ و ١٥٣٥ و ١٥٣٨
و ١٥٥٤ و ١٥٧٦ و ٢١١٤ و ٢١٢٤ و ٢١٦٦ مدني

(بند ٥٦٢)

اذا وقت الزوجة ديونا عن زوجها فانه يقضى بقلبة الظن والاجتهاد بأنها اذت

هذه الديون من ماله فلا يجوز لها أن تطالب بشئ من مخصصات الافلاس
مالم تقم دليل على ان ماصرقته من أصل ماله خاصة على طبق ما سبق في بند
٥٥٩

(بند ٥٦٣)

إذا كان الزوج تاجر وقت اشتهار عقد نكاحه أو كان بدون صناعة معلومة
وصار تاجر في سنة اشتهار العقد فالعقارات التي يملكها في وقت اشتهار العقد
أو التي تول إليه بعد الاشتهار بالارث أو الهبة أو الوصية هي التي يكون للزوجة
حق في ان ترتبها الا متباينها في عقد أشياء

أولا في مقابلة النقود والامتعة التي دخلت بها على سبيل الجهاز أو التي آلت
اليها بعد العقد بارت أو هبة أو وصية واثبت صحة تسليمها له بسند صحيح
التاريخ

ثانيا في مقابلة ما صار استبداله من ثمن عقاراتها المباعة في أثناء الزواج
ثالثا في مقابلة استعواض خسارة الديون التي اشتركت في الالتزام بها مع
زوجها راجع بنود ٧٥ و ٥١٧ و ٧٢٤ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ١٣١٧ و
١٣٢٨ و ١٤٣١ و ٢١٢ و ٢١٣٥ مدني

(بند ٥٦٤)

إذا كان الزوج تاجر عند اشتهار عقد النكاح أو كان بدون صناعة معلومة
وصار تاجر في أثناء السنة التالية لاشتهار زواجه فليس لزوجته حق في ان
تطالب من مال الافلاس بما تبرع لها به الزوج في عقد النكاح وسطر في وثيقة
العقد كما لا حق لارباب الديون على الزوج في نطلب ما تبرعت به الزوجة
له في وثيقة العقد المذکور راجع بنود ٧٥ و ١٠٩١ و ١٠٩٦ و
١٣٩٤ و ١٤٨٠ و ١٤٩٦ و ١٥١٥ و ١٥٢٧ مدني

الباب الثامن

في بيان تقسيم مال المفلس على غرمائه
ونصفية حساب عن امتعته

(بند ٥٦٥)

بعد اداء مصارف الرسوم ومصروف ادارة عمليته الافلاس وما أعطى للمفلس

ولما أتته على سبيل المواساة للمعونة على معيشته وقيمة المبالغ المدفوعة لأرباب
الديون المتأخرة تقسم قيمة الباقي المتحصل من غن الأمتعة على جميعهم قسمة
غرماء على نسبة ديونهم المحققة التي أدوا عليها الخلف بين التوثيق المؤكد
لصحتها راجع بند ٢١٠١ مدني وبند ٦٦٢ محاكمات

(بند ٥٦٦)

ولاجراء ذلك يجب على وكلاء الديون أن يقدموا كل شهر لأمين المحكمة
التجارية كشفا مفصلا مبينا فيه حالة الافلاس وقد رانقود التي جرى تسليحها
في صندوق الامانات والمودوعة تحت يد مؤتمن فاذا استحسن رأى الامين
تقسيم المتحصل على أرباب الديون اذن بقسمته عليهم بعد تخصيصه على أمتاعهم
وانما ينبغي له كمال السعي في تليخ أرباب الديون قضية هذا التوزيع

(بند ٥٦٧)

ولا يصير مباشرة القسمة على أرباب الديون المتوطنين بالمملكة الا بعد حجز
الحصة التي تخص الديون المقيدة في قائمة ميزانية أرباب الديون باسم الدائنين
المتوطنين خارج هذه المملكة

فاذا استبان أن هذه الديون ليست مقيدة في الميزانية المذكورة على وجه
الضبط الشافي جاز لأمين المحكمة أن يزيد على مقدار الحصة المحجوزة المقيدة
في الميزانية مبلغا للاحتياط وانما يجوز في هذه الحالة لو كلاء الديون اذا
ظهر لهم وجه للمناقضة في حكم أمين المحكمة أن يناقضوا في ذلك برفعه
لمحكمة التجارة لتأمر بما يظهر لها

(بند ٥٦٨)

تحتفظ هذه الحصة المحجوزة بصندوق الامانات لغاية انقضاء المدة المحدودة لها
في أحكام بند ٤٩٢ فاذا لم يثبت أرباب الديون المقيمون في البلاد الاجنبية
ديونهم حكم منطوق أحكام هذا البند يصير توزيع الحصة المحجوزة على أرباب
الديون التي صار تحقيقها

وكذلك يصير مثل هذا الحجز في حق أرباب الديون الموقوفة على القبول فيحجز
حصته على ذمتهم بقدر ديونهم الموقوفة على ائطاء الحكم التقاضي في شأنها

(بند ٥٦٩)*

لا يجوز لوكلاء الديون أن يدفعوا شيئا لأربابهم إلا بإذنهم السند المثبت للدين وكل حاد فعه برأهم - م أو بأمر أمين المحكمة فيسددونه على سند الدين طبق الأصول المقررة في بند ٤٨٩

ولكن إذا تعذر على رب الدين إبراز سند الدين المطلوب له وكان قد سبق تحقيقه - مجاز للأمين أن يأذن للوكلاء المذكورين بالصرف اعتقادا على ما ثبت لأرباب الديون بالكشف عن ذلك من محضر تحقيق الديون وفي حالة ما إذا أبرز رب الدين السند أو اكتفى بالكشف من المحضر المذكور فلا بد له أن يحترز على هامش قاعة التوزيع اشهادا منه بوصوله حقه اليه

(بند ٥٧٠)*

يجوز لأرباب الديون المتعدين بعد اصدار اذن محكمة التجارة وطلب حضور المفلس على الوجه الرسمي ان يبيعوا بطريق التقويم جميع حقوق المفلس أو المطوبات له كالأوبعضا مما يمكن تحصيلها في هذه الحالة تجرى وكلاء الديون جميع العمليات اللازمة لهذه المبيعة ويجوز لكل واحد من أرباب الديون أن يلتزم من الأمين الزام الغرماء المتعدين بعد جمعية للمداولة في هذا الخصوص واعطاء القرار اللازم

الباب التاسع

فيما يتعلق ببيع عقارات المفلس

(بند ٥٧١)*

من صدور الحكم بأشهار نفليس أى مدين لا يجوز لغرمائه ان يرفعوا أمرهم الى المحكمة بضبط وبيع العقارات الغير المرتبة لهم لاستخلاص حقوقهم من اثانها اراجع بند ٢٢٠ مدنى وبند ٦٧٣ محاكمات

(بند ٥٧٢)*

اذا لم يكن قد حصل طلب نزع العقار من يد المفلس بالبيع قبل عقد الاتحاد جاز لوكلاء الديون الممتازة دون غيرهم ان يطلبوا البيع وانما يجب عليهم أن يباثروه قبل مضي غايية أيام من وقت اذن الأمين بذلك ويكون بيع

هذا العقار على حسب الأصول والطرق المقررة في بيع عقارات القاصرين
راجع بند ١٥٧ مدني وبنود ٩٥٦ و ٩٥٨ و ٩٦٤ و ٩٦٥ محاكمات

(بند ٥٧٣)

من بعد اجراء المزايدة على عقارات المفلس بناء على طلب وكلاء الديون وقبدها
على الراغبين لاتعمل المزايدة مرة أخرى الا بالشروط والأصول الآتية وهي
أن تكون المزايدة الثانية بعد الاولى بخمسة عشر يوما لا غير
وأن لا يكون الثمن في المزايدة الثانية دون عشر القيمة الأصلية التي وقف
عليها الثمن في المجلس الاول وان تعمل المزايدة الثانية في المحكمة المدنية في قلم
تحرير اتم باب اجراء الأصول المقررة في بندي ٧١٠ و ٧١١ من قانون
المحاكمات الملكية وتقبل المزايدة من كل انسان
وكذلك يقبل من كل انسان الزيادة على من وقف عليه الثمن الى ان ينتهي أمر
المزايدة الثانية ومتى تمت هذه المزايدة بالسوم الأخير وبالاتساق مع الذي
لامزايدة بعده تكون هي المزايدة الاتساقية القطعية ولا يجوز أن تقبل
مزايدة بعدها

الباب العاشر

فمما يتعلق باسترداد ما اشتراه
المدين لبايعه بعينه

(الاسترداد هو طلب المالك من المفلس ان يرد عليه ملكه بعينه في مقابلة دينه
يعني ان يدعى المالك على أموال المفلس في أخذ ما يملكه منها بدون ان يكون
لغيرائه حق في التداعي عليها للروكية ثم ان الأشياء التي يقبل في حقها الطلب
هي سندات الحوالات التجارية والبضائع المودعة في مستودق الامانات
او المخازن والأشياء المبيعة للمفلس ولم يكن دفع ثمنها)

(بند ٥٧٤)

يجوز في حالة التفليس لصاحب سندات التجارة أو تقبضها من السندات التي لم
تقبض ولم تزل باقية بعينها تحت يد المفلس وقت تقليده ان يطالب ردها منه اذ

كان سلمها له ووكله فقط في استخلاصها وحفظ قيمتها وإبقائها تحت طلبه أو كان
سلمها له وجعلها مودعة في مقابلة دفع تقاسيمها معلومة راجع بند ٨٢٦
محاکات وبنود ٩١ و ١٣٨ و ١٨٧ تجاری

(بند ٥٧٥)

ويجوز أيضا استرداد البضائع التي صار تسليمها للمفلس على سبيل الأمانة
والوديعة أو وكله المالك في بيعها على ذمته إذا كانت هذه البضائع موجودة
بغيرها جميعها أو بعضها وكذلك يجوز استرداد غن جميع أو بعض هذه البضائع
أن لم يكن صار دفعه من المشتري للمفلس ولا المبادلة فيه ولا المقاصة بين المفلس
والمشتري راجع بند ٩٤ و ٤٤٤ تجاری

(بند ٥٧٦)

يجوز استرداد البضائع المرسلة للمفلس لمالكها إذا اتفقت ولم تصل إلى مخازنه
أو إلى مخازن وكيله المقوض من طرفه في بيعها على ذمة المفلس راجع بند
٢١٠٢ مدنی

(خبرته صاحب البضائع التي وصلت لمخازن المفلس والمخازن وكيله ولم يقبض
نهبها زاحم الغرماء ويكون كسوتهم في ثمنها)

وإن لا يسمع استرداد البضائع لمالكها إذا كان قبل وصولها صار مبيعها
بدون حيلة ولا تدليس بالثمن المذكور في حافظة الاثنان والمصارف أو في رسالة
متعهد النقل بر أو بحراً أو حواظ الرسائل المشمولة بامضاء المرسل لهذه
البضائع راجع بنود ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٩ و ٢٨١ تجاری

ويجب على المالك المطلب رد البضائع أن يوفي لروكبة أرباب الديون جميع
الدفعات التي قبضها من المفلس من أصل ثمن البضاعة وكذلك جميع المبالغ
التي استلمها في مقابلة أجرة الحمل أو أجرة التوكيل أو عمولة أو جعالة التأمين
(سيكورتاه) أو المصارف الأخرى وأن يدفع المبالغ الباقية في طرفه من هذا
القبيل بدون سداد راجع بند ٥٧٨ تجاری

(بند ٥٧٧)

يجوز للبائع الذي لم يقبض الثمن أن يحجز البضائع التي باعها للمفلس بدون أن
يكون اسمها المشتري ولا أرسلت إليه أو لشخص آخر على ذمته بالنيابة عنه

في استلامها راجع بندي ١٦١٢ و ١٦١٣ مدي

(بند ٥٧٨)

يجوز لوكلاء الديون في الصورتين المذكورتين بالبندين السابقين أن يستأذنا أمين المحكمة ويطلبوا تسليم روكبة الغرماء البضائع المبسعة وأن يدفعوا للبايع الثمن الذي صار الاتفاق عليه بينه وبين المقتل راجع بندي ١١٢٢ و ١١٨٤ مدي

(بند ٥٧٩)

يجوز لوكلاء الديون بعد استئذان الامين أن يجيبوا طلب درالمبيع فاذا كان الشيء المطلوب رده محل نزاع فوض فصل الحكم فيه لمحكمة التجارة بعد استماع تقرير الامين المذكور

الباب الحادي عشر

فيما يتعلق بالمناقضة فيما صدر من الاحكام في قضايا الافلاس

(بند ٥٨٠)

حكم اشهار التفليس وحكم تعيين تاريخ محضر المقتل عن وفاء ديون قبل الحكم بالتفليس قابلان للمناقضة فيما من طرف المقتل في مهلة ثمانية ايام فان كانت المناقضة من طرف ارباب الحقوق والديون كانت هاتم اشهر اكامله وابتداءه اثنان المتدين يكون من آخر ايام استيفاء الاصول والرسوم المقررة في بند ٤٤٢ فيما يتعلق بنشر وتعليق القرارات المبينين في البند المذكور ودرجه ما في جرائد الوقائع راجع بندي ١٤٩ وما بعده محاكمات

(بند ٥٨١)

بعد انقضاء المدة المحددة لتحقيق الديون واداء يمين التوثيق لاثباته الاقبل أي مناقضة من ارباب الديون بادعاء ان تاريخ اعسار المقتل عن وفاء ديونه كان من تاريخ آخر غير التاريخ الذي ذكر في حكم اشهار التفليس أو في الحكم الصادر بعد حكم الاشهار فاذا انقضت الاجال المحددة لذلك فان تاريخ اعسار المقتل عن وفاء ديونه يعتبر من وقت انقطاع الدفع بالنسبة لارباب الديون بحيث تجري عليه احكام المعسر من ذلك الوقت

(بند ٥٨٢)*

أي حكم صدر في قضايا التفليس وحصل فيه مناقضة ورفع الى محكمة أخرى لاستئنافه فالمدة بين الاستئناف والقضاء تكون خمسة عشر يوماً ابتداءً من اشعار الخصم باعلام مرسل من المحكمة الى منزل سكناه (مهلة الحكم في استئناف القضايا المعتادة ثلاثة أشهر كما هو مذكور في بند ٤٣٤ من المحاكمات المدنية ولكن في قانون التجارة صار اختصار هذه المدة يجعلها خمسة عشر يوماً لاستكمال الحكم في قضايا التفليس)

وتزيد هذه المدة يوماً واحداً المقيم بعيداً عن المحكمة بمسافة تزيد ألف متر ويومان لقدرهما مرتين وهلم جرا راجع بند ١٠٣٣ محاكمات

(بند ٥٨٣)*

خمس أحكام قضائية لا تقبل المناقضة ولا طلب الاستئناف ولا الرفع لمحكمة

القسط

الأول الاحكام المتعلقة بتفليس واستبدال أمين المحكمة المنصوب لمناظرة التفليس وتبصيص وكالات الديون وعزلهم راجع بنود ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٦٢ و ٤٦٤ و ٤٦٧ و ٥٢٢ تجارى

الثاني أحكام التصديق بتسريح المفلس وعدم التعرض له وعلى مواساته من مال التفليس بما يستعين به على مؤنته ومؤنة عائلته راجع بنود ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٥٣٠ تجارى

الثالث الاحكام القضائية التي أذنت ببيع الموجودات والبضائع المملوكة للمفلس راجع بنود ٤٧٠ و ٤٨٦ تجارى

الرابع الاحكام التي قضت بتأخير المصالحاة (المسماة قوتة وردانو) أو حكمت بقبول دخول ديون متسارع فيم ادبوا الغرماء وقتها راجع بنود ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ تجارى

الخامس الاحكام التي قضت بها محكمة التجارة بناء على تعليلات حصلت من شأن أو امر أمين المحكمة فيما يخص دائرة تصرفه راجع بنود ٤٥٣ و ٤٦٦ و ٤٧٤ و ٥٣٠ و ٥٦٧ تجارى

الكتاب الثاني

في التقليل الناشئ من سوء الاختيار وما يترتب عليه

من الاحكام وفيه عدة أبواب

(يقدم التقليل في عرف اهل التجارة الى تقليل قسرى وهو ما ينشأ عن احوال قسرية تعرض للتاجر بدون ان يمكنه اجتنابها ولا يترتب عليه فيها شيء من التعازير والحدود والى تقليل بسوء الاختيار وهو قسمان احدهما تقاليس التقريط والتقصير ويسمى تقاليسا بسيطا وثانيهما تقاليس الخيلة والتدليس

فتقليل التقريط والتقصير معدود من الذنوب الصغائر وأقل جزائه حدس شهر واحد أو أكثر حدس سنتين على حسب احوال المقلس وما يظهر لمجلس المحكمة من جسامته راجع بند ٤٣٠ جنائيات

واما تقاليس الخيلة والتدليس معدود من الكبائر وجزاءه تركبه الوضع في الاشغال العمومية مدة محددة بالنسبة لجسامته أحواله أيضا)

الباب الاول

فيما يتعلق بتقليل التقريط والتقصير وما يترتب عليه من الاحكام

(بند ٥٨٤)

بناء على طلب وكلاء الديون أو أرباب الديون أيما كان طلبهم أو على طلب وكلاء المالك في المحاكم تحكم محاكم التعازير حال انعقاد مجلس القضاء في صورة التقاليس البسيط على المرتكب للذنوب التقريط والتقصير بالجزاء المحدود في قوانين الجنائيات لذلك راجع بندي ١٧٩ و ١٨٢ تحقيق الدعاوى وبندي ٤٠٣ و ٤٠٤ جنائيات وبنود ٤٥٩ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٦٠٣ تجاري

(بند ٥٨٥)

يجب أن يحكم بارتكاب التقليل البسيط الصادر عن تقريط وقصير على كل تاجر ثبت اتصافه بصفة مما يأتي
أولا اذا ثبت ان مصارف نفسه ومنزله متجاوزة الحدود

ثانيا إذا خسر خسارة جسيمة في المعاملات التجارية لتلبسه في التعامل
بالأشياء المنسوبة الرهانة المبنية على ما في الغيب أو بالمعاملات الهوائية
كالتلاعبات التجارية في البورصة (أي جمع التجار) بالنقد أو بالبضائع على
سبيل المظاهرة راجع بند ٤١٩ جنابات

ثالثا إذا أضمم تأخير شهر أو فلاسه واشترى أشياء لمبيعه بالجنس والنقص
عن أسعار الوقت أو نوبية تأخير شهر أو فلاس أو سلك طريق الاقتراض
في الاخذ والاعطاء في أنواع سندات الحوالات وسندات الديون وتعدى على
اتخاذ الوسائل الموجبة للخسارة فاصد بذلك كله ترويج النقود وجلبها
لنفسه قبل أن نهكم المحكمة بشهر أو فلاسه
رابعا إذا وفي بعد شهر أو فلاسه دينا ل أحد من أرباب الديون بقدر الاستحقاق
واضرارهم

(بند ٥٨٦)

يجوز أن يدعى بارتكاب تقالس التقصير والتعويض على كل من تلبس بوصف
من الأوصاف الآتية ويحكم عليه بالتعويض المخصصة لذلك
أولا إذا عقد عقدا والتزم التزاما المنفعة غيره كضمانه غيره بدون أن يأخذ
في مقابله شيئا كافيا له يقوم بدفع قيمة المكفول وكان ما التزم بضمانه جسيما جدا
بالنسبة لحالة يساره في زمن الضمانة

ثانيا إذا أفلس بشرط شروط مصالحة بينه وبين أرباب الديون واستقر على تجارته
واعتباره ثم أفلس ثانيا قبل أن يوفى بالشروط المتراضى عليها في المصالحة راجع
بنود ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٥٠٩ و ٥٢٠ تجارى

ثالثا إذا كان متزوجا وكان قد اشترط في عقد نكاحه بخلط ماله بجمال زوجته
الداخله به على سبيل الجهاز أو شرط في العقد انفصال ماله من ماله ولم يوف
مع ذلك بما هو مقر في بندي ٦٩ و ٧٠ من هذا القانون راجع بندي ١٥٣٦
و ١٥٤ مدني

رابعا إذا كان في ظرف الثلاثة أيام التالية لعجزه عن الدفع لم يبلغ محكمة التجارة
تقريره المتعلق بعجزه عملا بمقتضى بندي ٤٣٨ و ٤٣٩ أو رفع تقريره
للمحكمة على وجه غير مستوف لجميع أحواله شركائه المتضامين معه

خامساً إذا قصر عن الحضور بنفسه لدى وكلاء الديون في الضور والمواعيد المحدودة لذلك أو قصر عن الحضور في محل المرافعة والمحاكمة بعد إعطائه إعلام عديم التعرض بالديون أن يكون سبب تقصيره عند ما اعتبراً وما نعام قبولاً راجع بنود ٧٢ و ٧٥ و ٧٥ و ٥٥ تجارى

سادساً إذا قصر عن عمل دفاتره التجارية أو عن عمل دفتر الجرد المشتمل على بيان ماله وما عليه على وجه الصحة والضبط أو عمل هذه الدفاتر التجارية والجردية وكانت ناقصة وغير ضابطة الكامل تجارية بالانتظام أو كانت غير جارية على الأصول القانونية والانتظامية أو كانت غير مشحنة على حقيقة الديون المطلوبة له ونسبه بدون أن يوجد فيها مع ذلك حيلة ولا تدليس راجع بنود ٨ و ٩ و ٥٨ و ٧١ و ٧٩ و ٤٧ تجارى

(بند ٥٨٧)

مصارف دعوى تقليس التفريط والتقصير إذا كان المدعى هو وكيل الملك المحامى عن الحقوق لا تكون بوجه من الوجوه على طرف غرماء المقلس وفي حالة المصالحة لا ترجع الخزيئة المبرية على المقلس بالمصارف المدكورة إذا دفعتهما من طرفهما الأبعد انقضاء المواعيد المعطاة له في شروط المصالحة راجع بند ١٩٤ تحقيق الدعاوى

(بند ٥٨٨)

مصارف التدايمات إذا كان الخصم فيها الوكلاء بالنيابة عن أرباب الديون تحملها الغرماء إذا ظهرت براءة المقلس وانهم لاحق لهم فان حكم لأرباب الديون على المقلس وظهرت عدم برائه دفعها وكيل الملك المحامى عن الحقوق بالمحاكم المدنية ثم رجع بها على المقلس طبقاً للبند السابق راجع بند ١٩٤ تحقيق الدعاوى

(بند ٥٨٩)

لا يجوز للوكلاء أن يتصدوا بالنيابة عن أرباب الديون لإقامة دعوى على المقلس بالخصامة معه في المحاكم المدنية بأرتكاب التفالس البسيط الأبعد الترخيص لهم بموجب مذكرة من هذا الخصوص بكتابة محضر على قرأ أغلبية الأعضاء الحاضرين منهم للمدولة فيه راجع بند ٦٣ تحقيق الدعاوى

ويند ٥٩٢ بجارى

(بند ٥٩٠)

مصارف التداعى المتصدى لها أحد أرباب الديون تدفعها الخزينة الميرية
في حالة ما اذا حكم على المفلس بالتفريط والتقصير ولها الرجوع عليه بالطلب
وأما في حالة ما اذا ظهرت براءته فيكون مصرف أهامة الدعوى على رب الدين
المدعى على المفلس راجع بند ٦١٤ بجارى

الباب الثاني

فيما يتعلق بتفالس التبدليس والحيلة

(بند ٥٩١)

يحكم بالتفالس الذى عن حيلة وتدليس ويجرى ترتيب التعازير المقررة في
قانون الحدود والعقوبات على كل تاجر أخفى شيأ من جرائده أو كتم شيأ من
ماله وموجوداته أو اختلس شيأ منها أو ثبت عليه من تحريراته أو من سندات
الرسمية أو العرفية أو من ميزانيته أنه قد صد على نفسه زورا فيهم تافها قدرا من
الدين مقرأ بأنه في ذمته بدون أن يكون لذلك صحة راجع بندى ٤٠٢
و ٤٠٣ جنائيات

(بند ٥٩٢)

لا يجوز بوجه من الوجوه أن تكون مصارف التداعى على المفلس المرتكب
تفالس الحيلة والتدليس محسوبة على روكية الغرماء
ولكن اذا ادعى بعض أرباب الديون اتحادا وتعدد عن نفسه فقط على المفلس
هذه الدعوى الجنائية كان هو دون غيره ملزما بمصارف المرافعة في حالة
ما اذا ظهرت براءة المفلس من هذه الجناية راجع بندى ٦٣ و ٣٦٨ تحقيق
الدعوى ويند ٥٨٩ بجارى

الباب الثالث

في الذنوب الكبيرة والصغيرة المرتكبة في التفالس
من ليسوا بمفلسين وانما هم في حكم المفلسين وينزلتهم

* (بند ٥٩٣) *

يحكم على الأشخاص الآتي ذكرهم بالعقوبات المقررة لمرتكبي تقالس الخيلة والتدليس وهم

أولاً كل من ثبت عليه أنه ارتكب إخفاء شيء من أموال المفلس من متاع أو غنما وكلاً أو بعضاً أو اختلسها أو كتمها موالسة لمنفعة ذلك المفلس وهذا غير ما يترتب على فعله في بعض الأحوال من العقوبات المقررة في بند ٦٠ من قانون الخلدود والجنايات لا شراكه في الذنب مع المفلس راجع بندي ٤٥٧ و ٤٦٤ تجازي ٤٠٣ جنایات

ثانياً كل من ثبت عليه أنه دلس وقدم بطريق الخيلة والغش ديوناً على المفلس مقبلة لنفسه أو بالتوكيل عن غيره وأدى بين التوثيق لهذه الديون راجع بند ١١٠ مدني وبند ٩٧ تجازي

ثالثاً كل من أخذ لنفسه في التجارة اسم غيره أو سماه وائياً أو ارتكب شيئاً من الذنوب المقررة في بند ٥٩١ من هذا القانون

* (بند ٥٩٤) *

إذا كانت زوجة المفلس أو ذريته أو أبائوه أو أجداده أو أصحابه في الدرجة المذكورة في القانون يختلسون أو يأخذون لأنفسهم أو يحقون شيئاً موالسة لمنفعة المفلس من الامتعة التي هي حق أرباب الديون عليه فانهم يعاقبون بالعقوبات المقررة لمرتكب السرقة ولولم يكونوا مشتركين مع المفلس ولا علم المفلس بارتكابهم شيئاً من ذلك راجع بنود ٤٥٧ و ٤٩٣ و ٥٩٥ مدني وبند ٣٨٠ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٦٣ جنایات

* (بند ٥٩٥) *

في الصورة الميئنة في البنسدين السابقين لمحكمة التجارة أن تحكم من تلقاها نفسها عيانياً في

أولاً بأن ترد لرب الديون كل ما أخذ بطريق الاختلاس من أموال وحقوق وسندات حوالات

ثانياً بالاعطال والاضرار الذي يطلب في نظير ذلك وتقدير ذلك اجتهاداً منها بقرار ولا يمنع من ذلك كله في الحالاتين براءة المفلس من اتهامه بارتكاب تقالس

راجع بندى ١١٤٩ و ١٣٨٢ مدنى وبندى ١٢٦ و ١٣٨ محاكمات
وينود ٤٧٢ و ٦٠ و ٦٤٥ تجارى

(بند ٥٩٦)

كل من ثبت عليه من وكلاء ديون التفليس انه ارتكب موالية ومدخله
فى اداة عوكة عليه فانه يعاقب بالعقاب المذكور فى بند ٤٠٦ من قانون
الجنابات (يعنى بالسجن مدة شهرين فلا أقل الى سنتين فلا أكثر والتعزيم
بقتول لا يزيد عن ربع المال المرود على أربابه وقيمة الخسائر والقوائد التى تظهر
انها حق لمن حصل له الضرر ولا تنقص عن خمسة وعشرين فرنكا ويجوز أن
يضاف الى ذلك زيادة فى تكيله أن يحكم عليه بالتفليس مدة لا تنقص عن خمس
سنوات ولا تزيد على عشر كمنطوق بند ٤٢ من قانون الجنابات

فيمنع من الحقوق الرشدية البلدية فلا ينتخب لاعطاء رأيه فى المشورات ولا
يجوز أن يكون من أعضاء جمعيات الانتخابات ولا أن يدخل فى مجالس العدول
ولا فى الوظائف العمومية ولا فى خدمات المصالح الادارية المبرية بل يعزل
منها ان كان موظفا فيها ولا أن يكون له دخل ولا مباشرة فى شئ من ذلك ولا أن
يحمل سلاحا وان لا يبدى رأيا فى شورى العائلات ولا أن يكون وصيا أو وليا
أو ناظرا حسيما الاعلى أو لاده برضا شورى العائلة ولا أن يكون من أرباب
الخبرة وان لا يشهد فى الوثائق والحجج ولا تسمع شهادته فى المحاكم وانما يجوز
أن يحضر فيها للحفايرة والاستعلام فقط استثناء بقوله فيجزم عما ذكر فى المدة
السالفة المذكور سواء حكم بأقلها أو بأكثرها) راجع بند ١٧٩ تحقيق
الدعاوى وينود ٤٢ و ٥٢ و ٤٠٥ و ٤٦٣ جنابات وبنود ١٣٢
محاكمات وينود ٤٦٢ تجارى

(بند ٥٩٧)

كل رب دين شرط لنفسه مع المقلس أو مع غيره من له دخل فى الدين مشافع
خصوصية فى مقابلة ميله فى قرارات التفليس يصير عقابه تعزيرا بحبس ستة
شهور أو دفع غرامة لا تزيد عن ألفى فرنك
ويجوز أن تبلغ ستة الحبس سنتين ان كان رب الدين المرتكب لهذا الجرم

من وكلاء الديون

(بند ٥٩٨)

وتغير ما ترتب من الجزاء على هذه الشروط التأسيسية المذكورة في البند السابق فإنه يحكم بطلانها وعدم الاعتماد عليها في حق أي إنسان ولو المقتلس راجع بند ١١١٦ مدونة

ورب الدين الذي شرط لنفسه تلك المزية ملزم برد ما أخذ من النقود أو غيرها بموجب هذه الاتفاقات التي حكم بطلانها على مستحقيها راجع بند ٤٤٩ تجاري

(بند ٥٩٩)

وفي حالة ما إذا كان قد رفع نداعى إبطال تلك الشروط المذكورة إلى محكمة مدنية لاثبات الذنب يجب أن تتحمل المحكمة المدنية قضية ذلك إلى المحاكم التجارية (السبق معلومة ذلك فيها وانما الوكيل الملك بالمحكمة المدنية الهامى عن الحقوق في حق أن يخاصم أرباب الشروط أمام محكمة عليا في اثبات الذنب) راجع بند ٦٣٥ تجاري

(بند ٦٠٠)

جميع ما يصدر من القرارات والأحكام بخصوص عقوبات الذنوب التي تقتضيها أحكام هذا الباب وأحكام البابين قبله بصيراعلانها حسب الأصول والرسوم المقررة في بند ٤٢ من قانون التجارة وجميع ما يلزم النشرها من المصارف يكون على طرف المحكوم عليه بالجزاء راجع بندى ٥٨٤ و٥٩٩ تجاري

الباب الرابع

في إدارة أموال المقتلسين في حالة التفالس الناشئ عن سوء الاختيار بقسميه وهما تفالس التفريط والتقصير وتفالس الخيلة والتبذير
(بند ٦٠١)

في جميع صور التسديعات المتعلقة بأرتكاب التفالس البسيط والتفالس
الحيلة والتدليس والحكم فيها بما يقتضيه تبقى الدعاوى المدنية على حالها
منفصلة عن محكمة التجارة وتستقل بها المحاكم الجنائية في خصوص
الأرتكاب ما عدا الدعاوى المنصوصة في بند ٥٩٥
واما جميع الاحكام المقررة بهذا التفالس بنوعيه فيما يتعلق بالاموال فانها
تكون من وظائف المحاكم التجارية فهي المنفذة لها بدون أن يتعلق بها محاكم
أخرى جنائية وبدون أن تحال على محاكم المديريات العالية راجع بنسب
٦٣١ و ٦٣٥ تجارى

*** (بند ٦٠٢) ***

ولكن يجب على وكلاء الديون أن يسلموا الوكيل الملك المحامي عن الحقوق
في المحاكم المدنية ما يطلبه منهم من السندات والوثائق والحجج والاوراق
والاستعلامات للوقوف على الحقيقة

*** (بند ٦٠٣) ***

جميع السندات والحجج والاوراق التي يصير تسليمها من وكلاء الديون الى
وكيل الملك المحامي عن الحقوق بالمحاكم المدنية تكون قرينة الطلب في أثناء
التحقيق للمراجعة والكشف منها عايلزم لوكلاء الديون بواسطة كاتب
المحكمة المدنية ويكون الكشف والمراجعة بناء على طلب وكلاء الديون
فلهم أن يستخرجوا منها الكشوفات اللازمة أو يطلبوا استخراجها على
الوجه الرسمي بمعرفة الكاتب المذكور وترسل الكشوفات من هذا الكاتب
الى وكلاء الديون راجع بنود ١٠٦ و ١٨٩ و ٨٥٣ محاكمات
وجميع الاوراق والحجج والسندات التي لا يصدر من المحكمة أمر بحفظها
لزمها بما يجري تسليمها لوكلاء الديون بعد صدور الحكم أو القرار اللازم عن
المادة الجاري بشأنها التحقيق ويأخذ الكاتب المذكور السند اللازم من
الوكلاء باستلامهم لها

الكتاب الثالث

في كيفية إعادة اعتبار المفلس اليه قانونا

(إعادة اعتبار المقاس هي طريقة ارجاعه الى حالته الاصلية التي كانت له قبل كسره اعتبارا به بالتقليد في عودله جواز التمتع بالحقوق والمزايا التي سلبت منه لتقليسه

فان التقليد من حيث هو واما ما كان نوعه يعد عيبا في المقاس ويمنعه قانونا من التمتع بعدة مزايافلا يكون أهلا للدخول في الوظائف الملكية بوصف حاكم ولا يجوز أن يكون قاضي محكمة تجارية ولا سمسار نقود وغيره ولا يباح له أن يدخل في جميع التجار المسيحيين بالبورصة للامدادات ولا لغيرها ولا يكون له حق في مزاياب البنوك المالية كاسوة غيره من المعتبرين أرباب الخصائص التجارية فاذا عاد له اعتباره عادت له مزاياده وزال عن اسمه عدم الاقترار وانصف بصفة اليسار والاعتبار)

(بند ٦٠٤)

كل مقاس أدى بالتقام والكمال أصل ما في ذمته من الدين وفوائده ومصارفه جاز أن يعود له اعتباره الأصلي وإذا كان المقاس شريكاً لبيت تجارة أصابه تقليد فلا يبلغ الحصول على إعادة اعتباره ولو عقد عقد مصالحة خاصة بنفسه وتراضى مع أرباب الديون الا اذا أقام الدليل على ان هذه الشركة التي هو من أربابها قد أدت جميع ما عليها من الديون بالتقام والكمال أصلا وفوائده ومصارف راجع لبند ٤٤٣ و ٤٥٥ تجارى وبند ٦١٩ تحقيق الدعاوى

(بند ٦٠٥)

كل استدعاء يطلب إعادة الاعتبار يقدم للمحكمة الكبرى التابع لها محل اقامة المستدعى ويجب عليه أن يرفق بالاستدعاءه أوراق المصالحة وغيره من السندات المثبتة لبرأته وتزكيتة راجع لبند ١٠١ مدنى وبندى ٥٨٢ و ٥٨٣ تجارى

(بند ٦٠٦)

فوكيل الملك بالمحكمة العليا الهامى عن الحقوق بعد اطلاعه على هذا الاستدعاء يجوز نسجانه معصية ويرسلها من طرفه الى وكيل الملك بالمحكمة المدنية والى رئيس محكمة القضاة التي يحمل اقامة المستدعى باعادة اعتباره

فإذا كان المستدعي استبدل بعد الإفلاس محل إقامته يجعل آخره رسل التسليم
المذكورة لو كسل الملك المحامي عن الحقوق ورئيس محكمة التجارة بالقسم
الذي وقع التفليس فيه وبصير التأكيده عليهم باستيفاء الاستعلامات التي يمكنهم
الحصول عليها المفيدة حقيقة الأمور المنصوصة في استدعاء المستدعي بقصد
إعادة اعتباره.

(بند ٦٠٧)

ولإبراء ذلك بصير السعي من وكيل الملك المحامي ومن رئيس محكمة التجارة في
تطبيق صورة الاستدعاء مدة شهرين على باب محكمة التجارة وعلى بيت مجمع
التجار وغيره. ومن المحلات المختصة بذلك وبصير درجتها في جرائد الوقائع
اليومية.

(بند ٦٠٨)

كل رب دين لم يكن استوفى بالكامل أصل دينه وفوائده ومصارفه وكذا
كل مدع له حقوق على المستدعي بإعادة اعتباره له في مدة نشر الاعلان أن
يناقض في إعادة الاعتبار بأن يقدم عريضة بسيطة للمحكمة معضدة براهين
تؤيد دعواه ولكن لا يجوز مطلقاً الرب الدين المناقض في إعادة اعتبار المفاض
أن يدخل في دعوى إعادة الاعتبار بوصف محاصم رابع بندى ٤٤٢
و ٨٥٠ تجارى

(بند ٦٠٩)

وبعد انقضاء مدة الشهرين المحدودين لتعليق الاستدعاء المتقدم رسل وكيل
الملك بمحكمة القسم ورئيس مشورة التجارة كل منهما على حدة الى وكيل
الملك الرئيس بالمحكمة الكبرى جميع الاستعلامات التي صار الحصول عليها
في شأن إعادة الاعتبار وجميع المناقضات التي وردت في ذلك ثم يسدى كل
منهما رأيه وما ظهر له في هذه المادة

(بند ٦١٠)

فيجب على وكيل الملك الرئيس في المحكمة الكبرى التي فيها القضية أن يسعى
في إصدار قراراً يقبل استدعاء إعادة الاعتبار بناء على ما يظفر له من تلاوة
نتيجة القضية أو برفضه فإذا صد والقرار بالرفض فلا يجوز تأنيلاً جديداً

استدعاء من المفلس عن إعادة الاعتبار لا بعد مضي سنة من تاريخ رفعه
 * (بند ٦١١) *

قرار المحكمة الكبرى المستقل على قبول الاستدعاء وإعادة الاعتبار للمفلس
 يصير إرساله من المحكمة إلى وكيل الملك المحامي وإلى رئيس المحكمة التي
 رفع إليها هذا الاستدعاء منه فيصير تلاوته في المحكمة جهرا وعلاية ويصير قيده
 في سجلات المحكمة

* (بند ٦١٢) *

لا يصير قبول استدعاء بطلب إعادة الاعتبار من المحكوم عليهم بالتفليس
 الاختصاصي ولا من المحكوم عليهم بالجزاء على السرقة أو النصب أو خيانة
 الأمين أو على تجاري من باع أو وهب ملك غيره ولا من الأولياء والأوصياء
 والنظار والأمناء على الأموال المهربة إذا لم يوفوا حساباتهم بالتقام والكمال
 راجع بندي ٤٥٠ و ٢١٥٩ مدني وبند ١٣٢ محاكمات وبنود ٥٤٠
 و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٩١ تجاري وبنود ٣٧٩ و ٤٠١ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧
 جنائيات

ويجوز قبول استدعاء المرتكب للتفليس البسيط المبني على التقصير والتفريط
 ولكن يعود له اعتباره بعد استيفاء الجزاء المحكوم به عليه راجع بندي ٥٨٥
 و ٥٨٦ تجاري وبند ٦١٩ تحقيق الدعاوى وبند ٤٠٢ جنائيات

* (بند ٦١٣) *

لا يجوز زلای تاجر مفلس أن يدخل البورصة الا اذا أحرز إعادة اعتباره

* (بند ٦١٤) *

قد يحظى الانسان بإعادة اعتباره التجاري القانوني بعدم موته بناء على استدعاء
 ورثته وطلبهم ذلك لأحرار حسن سيرته وتحقق استقامته راجع بنود ٤٣٧
 و ٤٧٨ و ٤٨١ تجاري

المقالة الرابعة

فما يتعلق بالاقضية التجارية وفيها عدة كتب

(قد اقتضت حالة المعاملات التجارية تنظيم أحكام خاصة بها لفصل دعاويها
 على يد قضاة لهم كمال المعرفة في أحكام المعاملات وبمعرفة أرباب القبلة

المميزين لهذه العمليات التجارية الذين لهم وقوف تام على حقائقها وأوضاعها
فبهذا دعت الحاجة إلى عمل طريقة لتسهيل أصول التجارات وأحكامها
وفصل دعاورها على صورة أخرى تفادى صورة الأحكام المدنية من بعض
الزجور

الكتاب الاول

في تنظيم المحاكم التجارية

(بند ٦١٥)

يصير تنظيم لائحة خاصة بترتيب محاكم التجارة تشتمل على بيان القدر اللازم
تعيينه للمملكة من مقادير هذه المحاكم التجارية وبيان المدن والبنادر التي
تستحق باتساع دائرة تجارتها وصناعتها أن تكون محلا لمحكمة تجارية

(بند ٦١٦)

يلزم أن تتضمن هذه اللائحة بيان ولاية المحكمة التجارية والدائرة التابعة لها
التي هي لزوماً عين ولاية المحكمة المدنية الملازمة لها
فاذا تضاد وقت ترتيب اللائحة أن في الاقليم عدة محاكم تجارية في دائرة
محكمة مدنية واحدة فإنه يتعين لكل محكمة من المحاكم التجارية دائرة
مخصوصة بها تحت ولايتها تجرى عليها أحكامها

(بند ٦١٧)

يتألف كل محكمة تجارية من قاض رئيس ومن عدة قضاة معنوين بهذا
العنوان ومن عدة قضاة نواب يعني اذا غاب قاض من مجلس القضاء ينوبون
عنه ولا ينقص عدد القضاة الذين ليسوا نواباً بالمحكمة التجارية عن اثنين
ولا يزيد عن أربعة عشر غير الرئيس وأما عدد القضاة النواب فيكون ترتيبه
في المحاكم بقدر الزوم وحسب اقتضاء مصلحة القضاء ثم انه يلزم عمل ترتيب
بعرفة الحكومة مشتمل على عدد قضاة كل محكمة من المحاكم التجارية وعدد
نوابها على وجه التحديد

(بند ٦١٨)

يصير انتخاب اعضاء محاكم التجارة من جمعية مؤلفة من اعيان التجار

فوجوههم لاسيما من رؤس بيوت التجارة الذين لهم حق الاقدمية
والموصوفين بالاستقامة وتنظيم تجارتهم وتمسكهم بالاقتصادات في المصارف
(بند ٦١٩)

فأما المشهورين منهم يصير محرريها انتخابا من جميع تجار القسم بمعرفة مدير
الجهة والتصديق عليها من ناظر الداخلية وعدد التجار المنتخب منهم لا يتقص
عن خمسة وعشرين في المدن التي أهلها خمسة عشر ألف نفس فأقل
(بند ٦٢٠)

التاجر المطلوب للقضاء والنيابة في المحكمة التجارية لا يتولى هذه الوظيفة
الا اذا كان قد بلغ من العمر ثلاثين سنة وكان قد أجرى تجارته ومعاملته مع
الشرف والاستقامة والامتيان من مدة خمس سنوات متصفا بهذه الصفات
وانما يجب في حالة ما اذا كان انتخاب هذا القاضي ليكون رئيس قضاة
المحكمة أن يكون قد بلغ من العمر أربعين سنة وأن يكون من قدماء قضاة
التجارة ويجوز أن ينتخب رؤساء المحاكم المستجدة من القضاة الموجودين
في الحالة الراهنة بالمحاكم التجارية وكذلك يجوز انتخابهم من قدماء
قضاة قنصل التجارة

(بند ٦٢١)

يصير انتخاب القضاة من المستعدين لذلك بطريقة أن المنتخبين يكسر الخاء
يتقصبون من يرون فيه صلاحية بالتحاية الانفراد المكتوم بطريقة البطاقة
بمعنى ان من يظهر له صلاحية انسان يكتب اسمه في بطاقة صغيرة ويطويها
ويضعها في اناء الاوراق الانتخابية حتى يتم الانتخاب على هذا الوجه فيؤخذ
بأغلبية الآراء بدون سابق مذاكرة وهذا ما يسمى بالقرعة وأما انتخاب
القاضي رئيس المحكمة فيصير الاعلان بالمذاكرة قبل انتخابه بالقرعة
المختصة على الصورة السابقة

(بند ٦٢٢)

اذا كانت محكمة التجارة حديثة الترتيب فأول انتخابية لترتيب اعضائها
يصيرهم بتوظيف الرئيس ونصف القضاة والنواب الذين تتألف منهم المحكمة
بعدة سنين ويصير توظيف النصف الثاني من القضاة والنواب مدة سنة

واحدة وفي الانتخاب التالي لهذا الانتخاب الأول وهكذا من باقي الانتخابات
يصير توظيف كل من تقلد القضاء أو النيابة بمدة سنتين وبجميع الاعضاء
الداخلين في انتخابية واحدة يصير تجديدهم معاني معاد واحدة ولو تأخر
دخول واحد أو عدة عنهم عن مباشرة وظيفته بالفعل

(بند ٦٢٣)*

إذا انقضت مدة توظيف احدى من القضاة أو النواب أو رؤساء القضاة بانقضاء
السنتين جازا انتخابه مرة ثانية الى سنتين أخريين فإذا انقضت مدة هذه
الانتخابية الثانية لا يسوغ انتخابه مرة ثالثة إلا بعد سنة ثمضى من آخر توظيفه
وكل عضو من أعضاء المحكمة اتخب عوضا عن آخر بسبب وفاة أو سبب
آخر لا يقيم في وظيفة العضوية في المحكمة إلا بقدر المدة التي بقيت لسلفه
في القضاء

(بند ٦٢٤)*

يترتب لكل محكمة تجارية كاتب وعدة محضرين يصير انتخابهم بمعرفة
الحكومة ويصير ترتيب استمارة حقوقهم واجباتهم وعدة عملهم بلائحة
قانونية تصدر من ديوان الحكومة الملكية
(المراد بالكاتب بالنسبة للجمعاء كم هو الموظف في الحفظ محاضرها ومضابطها
ودفاترها وسنداتها والمراد بالمحضرين الجاوبين شبه الموظفين المأمورين
بخطابات الطلب للأخصام للعضور وتنفيذ أحكام المحكمة والمنول بمجالس
المحاكمة لحفظ الصمت واجراء الضبط والربط وتلقي أوامر القضاة وقد
استقرت القرارات على أنه يلزم لمحاكمة تجارية بباريس أربعة محضرين أي جاوبين شبه
ولغيرها من كل محكمة من محاكم الاقاليم اثنان فقط)

(بند ٦٢٥)*

يترتب في محكمة باريس دار المملكة دون محاكم غيرها التجارية عدة من
الرسل والاعوان لتنفيذ الا قضية والاحكام التي تقتضى القبض على
الاشخاص الأزام القبض عليهم وجلبهم وطريقة ترتيبهم وبيان وظائفهم
تعمل في اللائحة خصوصية راجع بندي ٢٠٥٩ و ٢٠٧٠ مدني وبند
٧٨٠ محاكمات

(بند ٦٢٦)

جميع أفضية محاكم التجارة بصيراصداؤها من ثلاثة قضاة فأكثروا
يجوز لنا أن يطلب لقطع الحكم وبته الا اذا انقص هذا العدد من صف
القضاة بصير تكمله من صف النواب

(بند ٦٢٧)

لا توظيف في المحاكم التجارية وكلاء الخصومات في تحقيق الدعاوى والترافع
بالتوكيل من الخصمين عملا ببند ٤١٤ من قانون المحاكمات المدنية فلا يجوز
لاحد أن يخاض بالتوكيل عن الخصم في محكمة التجارة ما لم يكن هذا الخصم
حاضرا في المجلس بنفسه ويأذن له في ذلك أو يعطيه سند تفويض خصوصي
اذا لم يحضر ويجوز أن يكتب هذا التفويض في أسفل خطاب الطلب الأصلي
أو في أسفل صورة منه وبصير تقديمه الى كاتب المحكمة قبل طلب الدعوى
في المجلس فيكتب عليه علامة النظر بدون رسم راجع بند ١٩٨٧ مدني وفي
جميع الدعاوى التي ترفع الى محاكم التجارة ليس للمحضر أن يبرز في مجلس القضاء
بوصف محامي ولا بوصف وكيل مقوض فان تعدى وفعل ذلك كان جزاؤه
غرامة لا تتقص عن خمسة وعشرين فرنكا ولا تزيد عن خمسين ونحكم عليه
المحكمة بمذا التبريم حكما يتبادرون أن يكون له حق في رفع قضية الى المحكمة
أخرى استئنافية وهذا غير ما يترتب عليه من جزاء التأديب والترسية مما
يترتب على المحضرين الموصوفين بصفات الاقتيات والفضول وهذا الجزاء
لا يجري في حق المحضرين المذكورين في احدي الحالات المقررة في بند ٨٦
محاكمات

(في المحاكم المدنية من الموظفين وكلاء الخصومات وهم عبارة عن كتاب
يتوكلون في المحكمة للمدعي والمدعى عليه فأموالهم أن يجوزوا مواد الدعاوى
المترافع فيها ويحضرها أمام المحاكم والمجالس بوصف وكلاء عن الخصمين
فتوسط هؤلاء الوكلاء في المحاورات والمناقشات مجموعة التوظيف امام محاكم
التجارة لان صور حصول الخصومات فيها بسيطة مستعجلة ولكن يجوز
لمحاكم التجارة ان يلحق بها مأذونون بالتوكيل ممن يعرفون القوانين ولهم ممارسة
عمليات التجارية فيجوز للاخصام أن يوكلوهم عنهم لمنفعتهم ولكن توسطهم

في القضايا غير توسط وكلاء الخصومة بالنسبة للوجوب وعدمه فان دخول
وكلاء الخصومة في الدعاوى المدنية أمر لازم بخلاف هؤلاء المأذونين القسري
الزمين فلذلك كان من أصول المحاكم أن المأذون المذكور لا يصح أن يكون
يوصف مأذونه مندرجا في الموظفين بمعاملة الخصامات وليس له حق
في أن يطلب ما هو مذكور في بند ٦ من المحاكمات المدنية الذي نصه يقتضي
أن تقام الدعاوى الواقعة من الموظفين بالخصامكم بخصوص قلية
المرافعات امام المحكمة التي حصل بها تأدية العمل المستوجب للاستحقاق
تلك القليلة اهـ فالماذونون المذكورون ليسوا وكلاء الخصومة بحيث تقام
دعواهم في طلب قليتهم بحكمة التجارة المؤدى بها الخدمة بل يرفعون تظلمهم
فما يستحقونه بالمحاكم المدنية

وحكمة عدم توظيف وكلاء الخصومة بالمحاكم التجارية ان الخصمين اذا
خاصما بنفسهما وأبرزوا دلائل المرافعة تمكنت المحكمة من فهم الحقيقة منهما
بدون واسطة لعدم ترويج أقوالهما لان ابداء الخصم حجته عن نفسه بدون
ترويج هو روح القضايا التجارية فالاولى فيها عدم التوسط ولكن يجوز
للأخصام أن يوكلا عنهم وكلاء خصوصيين غير موظفين بتوكيل الخصومات
بحسب هذا البند

(بند ٦٢٨)

وظيفة قضاة التجارة تشريفية مجانية بدون مقابل

(بند ٦٢٩)

قبل دخول قضاة المحاكم التجارية في مناصبهم يستملقون في مجلس المحكمة
الكبرى الملوكية التي محكمتهم التجارية تحت ادارتها البين اللازم لاداء
وظائفهم فان كانت محكمتهم ليست في قسم المحكمة الكبرى الملوكية وكانت
المحكمة الكبرى المذكورة بناء على طلب قضاتها محكمة القسم المدنية التي بها
محكمة التجارة أن تستخلف القاضي المنصب البين اللازم وفي هذه الحالة تحرر
محكمتهم المدنية محضر امين نافيه الاستخلاف الرسمي وترسل هذا المحضر
الى المحكمة الكبرى الملوكية لتأمر بتسجيله في دفاترها ويكون اجراء
رسوم الاستخلاف احواله وتسجيله بناء على قرار وكيل الملك بالمحكمة وبدون

دفع رسم

(بند ٦٣٠)

محاكم التجارة في جميع قادية وظائفها وإدارتها تكون تحت نظارة ناظر
ديوان الأحكام العرفية

الكتاب الثاني

في بيان وظائف محاكم التجارة وخصائصها

(بند ٦٣١)

وظائف محاكم التجارة القضاء فيما يأتي ذكره

أولاً قطع النزاع الواقع في العقود بين التجار والمسيبين والصيارف
ثانياً قطع النزاع بين الشركاء المترتب على سبب فيما يخص الشركة التجارية
راجع بندي ١٣ و ٦٣ تجاري

ثالثاً قطع النزاع المتعلق بالعقود التجارية بين أي إنسان كان من أصحاب
الحقوق تاجر أو غير تاجر راجع بندي ٦٣٢ و ٦٣٣ تجاري وبند
٤٤٢ محاكمات

(بند ٦٣٢)

الأمم التجارية المعتمدة قانوناً هي الآتية

شراء المحصولات الزراعية بجميع أصنافها بقصد البيع وكذلك البضائع
سواء كان القصد بيعها بصفة تجارية عليه أو بعد تهيتها بهيئة أخرى
وتسليمها بتحويل حالتها بقصد المبيع أو تأجير منفعتها

وكذلك كل مشروعات صناعية كالمعامل والمصانع للتكسب والتجارة
بالعمولة وكالتعهد والالتزام بنقل الامتعة براً كان أو بحراً

وكذلك كل تعهد بتوريد أشياء أو التزام شيء في المصالح التجارية والمكاتب
التجارية والخانات والبيوت المعتدة لبيع المزارد والتعهد بالملاعب العمومية
ذوات البيوت المفتوحة لذلك

وكذلك كل عمليات الصيرفة والسمسرة والتجارة في النقود والحوالات
وكذلك كل جميع عمليات الصيارف العمومية في محال الصيرفة المسماة بالبنوك

وجميع الالتزامات والمشارطات في السندات بين التجار بعضهم على بعض
وبين المسيبين والبصارفة
وجميع الاتفاقات وأوراق الحوالات وشروط ارسالية النقود من بلد الى
بلد في مقابلة قدر معلوم للتوصيل

(بند ٦٣٣)

وكذلك من متعلقات التجارة قانوناً ما ينأى
كل مقاوله تختص بالابنية والعمارات وجميع السفن المشتركة للملاحة الداخلية
والخارجية وبيعها لذلك الغرض راجع بنود ١٩٠ و ١٩٥ و ٢٢٦ تجارى
وكل رسائل بحرية
وكل بيع أو شراء للمهمات وأدوات السفن وذخائرها وموتتها وكذلك تأجير
السفن بالنولون

وكل اقتراض مخطرة بحرية وسائر عقود التأمينات من الاخطار وغيرها
(سيكورتاه) وكل ما يتعلق بتجارة البحار
وكل اتفاق وتراض على تعيين مرتبات وأجر طوائف الملاحة
وكل اتفاق وتعهدين أرباب الملاحة لخدمة سفن التجارة راجع بند ٢٢١
و ٢٣٠ و ٢٧٣ و ٢٨٦ و ٣١١ و ٣٣٢ تجارى

(بند ٦٣٤)

كذلك من خصائص محاكم التجارة ان تحكم في الاحكام الآتية
أولاً في الدعاوى بين مال التجار والمستخدمين عندهم ووكلائهم وكذا بينهم
وخدمهم فيما يخص المعاولات التجارية المخصوصة باشتغال هؤلاء الاشخاص
التابعين للتجار

ثانياً قطع الحكم في النزاع الواقع في السندات التي سلمها المستخدمون
كالكتاب من محصلي الاموال الميرية والصيارفة وأمناء الصناديق وغيرهم
من أرباب المحاسبات الميرية والعمومية

(بند ٦٣٥)

لقضاة محاكم التجارة ان يفصلوا جميع الدعاوى المتعلقة بالتفليسات على
طبق مائة ترفى المقالة الثالثة من هذا القانون التجارى راجع بندي ٤٣٧

* (بند ٦٣٦) *

في الأحوال التي لم تكن فيها سندات الحوالات معتبرة إلا بمنزلة اتفاقات عادية
ومجرد دعوود كما هو مذكور في بند ١١٢ من هذا القانون
أو فيما إذا كانت السندات التي تحت الاذن مضاة من أناس ليسوا تجارا
وليس لهم تدخل في عمليات تجارية ولا معاوضات ولا مبادلات ولا صيرفة
ولا سمرة فيجب على محكمة التجارة في هذه الأحوال أن تحيل فصل
الحكم فيما على محكمة مدنية إذا طلب المدعى عليه الاحالة عليها راجع بنسب
١٦٨ محاكمات وبندی ١١٠ و ١٨٧ تجارى

* (بند ٦٣٧) *

إذا كانت سندات الحوالات وسندات الديون التي تحت الاذن اجتمع
في امضاءها تجار وغير تجار كان لمحكمة التجارة سماع دعواها وانما لا يجوز
لمحكمة التجارة أن تأخر بالقبض والحبس على من ليس تاجر الا اذا ثبت عليه
انه يتعاطى عمليات تجارية في السندات من بيع أو مبادلة أو صيرفة أو أخذ
واعطاء في السندات أو سمرة فيها راجع بند ٦٣٠ مدنى وبند ١٢٦
محاكمات

* (بند ٦٣٨) *

ليس من خصائص المحاكم التجارية أن تنظر الدعاوى المقامة على أرباب
العقارات في أملاكهم ولا على المزارعين وأصحاب الكروم في شأن بيع
المحصولات الناتجة من مزارعهم ولا أن تنظر في الدعاوى على أحد من التجار
في شأن دفع قيمة غلال ومشتروات مما اشتراه لخاصية نفسه أو منزله
وانما سندات الحوالات وسندات الديون المضاة من تاجر تكون معتبرة من
متعلقات محاكم التجارة وكذلك السندات والاوراق المضاة من أمناء
الصناديق والصارف والمحصلين للاموال الميرية والمصالح العمومية وغيرهم
من أرباب المحاسبات تعتبر كأنها متعلقة بمحكمة ادارتهم الميرية ما لم يكن
قد صرح في السندات بخلاف ذلك مما يدل على انها لخاصية أنفسهم راجع
بنود ١١٠ و ١٨٧ و ٦٣٢ و ٦٣٤ و ٦٣٦ تجارى

(بند ٦٣٩)*

تصمم محاكم التجارة حكما يتبناها ابتداءا للاحالة بعده في الاحوال الاتية
 أولا في جميع الدعاوى التي تراضى فيها الاخصام بين يدي هذه المحاكم بما لهم
 من الحقوق أن يحكم لهم وعليهم بحكم بني بدون أن يكون لهم الحق في طلب
 الاحالة على محكمة أخرى بعددت الحكم
 ثانيا جميع الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها الاصلية ألفا وخمسمائة فرنك
 ثالثا معارضة الدعوى بالدعوى المستعانة بالمقاصة ولو بواسطة اجتماع قيمتها مع
 قيمة الدعوى الاصلية تجاوزت ألفا وخمسمائة فرنك فليس فيها احالة ويكون
 حكمها يتبنا

فاذا كانت إحدى الدعاوى الاصلية أو إحدى دعاوى المقاصة بالديون تزيد
 عن المبلغ المذكور أعلاه لا تحكم محكمة التجارة عليهم بما جازها الا بالحكم
 القابل للاحالة اعني حكم أول درجة وانما اذا أحيلت على محكمة استئناف
 يؤخذ التعهد اللازم من يطلبه انه في الحكم التي يدفع المحقوق العطل
 والاضرار لصاحب الحق المحكوم له

ولكن اذا كانت دعوى المقاصة تبعية متفرعة عن طلب الخسائر والفوائد
 في مقابلة الدعوى الاصلية فان محكمة التجارة تحكم حكما يتبناها للاحالة بعده
 ولو زاد مقدار الخسائر والارباح عن المبلغ المذكور

(بند ٦٤٠)*

في البلاد التي ليس بها محاكم تجارية تنظر قضاة المحكمة المدنية في الدعاوى
 التجارية بعنوان قضاة تجارة طبقا لهذا القانون في أحكامه التجارية

(بند ٦٤١)*

ففي هذه الحالة تكون صورة التحقيق على موجب الاصول والرسوم المتبعة
 في المحاكم التجارية ويكون حكم المحاكم المدنية نافذا نفوذ المحاكم التجارية

الكتاب الثالث

في بيان المحاكم امام محاكم التجارة

(بند ٦٤٢)*

صورة إقامة الدعاوى امام محاكم التجارة تجري على الوجه المذكور في الكتاب الخامس والعشرين من المقالة الثانية من القسم الاول من قانون المحاكمات المدنية راجع بنود ١٤٤١ وما بعده الى بند ٤٤٢ محاكمات
 * (بند ٦٤٣) *

ولكن ما في بنود ١٥٦ و ١٥٨ و ١٥٩ من قانون المحاكمات من الاحكام الخاصة بالقضاء على الغائب الصادر من المحاكم الصغرى بصير تطبيقه والعمل به في القضاء على الغائب الصادر من المحاكم التجارية
 * (بند ٦٤٤) *

استئناف الاحكام التي قضت فيها محاكم التجارة يحال على محاكم ولاية القسم التي هي فيه راجع بند ٤٤٣ محاكمات

الكتاب الرابع

في صورة اقامة الدعاوى المحالة على المحاكم الكبرى
 الملوكية من الدعاوى التجارية
 * (بند ٦٤٥) *

مدة طلب استئناف ما حكمت به محاكم التجارات محدودة بشهرين اعتبارا بته او همام يوم اعلان الحكم ان كان قد صدر في وجه الخصم ومن يوم انقضاء مدة جواز المناقضة في حالة صورة القضاء على الغائب (وهذا في غير قضايا التقليل اما فيما لمدته خمسة عشر يوما كما في بند ٥٨٢ من هذا القانون) بل ويجوز طلب الاحالة الى محكمة أخرى في يوم صدور الحكم راجع بنود ٤٤٣ و ٤٤٩ و ٥٥٠ و ٤٤٤ محاكمات

* (بند ٦٤٦) *

اذا حكمت محكمة التجارة في القدر الذي يسوغ لها الحكم فيه حكما بئيا لا احالة بعده (وهو ما لا يزيد عن ألف وخمسة مائة فرنك) حكم ما هو مقرر في بند ٦٣٩ فلا يجاب المحكوم عليه في هذه الحالة الى طلب الاستئناف ولولم يصرح في الحكم بأنه بئى بل ولا يجاب الى ذلك ولو صار التصريح في الحكم برخصة طلب الاستئناف راجع بند ٥٩٩ محاكمات

بنود المحاكمات المحال عليها في هذا السند وفي بند ٦٤٨ مذكور وفي آخر هذا القانون تكملاته اهـ

(بند ٦٤٧)*

لا يجوز لحاكم الاستئناف أى المحاكم الكبرى فى أى حال من الأحوال أن تحكم
بمنع تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم التجارة ولا بتأخير تنفيذها ولو صار
الظن فى هذه الأحكام بأنهم الخارجة عن دائرة وظائفها فإذا حكمت محاكم
الاستئناف بمنع تنفيذ الحكم أو بإعماله كان حكمها لاغياً وتضمن ما يترتب
عليه من الخسران والأضرار للأخصام ولكن يجوز لحاكم الاستئناف بناء
على اقتضاء الحال والضرورة أن تأذن بحضور الخصام فى يوم مخصوص
وساعة مخصوصة على خلاف المعتاد بدون مراعاة رسوم المرافعة واستئناف
الدعوى وفضلها فى أقرب وقت قضاء مستجلاً ويكون هذا مستثنى من بند
٤٥٩ محاكمات

(بند ٦٤٨)*

الدعوى التجارية المحالة على محكمة الاستئناف يكون النظر والحكم
فيها على الوجه الإجمالى الاختصارى يعفى بدون استيفاء الأصول والرسوم
المحدودة لغيرها مع الاستعجال التام وتكون مباشرة أقامتها من ابتداء النظر
فيها إلى انتهاء فصلها على الوجه المقر لإقامة الدعوى الاستئنافية المدنية
بوجب ما هو مذكور فى المقالة الثالثة فى القسم الأول من قانون المحاكمات
المدنية راجع بندى ٤٠٤ و ٦٣ محاكمات

هذا آخر قانون التجارة ويليه

تكملة من المحاكمات

*** (تكملة قانون التجارة) ***

حيث صارت الاحالة في بند ٦٤٢ تجارى على بنود ٤١٤ وما بعده الى بند ٤٤٢ محاكمات وصارت الاحالة هنا أيضا على بند ٤٤٣ الى بند ٤٧٣ من المقالة الثالثة من القسم الاول محاكمات وجب علينا ذكر هذه البنود تبعاً لما شرح هذا القانون وهي عبارة عن تسعة وخمسين بنداً تتعلق بكيفية المرافعات والخصومات امام محاكم التجارة فنقول

*** (بند ٤١٤) ***

يقتضى أن تنصب الخصومة بمحاكم التجارة بدون توسط مأذونين يتوكلون عن الاخصاص في القضايا راجع بنود ٦١٥ و ٦٢٧ و ٦٣١ و ٦٤٢ و ٦٤٥ و ٦٤٥ تجارى وبند ٥٥٣ محاكمات

*** (بند ٤١٥) ***

يجب الترافع في الدعاوى التجارية امام محاكم التجارة بعضاً مما طلب تشتمل على الشروط والرسوم المقررة للمرافعات بمحاكم الاقسام الاهلية المعتادة حسبما سلف في الكتاب المتعلق بها راجع بنود ٦١٥ و ٦١٥ محاكمات وبند ٢٩ من تعريف المصارف والعوائد في المخاصمات

*** (بند ٤١٦) ***

انما يقتضى ان يكون الاجل بين تاريخ صحيفة الدعوى واليوم المعين لحضور المدعى عليه فيها بالمحاكم التجارية يوماً لا أقل راجع بند ١٠٣٣ محاكمات

*** (بند ٤١٧) ***

ولرئيس المحكمة في المواد المقتضى لها الجملة أن يأذن باستحضار المدعى عليه حسب التماس المدعى في أجل أقصر من ذلك ولو من يوم ليوم أو من ساعة لساعة حسب الزوم وان يأمر بحبس الايمان المنقولة على الدين حسب الاقتضاء أيضاً كما انه يلزم المدعى باحضار كفيل أو اثبات يساره بما يفي بقدر ما يتوجه عليه ضمانه المدعى عليه لو انضح انه غير محقق في دعواه عليه وتكون أوامر الرئيس في تلك المواد نافذة تحت جواز المناقضة أو رفع دعوى التظلم بمحكمة عليا فيم راجع بنود ٢٠٤ و ٢٠٤ مدنى و بنود ٧٢ و ٥٥٣ و ٨٠٦ محاكمات وبند ١٧٢ تجارى

(بند ٤١٨)

ولا يأم بتوجيه الطلب بالمرافعات المستحجلة المقضى بوجوبها في اليوم
والساعة اللازمة الى من يقتضى بدون صدور أمر بالأذن فيها من المحكمة في
القضايا البحرية التي يكون فيها الاخصام لاموطن لهم والقضايا التي تتعلق
الدعوى فيها بآداب آلات السفينة وادواتها ومواد الزاد والذخيرة وطقومات
البحرية ومواد العمارة والتركيب اللازمة للسفن المتأهبة للقيام وسائر
المواد البحرية الضرورية المستحجلة ويجوز الحكم على الغائب في تلك القضايا
على الفور بدون ترخيص راجع بندي ١٤٩ و ٨٠٨ محاكمات ونود ١٩٠
و ١٩١ و ٢٨٠ و ٢١٥ و ٢٢٤ تجاري وبند ٢٩ مصارف وعوائد
في المخاضات

(بند ٤١٩)

كل طلب بمرافعة في قضية توجه الى المدعى عليه في السفينة فهو صحيح
معتد به راجع بنود ٥٩ و ٦١ و ٦٨ وما بعده محاكمات

(بند ٤٢٠)

المدعى في القضايا التجارية بالخيار في مادة استحضار المدعى عليه للترافع معه
اما في محاكم التجارة راجع بنود ٥٩ و ٦١ و ٦٩
واما أن يطلب احضاره بمحكمة موطن المدعى عليه راجع بندي ١٠٢
و ١١١ مدني

واما بمحكمة الجهة التي حصل فيها العقد وتسليم البضاعة راجع بندي
١٥٨ و ١٦٠ و ١٦١ مدني

واما بمحكمة الجهة التي يحصل بها الاداء والتقاض راجع بند ١٢٤٧

(بند ٤٢١)

ويجب على المتداعيين ان يحضروا بالمحكمة التجارية المترافع اليها في القضية
اما بانقسم ما أو بؤكلا من طرفه مالهم وكالة خاصة راجع بند ١٩٨٧ مدني
وبند ٩ محاكمات وبند ٦٢٧ تجاري

(بند ٤٢٢)

فان حضر المتداعيان بمجلس الحكم ولم يصدر الحكم الاتهام في القضية

في أول مجلس لزم من كان من الاخصام ليس له موطن بجهة ولاية المحكمة
المترافع اليها أن يتخذ له موطناً مختاراً فيها راجع بند ١١١ مدني وبندى
٤٣٥ و ٤٤ محاكمات

ويجب أن يتقيد المتخاذل الموطن المختار في سجل موجب الاحكام بمجلس القضاء
فان لم يتخذ الموطن المختار صرح توجيه توثيقات التجار ولو بالحكم الاتهامي
الصادر في القضية التجارية الى الخصم بدوان المحكمة
(بند ٤٢٣)

لا يلزم المدعي من أهالي البلاد الاجنبية في الدعاوى التجارية باحضار كفيل
للدفع مصارف الخصومة والاتلافات والفوائد التي يقضى عليه بها ولو كانت
الدعوى التجارية مرفوعة لمحكمة أهلية معتادة في الجهات التي لا يوجد فيها
محكم تجارية راجع بندى ١٦٦ و ١٦٧ محاكمات وبند ١٦ مدني

(بند ٤٢٤)

اذا كانت محكمة التجارة المترافع اليها في القضية ليست مستحقة القضاء فيها
بسبب المادة المدعى به الزم احواله الاخصام الى المحكمة التي تكون القضية
من ولايتها ولو لم يرفع اليها من أحد الاخصام دعوى طلب الاحالة راجع
بندى ١٧٠ و ٤٤ محاكمات

واذا رفعت منهم دعوى طلب الاحالة فيها اذا كان المدعي به غير ما ذكر لم أن لا
ترفع الى المحكمة الا قبل ابرادسائر أوجه الدفع والتخلص في القضية مما عدا
الوجه المذكور راجع بنود ١٦٩ و ١٧١ و ١٨٦ محاكمات

(بند ٤٢٥)

لابأس بالجمع في ضمن حكم واحد في محاكم التجارة بين الحكم منها فيما يتعلق
بمادة كون القضية من ولاية المحكمة أم لا وبين الحكم في أصل القضية مغا
وإنما يقتضى التفريق في توقيع الحكم فقط بأن يقع توقيع مخصوص
بالحكم في مادة كون القضية من ولاية المحكمة وعدمه وتوقيع آخر
بخصوص الحكم في أصل القضية وعلى كل حال فيجوز الطعن بطريق التظلم
بمحكمة عليا في توقيعات الاحكام المختصة بالحكم في مواد كون القضايا
المرفوعة لمحاكم التجارة هي من ضمن ولايتها أم لا راجع بنود ١٣٤ و ١٧٢

المتداعين على أيديهم. وليصلحوهما إن تيسرت المصالحة بينهما والابتداء
ما يرويه في القضية راجع بنود ٣٠٤ و ٣٢٤ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ محاكمات
وبند ٥١ تجارى

وكذلك إذا اقتضى الحال الكشف على محلات الوقائع أو لتقويم عمل
أو بضاعة لزم تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة ليعرض عنهم ما ذكر ويجب
أن يتعين المحكمون وأهل الخبرة المذكورون بعرفة نفس المحكمة بحسب
الاقتضاء لا يطلب أحدهم ما لم تكن الاخصام قد تراضوا على تعيينهم بعرفتهم
بجلس الحكم راجع بند ٣٠٥ محاكمات وبند ٥٢ تجارى وبند ٢٩ من
تعريفه المصارف والعوائد في الخصامات

(بند ٤٣٠)

لا يجوز أن يطعن بالمنع في حق المحكمين وأهل الخبرة المعينين بعرفة المحكمة
إلا في ظرف ثلاثة أيام لا غير من تاريخ تعيينهم راجع بنود ٣٠٨ و ٢٩٣ و ١٠٢
١٠٣٣ محاكمات

(بند ٤٣١)

يجب أن يسلم لديوان المحكمة حكم المحكمين وشهادة أهل الخبرة المذكورين
راجع بندى ٣١٨ و ٣١٩ محاكمات وبند ٦١ تجارى

(بند ٤٣٢)

وإذا اقتضى الحال صدور الأمر من المحكمة التجارية بالبرهنة في القضية بأقامة
البينة لزم أن يراعى العمل فيها على حسب الشروط والرسوم المقررة لأقامة
البينات في القضايا الموجبة السالفة الذكر وانما يجب في القضايا التي تصدر فيها
الاحكام تحت رخصة المرافعة نائبا بدعوى التظلم بمحكمة عليا فيها ان تعزز
شهادات الشهود بالكتابة بعرفة كاتب ديوان المحكمة وان يضع كل شاهد
اسمه بخطه على شهادته فان امتنع من ذلك لزم ذكر امتناعه بها راجع بند
١٢٤١ مدنى وبنود ٢٣٤ و ٢٥٢ و ٢٠٧ و ٤٢٩ و ٤٣٣ محاكمات
وبند ١٠٩ و ٤٩٨ و ٦٣٩ تجارى

(بند ٤٣٣)

يجب أن يراعى العمل بالهاكم التجارية في تحرير الاحكام ونسخ صورها اعلاما

للإحصاء حسب المقر في بندي ١٤١ و ١٤٦ فيما يتعلق بالأحكام الصادرة
من المحاكم الأهلية المعتادة راجع بنود ٥٤٥ محاكمات

(بند ٤٣٤)

أذا لم يحضر المدعي بالدعوى المرفوعة لمحاكم التجارة في الوقت المعين لرفع
القضية يجلس المحكم حكم عليه بالغيب وترك المدعي عليه من الدعوى
راجع بنود ١٩ و ٨٠ و ٨٢ و ١٥٤ محاكمات و بندي ٦٤٣ و ٦٤٥
تجاري

وأذا لم يحضر المدعي عليه حكم عليه أيضا في غيابه ومدد المحكم للمدعي بما
طلبه بدعواه إذا تراءى للمحكمة أنه مقبول شرعا ثابت بالحجة القوية كما ينبغي
راجع بندي ١٤٩ و ١٥٠ محاكمات

(بند ٤٣٥)

لا يجزى بالحكم الصادر على الغائب من محاكم التجارة إلا عن يد محضر مخصوص
يندب لذلك من المحكمة ويجب أن يشتمل الأخبار المذكورة على ذكر اتخاذ
الموطن المختار بالجهة التي يحصل فيها الأخبار في صورة ما إذا لم يكن للمدعي
موطن فيها والا كان الأخبار باطلا لا يترتب عليه حكم راجع بندي ١٠٢
و ١١١ مدني و بندي ٤٢٢ محاكمات

ومتى صار للأخبار بالحكم الصادر على الغائب كان نافذا من بعد يوم واحد من
تاريخ الأخبار به ما لم تحصل فيه المناقضة راجع بنود ١٥٥ و ٤٣٦
و ٤٤٢ محاكمات و بندي ٢٩ من تعريف المصارف والعوائد في الخصامات

(بند ٤٣٦)

لا تقبل المناقضة في الأحكام الصادرة على الغائب من المحاكم التجارية بعد
غاية أيام من تاريخ الأخبار بها راجع بنود ١٥٧ محاكمات و بندي ٢٩ من
تعريف المصارف والعوائد في الخصامات

(بند ٤٣٧)

يجب أن تشتمل وثيقة دعوى المناقضة على حجج المناقض وطلب احضار
الخصم في مسافة الاجل المضروب لحضور المدعي عليه بموجب القانون
ويجوز به الخصم المحكوم له بالحكم المراد المناقضة فيه بموطنه المختار راجع

بند ١١ مدني ونود ٥٩ و ٦١ و ٦٨ و ٦٩ و ٦٩ و ٤١ و ٤٣٨ محاكمات
وبند ٢٩ من تعريف المصارف والعوائد في الخصائص

(بند ٤٣٨)

فان حصلت المناقضة من الغائب في وقت النفاذ عليه بأن أخبره وحيث أنه
يريد المناقضة فيه شرعا على ذات المحضر الذي يتحرر بمعرفة المحضر المندوب
لاخباره أو وقف انفاذ الحكم وانما يشترط في هذه الصورة أن يعيد المحكوم
عليه دعوى المناقضة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ الاخبار به بالخصومة
دعوى مخصوصة تستل على استحضار الخصم لنصب دعوى المناقضة معه
بالمحكمة فاذا انقضى الاجل المذكور ولم تحصل الاعادة كانت المناقضة
لاغية لا عبرة به اراجع بنود ١٦٢ و ١٠٢٩ و ١٠٣٢ محاكمات

(بند ٤٣٩)

وبحوز لحكام التجارة أن تأمر بنفاذ الاحكام الصادرة منها بمجلا بالة أقت تحت
رخصة المرافعة ثانيا بدعوى التظلم بمحكمة عليا فيها وبدون أخذ قبيل من
المحكوم له اذا كان الحكم الصادر منها مبنيا على سند غير مطعون فيه أو على
حكم سابق في القضية لم يكن قد حصل فيه رفع دعوى تظلم بمحكمة عليا وفيما
عدا ذلك من الاحوال لا يحصل النفاذ المجمل الا بشرط أن يؤخذ الكفيل
من المحكوم له أو ان يثبت بساره بما يفي بقيمة المحكوم به اراجع بنود ١٢٥
و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ محاكمات وبند ٢٩ من تعريف
المصارف والعوائد في الخصائص

(بند ٤٤٠)

وتكون كيفية احضار الكفيل المقتضى لنفاذ الحكم الصادر من محاكم
التجارة بتوثيق يجبره المحكوم له المحكوم عليه المدعي بالتظلم بموطنه الحقيقي
اذا كان متوطنا في الجهة التي بها المحكمة التجارية الصادرة منها الحكم والافني
موطنه المختار اذا كان قد اتخذ له موطن مختارا حسب المقرر في بند ٤٢٢
السالف الذكر وبه عليه فيه بطلب حضوره في يوم معين وساعة معينة بقلم
كتابة المحكمة المذكورة ليطلع على سندات الضمانة اذا كان قد صدر الامر
من المحكمة بأخذ سندات ضمانه على الكفيل ولا يجوز نقلها من محلها

وكذلك ينبه عليه بطلب حضوره في ضمن الاخبار المذكورة في يوم معين وبساعة معينة بمجلس القضاء ليسد رالحكم من المحكمة المذكورة في وجهه في مادة قبول الضمانة وعدمه اذا كان قد حصل اختلاف بين الخصمين في تلك المادة راجع بند ٢٠١١ و ٢٠١٨ و ٢٠٤٠ و ٢٠٤٠ مدي وبند ١٨٨ محاكمات

(بند ٤٤١)

فان لم يحضر المحكوم عليه المتظلم من الحكم بمحكمة التجارة حسب الطلب المتوجه اليه في ضمن الاخبار المتقدمة أو حضر ولم يناقض في مادة الضمانة سلم الكفيل سند ضمانته لقلم كتابة المحكمة وان ناقض فيها لزم أن يعرض في تلك المادة بما يقتضي من القبول وعدمه بالمجلس في اليوم المعين لذلك بتوثيق الاخبار والتبنيبه المذكورين وينفذ الحكم الصادر في مادة الضمانة على كل حال تحت جواز المناقضة أو نصب دعوى التظلم بمحكمة عليا فيه راجع بندي ٨٢ و ١٩٠ محاكمات وبند ٢٩ من تعريفه المصارف والعوائد في المفادعات

(بند ٤٤٢)

ومضى صدر الحكم الاتهامي من محاكم التجارة في القضايا التجارية المرفوعة اليها فلا يجوز لها أن تحاكم في المنازعات الحاصلة فيها بعد في شأن ما يتعلق بطرائق تنفيذ الاحكام الصادرة منها في تلك القضايا مطلقا راجع ٤٢٧ و ٤٧٢ و ٥٥٣ محاكمات

بيان ما يتعلق بكيفية المرافعات بدعوى التظلم وفي كيفية تحقيق قضايا التظلمات واثباتها بالحكم العليا

(بند ٤٤٣)

يجب أن يكون الاجل لاقامة الدعوى الاصلية بالتظلم بمحكمة عليا في الاحكام الصادرة من المحاكم السفلى شهرين لاغير من يوم الاخبار بها الى نفس الخصم أو الى موطنه ان كانت صادرة في حضور الاخصام بالمواجهة راجع بنود ٢٧٧ و ٢٩٢ و ٦٦٩ و ٧٢٣ و ٧٢٦ و ٧٣٠ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٦٢ و ٨٠٩ محاكمات وبندي ١٧٤ و ٢٠٣ بتحقيق الدعاوى ومن يوم القضاء الاجل المجهول لجواز استماع دعوى المناقضة فيها ان كانت

صادرة على الغائب راجع بندي ١٥٧ و ١٥٨ محاكمات
وبحجوز المدة على عليه بدعوى التظلم ان يرفع دعوى الدفع عن نفسه بطريق
التبعية والاعتراض في أثناء دعوى التظلم الاصلية مادامت الخصومة
الاصلية في مادة التظلم بحكمة عليا قائمة ولو كان المذعي عليه المذكور قد
أخبر جانب المذعي بصورة الحكم بقصد التنفيذ بدون أن يخبر في ضمنه بأنه
يريد إقامة دعوى تظلم بحكمة عليا فيه ولا اشترط لنفسه ذلك من قبل راجع
بنود ٢٣٧ و ٢٦٦ و ٧٣٢ و ٨٠٩ و ٨٧٤ و ١٠٣٣ محاكمات

(بند ٤٤٤)

وما تقرر بالبند الذي قبله من الآجال المعينة لإقامة دعوى التظلم بحكمة
عليا يستوجب بانقضائه وجوب عدم استماع دعاوى التظلمات متى انقضت
الآجل المعين لها وبستوى فيه سائر أصناف أرباب الدعاوى وانما لهم
الرجوع على من يقتضي بما يترب على عدم رفع دعوى التظلم بحكمة عليا
في آجالها المقررة من تعيين الضرر اللازم ولا تبند الآجال المذكورة
بالنسبة للقاصر المجهور عليه الا من يوم الاخبار بالحكم الى الوصي الاصلي
والى الوصي الحسبي معاً ولو كان الوصي الحسبي غير منتصب خصمى
الخصومة راجع بنود ٣٨٨ و ٤٢٠ و ٤٥٠ مدني و بنود ١٣٢ و ١٧٨
و ٤٨٤ محاكمات

(بند ٤٤٥)

كل من كان مقبلاً بالجهات الخارجة عن أرض فرانس الاصلية الا وروباوية
زيد له على أجل الشهرين المذكورين قدراً آجال الطلبات للمرافعة في
الدعاوى المقررة في بند ٧٣ من قانون المحاكمات ويحتسب له أجل الشهرين
المضروب لإقامة دعوى التظلم من يوم وصول خبر الحكم اليه راجع بنود
٧٤ و ٨٦ و ٩٠ و ١٠٢ و ١٠٣٣ محاكمات

(بند ٤٤٦)

كل من كان غائباً عن الاورباوية التابعة لمملكة فرانساً ومن أرض اقليم
الجزائر بأفريقية لاسباب خدامة ميرية وتأديت مأمورية عمومية من طرف
الحكومة زيد له على أجل الشهرين المذكورين غمائية أشهر ويحتسب له

أجل الشهر من المضروب لأقامة دعوى التظلم من يوم وصول خبر الحكم إليه
وكذلك يكون الحكم في حق البحرية الغائبين لأسباب الاسفار البحرية راجع
بند ٨٥ محاكمات

(بند ٤٤٧)

إذا توفي الخصم المقضي عليه بالحكم المدعى فيه بالتظلم في أثناء الأجل
المعينة لأقامة دعوى التظلمات انقطع سياق الأجل بوفاته راجع بند ٢٤٤
محاكمات

ولا يستمر الأمن بعد الاخبار بالحكم بوفاته إلى الورثة بموطن المتوفى مع
مراعاة الشروط والرسوم المقتضى مراعاتها في توجيه الطلبات للمرافعات
في الدعاوى المقررة في بند ٦١ محاكمات ومن يوم انقضاء الأجل المقررة
للورثة والمتوفى عنها زوجها المجرى التركات والاموال الشائعة بين الزوجين
والمشاوررة والتعري فيما هو الاصلح لهم من أحد الأمرين التركة وعدمه
في القضايا المتعلقة بتلك المواد إذا كان الحكم المراد المرافعة فيه ثانياً بدعوى
التظلم حصل الاخبار به قبل انقضاء الأجل المذكورة راجع بند ١١٠
مدنى ونود ١٧ و ١٨٧ و ٤٨٧ و ٩٤٢ محاكمات

ويصح توجيه الاخبار المذكورة على سبيل الاجال لمجموع الورثة بدون تعيين
أسماء ولا صفات راجع بندي ٧٢٤ و ١١٢ مدنى وبند ٢٩ من قانون
تعريفه المصارف والعوائد في المخصصات

(بند ٤٤٨)

يجب في صورة ما إذا كان الحكم المراد الترافع بخصوصه بدعوى التظلم قد
صدر بناء على سند من ردا وكان قد قضى به على الخصم المتظلم لعدم ابراز سند
معتبر في القضية محجوز تحت يد الخصم الآخران لا تبدأ الأجل المضروبة
للمرافعة ثانياً بدعوى التظلم فيه إلا من يوم الاقراء من طرف الخصم بالتزوير
أو من تاريخ الحكم الشرعى الصادر بإثباته ومن يوم رد السند المحجوز تحت
يد الخصم وانما يشترط في هذه الصورة الاخيرة ان يثبت يوم الرد بدليل بالكتابة
لا بوجه آخر راجع بنود ٢١ و ٨٠ غرة ٩ وغرة ١٠ و ٨٨ محاكمات وبند
٤٤٨ تحقيق الدعاوى

(بند ٤٤٩)

(بند ٤٤٩)

لا يجوز المرافعة تأيلاً بدعوى التظلم بمحكمة عليا في حكم اقتضائي غير مهمل
التنفيذ في ظرف الثمانية أيام التي تنقضي من تاريخه فإن رفعت دعوى التظلم
فيه في تلك المسافة فلا تسع ما لم يكن المدعي بها قد أعادها ثانياً في ظرف
الاجل المضروب للمرافعات بدعوى التظلمات راجع بند ٤٥٠ تجاري

(بند ٤٥٠)

ويقف نفاذ الاحكام الغير المجلة النفاذ في مدة الثمانية أيام المذكورة بالبند
السابق راجع بند ١٥٥ محاكمات وبند ٤٠٣ فرع ٢ تحقيق الدعوى

(بند ٤٥١)

لا يجوز المرافعة بدعوى التظلم بمحكمة عليا في شأن الاحكام الابتدائية
الا بعد صدور الحكم الاتهامي في القضية وان يكون في ضمن دعوى التظلم
في الحكم الاتهامي لو حصلت بحيث ترفع دعوى التظلم في الجميع معا ولا يتبدأ
أجل المرافعة بدعوى التظلم في هذه الصورة الا من يوم الاخبار بالحكم
الاتهامي فقط وتسمع دعوى التظلم في الحكم الاتهامي والابتدائي معا ولو
كان الابتدائي قد حصل تنفيذه من جانب المدعي بالتظلم بدون ان يشترط نفسه
المرافعة بدعوى التظلم فيه

واما الاحكام الاقتضائية فتجوز المرافعة بدعوى التظلم بمحكمة عليا قبل
صدور الحكم الاتهامي في القضية وكذلك الاحكام الصادرة بتججيل القضاء
لاحد الخصام بأمر من الامور للضرورة راجع بنود ٣١ و ٤٥٧ و ٤٧٣
محاكمات

(بند ٤٥٢)

والمراد بالاحكام الابتدائية كل حكم صدر فيما يتعلق بمقدمات الخصومة
وسائر الطرق الموصلة للحكم الاتهامي ومواد تحقيقها واثباتها كالحكم
بالبرهنة على أمر أو بتقصيحه واثباته وكالكشف على محال الوقائع وأي
مقدمة للخصومة مما يجعل القضية مستعدة للحكم الاتهامي فيها ولا يستلزم
الحكم به الحكم في أصلها والمراد بالاحكام الاقتضائية ما صدر من ذلك
باقتضاء الوجه من المحكمة قبل الحكم في أصل القضية واقتضى الحكم به

الحكم في أصلها راجع بنود ٤٠٤ و ٢٠٩ و ٢٠٢ و ٢٠٣ محاكمات

(بند ٤٥٣)

تجوز المرافعة ثانيا بدعوى التظلم بمحكمة عليا في الاحكام الصادرة من المحاكم
مقبدة بانها حكم نافذ وقضاء مبرم غير جائز المرافعة فيه ثانيا بمحكمة عليا اذا
كانت قد صدرت عن قضاة ولايتهم مقبدة في الحكم بالخصومات بشرط جواز
المرافعة فيها ثانيا بمحكمة عليا ولا تسمع دعاوى التظلمات في الاحكام الصادرة
في القضايا التي تخص قضاة الدرجة الاولى بالقضاء فيها حكما نافذا وقضاء مبرما
غير جائز المرافعة فيه ثانيا بمحكمة عليا سواء كانت تلك الاحكام قد صدرت عنهم
مقبدة بقيد الحكم الجائز فيه المرافعة ثانيا بدعوى التظلم بمحكمة عليا او كانت
صدرت مطلقة عن القيد بذلك

(بند ٤٥٤)

تسمع دعوى التظلم بمحكمة عليا في شأن الاحكام الصادرة من المحاكم بخصوص
كون القضية من ولايتها وعدمه ولو كانت الاحكام المذكورة قد صدرت
فيها مقبدة بكونها حكما نافذا وقضاء مبرما غير جائز المرافعة فيه ثانيا بدعوى
التظلم بمحكمة عليا راجع بنود ١٦٨ و ١٧٠ و ٤٠٥ محاكمات

(بند ٤٥٥)

اذا كانت الاحكام الصادرة من المحاكم تجوز فيها المناقضة فلا تسمع فيها
دعوى التظلم بمحكمة عليا في مدة الاجل المضروب لجواز رفع دعوى المناقضة
فيها راجع بنود ٢٠ و ١٥٥ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٥ و ٤٤٩ و ٤٠٩ محاكمات

(بند ٤٥٦)

ترفع دعوى التظلم بمحكمة عليا في الاحكام الصادرة من المحاكم بصيغة مرافعة
يطلب فيها احضار الخصم في الاجل المضروب للمرافعة في الخصومات بحسب
القانون ويقض برها من مدعى التظلم الى نفس المدعى عليه أو لوطنه والا
كانت لاغية لاعتبرتها راجع بند ٨٤٠ محاكمات وبند ٢٩ من تعريفة
المصارف والعوائد في الختام محات

(بند ٤٥٧)

إذا كانت الأحكام الاتهامية أو الاقتصائية لم يحكم في ضمنها بتججيل النفاذ في
الاحوال التي يجوز فيها ذلك استوجبت المرافعة بدعوى التظلم بمحكمة عليا
فيها بنفسها من غير حكم حاكم بذلك ان يوقف النفاذ لحين الحكم في دعوى
التظلم راجع بنود ١٣٥ و ٢٧٦ و ٢٩٦ و ٣٠١ و ٤٠٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٥٢١
محاجات

وأما الأحكام التي تصدر مقيدة بقيود الحكم النافذ والقضاء المبرم قيداً غير
مصادف للواقع ونفس الامر فلا يوقف نفاذها برفع دعوى التظلم بمحكمة عليا
فيها الا يحكم حاكم يصدر من محكمة التظلم العليا المتظلم في مجلس القضاء بالمنع
من التنفيذ عليه وقتياً بناء على صحيفة طلب تضرر الخصم باستحضاره بالمجلس في
اليوم والساعة التي تتعين لحضوره فيمادون الاجل المضروب للحضوري
المرافعات بحسب القانون وأما الأحكام التي تصدر مطلقة عن القيد أو مقيدة
يكونها جازية المرافعة فيها تأييد دعوى التظلم بمحكمة عليا فيجوز لها حكم التظلم
العليا أن تأمر بتججيل النفاذ في المجلس بناء على توثيق استحضار مختصر من
المأذون للمأذون فقط إذا كان القضاء الصادر منهم تلك الاحوال مأذونين
بحسب ولايتهم بالحكم فيها حكماً نافذاً وقضاء مبرماً غير جائز المرافعة فيه بدعوى
التظلم لمحكمة عليا راجع بنود ٨٢ و ٨٧ و ١٣٥ محاجات وبند ١٤٨ من
تعريفة المصارف والعوائد في الخصائصات

(بند ٤٥٨)

إذا لم يصدر بالحكم بتججيل النفاذ في الاحوال التي يجوز بالحكم بتججيل النفاذ
فيها جازاً لمدهى عليه بدعوى التظلم أن يلتزم من المحكمة صدور الامر به من
محكمة التظلم والمحكمة المذكورة أن تأمر به بالمجلس على توثيق استحضار
مختصر من المأذون للمأذون قبل صدور الحكم في دعوى التظلم راجع بنود
٨٢ و ٤٥٣ و ٤٧٣ محاجات

(بند ٤٥٩)

وإذا كان الحكم بتججيل النفاذ قد صدر في أحوال لا تأذن القوانين بالحكم به
فيها جازاً لمدهى التظلم أن يلتزم من محكمة التظلم صدور الامر بالمنع من ذلك
وللمحكمة المذكورة أن تأمر له بمنع النفاذ بمجلس القضاء بناء على صحيفة

طالب بغير الخصم باستحضاره ذلك في اليوم واليساعة التي تتعين لحضوره فيما
دون الاجل المفروض للمضروب المرافعات بحسب القانون ولا يؤمر بالمنع
من نفاذ حكم بناء على عرضة تتقدم لرئيس المحكمة بدون أن يخبر به الخصم
وكيل المحكومة بالمحكمة راجع بند ٦٤٧ تجاري

(بند ٤٦٠)

ولا يجوز في غير ما ذكر من الاحوال ان يصدر من محاكم التظلم أو امر بالمنع
من نفاذ الاحكام المترافع اليها بدعوى التظلم فيها ولا احكام توجب توقيف
النفاذ صراحة أو ضمنيا مطلقا فان صدر حكم بشئ من ذلك كان باطلا لا عمل به
راجع بنود ٤٧٨ و ٤٩٧ و ١٠٢٩ محاكمات وبند ٦٤٧ تجاري

(بند ٤٦١)

يجب أن يقضى في دعاوى التظلمات في الاحكام باستماع الاخصام فيها شفاهها
بجلس القضاء من غير أن يؤمر فيها بالتحقيق والاثبات بالكتابة ولو كانت
دعوى التظلم مقامة في حكم صدر في قضية كان مأمورا فيها بالتحقيق والاثبات
بالكتابة والمحكمة التظلم مع ذلك أن تأمر بالتحقيق والاثبات في دعوى التظلم
بالكتابة أيضا اذا اقتضت الضرورة ذلك راجع بنود ٩٥ و ٤٧٠ و ٨٠٩
محاكمات

(بند ٤٦٢)

فان اقتضى الحال في دعوى التظلم للامر بالتحقيق والاثبات بالكتابة لزوم المدعى
بها أن يخبر جانب المدعى عليه باوجه الطعن في الحكم المبني عليه ادعواه في
اجل ثمانية أيام من تاريخ نصب المأذون المتوكل عن المدعى عليه بدعوى
التظلم وفي أجل الثمانية أيام التي تليها يجاب المدعى عليه بالدفع عن نفسه ثم
يتراجع لجلس القضاء في قضية التظلم بدون توثيقات بشرط مرافعات
ورسوم خصومات ولا كتابات غير ما ذكر راجع بنود ٧٥ و ٨٥ و ١٠٣١
محاكمات وبندى ١٤٧ و ١٥١ من قة ريفة المصارف والعوائد في
الخصامات

(بند ٤٦٣)

وترفع دعاوى التظلمات في الاحكام الصادرة بخصوص القضايا الموجزة الى

مجلس القضاة بتوثيق استحضار مختصر من المأذون للمأذون بدون شروط
من اقسام ورسوم خصومات ولا كتابات غير ذلك وكذلك دعاوى التظلمات في
الانكحام الصادرة في القضايا المعتادة اذا كان المدعى عليه بدعوى التظلم قد
تخلف عن الحضور راجع بندى ١٤٩ و ١٤٠ محاكمات وبندى ٦٤ تجارى
(بند ٤٦٤)

لا يجوز الترافع بدعوى حادثة في أثناء الخصومة بدعوى التظلم ما لم تكن دعوى
مقاسة وكانت الدعوى الحادثة دفعا للخصومة الاصلية راجع بند ١٢٨ مدنى

وانما يجوز للاخصام المطالبة في أثناء قضايا التظلمات بما استحق من منسذ
الحكم الصادر على المرافعة الاولى من القوائد والارادات والربوع والاجر
والغلات وسائر الحقوق التابعة للمدعى به الاصلى وكذلك بعضمان الاضرار
والقوائد الحادثة من بعد الحكم المذكور لا غير راجع بنود ٥٨٤ و ٥٨٩ و ١١٤
و ١٧٤ و ٢ و ١٩٠ و ٢١٠ غرة ١ و ٢٢٧ و ٢٢٧ و ٢٢٧ و ٢٢٧ مدنى
(بند ٤٦٥)

لا يصح في الصور المذكورة بالبند السابق أن ترفع دعاوى المطالبات بالامور
الحادثة في أثناء دعاوى التظلمات الاصلية لمحاكم التظلم ودعاوى الدفع عنها الا
بتوثيقات مطالبة مختصرة من المأذون للمأذون فقط يسدى فيها المدعى
الاسباب الموجبة لدعوى المطالبة راجع بند ١٠٣١ محاكمات
وكذلك يكون العمل في صورة ما اذا اراد الاخصام المحو والاثبات والتغيير
والتبديل فيما يابطون به في ضمن دعاوهم وكل سند أو ورقة كانت عبارة عن
وجه حجة أو دفع سبق الاحتجاج أو المدافعة به بطريق الكتابة في أثناء الخصومة
الاولى في القضية أو في المرافعة الثانية بدعوى التظلم فلا يقتضى أن يحسب
عليهم ارسوم مصارف التداعى وان كان السند أو الورقة المبرزة للاحتجاج
أو للدفع بها في دعوى التظلم بالحكمة العليا قد تضمنت أو وجه احتجاج أو دفع
حادث بالنسبة لبعض منها وكان مع ذلك قد سبق الاحتجاج أو المدافعة بها في
الخصومة السابقة بالنسبة لبعض الآخر لم أن لا يعتبر في احتساب مصارف
التداعى الا ما حدث الاحتجاج أو الدفع به منها لا غير

خمس فريكات ان كانت دعوى التظلم تقامه على حكم صادر من محكمة خط
وعشرة فريكات ان كانت على حكم صادر من محاكم المرافعات الاولى الاصلية
المستأدة أو من المحاكم التجارية راجع بنود ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦
٤٧٩ و ٤٩٤ و ٥٠٠ و ٥١٣ و ٥١٥ و ٥١٥ و ٥٢٥ و ٥٢٩ و ٥٣١ محاكمات
ويند ٩٠ تعريفة

(بند ٤٧٢)

اذا حكم في دعوى التظلم بالمحكمة العليا بامضاء الحكم المتظلم فيه وتنفيذه كان
تنفيذه من خصائص المحكمة الصادر منها الحكم المتظلم فيه وان حكم بابطاله
والاخصام بعينهم كان التنفيذ من خصائص المحكمة العليا التي صدر منها
الحكم بالابطال أو يحال لمحكمة أخرى تتعين من طرفها لذلك في ضمن الحكم
بالابطال الصادر منها ويستثنى من ذلك دعاوى ابطال الاحكام الصادرة بالجس
على أنفس الادميين وقضايا بيع العقارات على أفعالها بطريق الاجبار
والاكرام وما أشبه ذلك من المواد المختصة ببعض الولايات الشرعية بمقتضى
القانون راجع بنود ١١٦ و ١٢٢ و ١٢٦ و ١٤٢ و ١٤٨ و ١٥٢ و ١٥٥
و ١٠٢١ محاكمات

(بند ٤٧٣)

اذا كان الحكم المتظلم فيه حكماً اقتضائياً ومصدراً للحكم في دعوى التظلم فيه
بابطاله وكانت مادة الخصومة على حال بحيث يمكن اصدار الحكم الاتهامى فيها
بإزالة الحكم الكبرى وغيرها من محاكم التظلمات في ضمن الحكم الصادر باطلاله
ان تحكم أيضاً في أصل القضية الحكم الاتهامى بان تحكم في الجميع بحكم
واحد راجع بنود ١٣٤ و ٢٨٨ و ٣٢٨ و ٣٤٨ و ٣٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٧ و ٤٥٨
ويند ٢١٣ و ٢١٥ تحقيق الدعاوى

وكذلك يكون العمل في الاحوال التي يصدر فيها من المحاكم الكبرى وغيرها
من محاكم التظلمات العليا الحكم في دعاوى التظلمات بابطال الاحكام
الاتهامية لداعي خذل في الشروط والرسوم اللازمة للغسومة أو لداعى
أسباب غير ذلك راجع بند ٥٢٨ محاكمات

تم بحمد الله قانون التجارة في الحادى والعشرين من شهر رمضان ١٢٨٥ هـ

ويأمر على أسلوب حسن سهل العبارة يستعيد الشجاعة من قصد إلى مطالعة
ويستعيد أحكامه من عهد إلى من أجمعته وما ذاك إلا بالعباية الخديوية
الاسماعيلية الغنية عن الدلائل مساعيا العلية لازالت آمالها متصهبة
صوب الصواب ولا برحت أعمالها متوجسة بالنجاح في كل ما يستطاب
موقفة لدوام تفضلها وامتنانها لكل ما فيه المنفعة العظمى لاوطانها
بجاء خاتم الرسل وسيد السكك عليه وعلى آله وصحبه الكرام أكمل الصلاة
وأتم السلام آمين

يقول صاحب دار الطباعة جل الله طباعه تم بعون الله الملك المبدئ المعبد
طبع هذا القانون السديد المقدم كيف لا ونظم سموه وموشى اعلام
مرويه رب القضاة الفاتحة والادب الرائع حضرة رفاعة بك بدوي
رافع بدار الطباعة العامرة ذات الادوات الباهرة المتجلية بأهسى إلى
الكمال المتجلية في أبهى حلل الجلال المتوفرة دواعي مجدها المشرقة
كواكب سعدا في ظلال من قمت به مراتب الخديوية وتجلت به
كواكب الداورية وارث الملوك الاماجيد وسلسلة السراة الصناديد
الجامع بين طارفي الجهد والتأله والمسند أحداث الصدرة عن جده ووالده
ذى الحلم الذي تستخف لديه الاطواد والمآثر التي لا يفي ببعضها تعداد من
ذلل بهممه الصعاب وتماثل بمنه الرقاب عزيز مصر ذى المآثر الشهيرة
والفخر الخلي جذاب الخديوي امعيل بن ابراهيم بن محمد على متع الله
الوجود بدوام وجوده ولازالت منهلة على رعاياه محائب كرمه
وجوده وكان طبعه المشهور ينظر من عليه لسان الصدق يثني

حضرة حسين بك حسنى في أوائل ذى القعدة الحرام

المعظم في الجاهلية والاسلام من سنة خمس

وثمانين ومائتين وألف من هجرة من

خلقه الله على أكمل وصف صلى

الله وسلم عليه وآله وكل

منتسب اليه

تم



